الثلاثاء 15 حزيران 2020
العدد 4074 السنة الرابعة عشرة
Mardi 15 Juin 2020 no 4074 14ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

من أجل معركة تصحيح الرواتب

• **محمد وهبة**
مفاوضات الذلّ مع صندوق النقد

• **علي عودة**
مقاربة الحكومة متسرّعة ونظريّة

الصين ممنوعة من المشاركة و«الطاقة» تتجنّب المناقصة: لا معامل كهرباء [4]

الانتفاضة تربك الحكومة و«المعارضة»: حزب الله يطمئن دياب والحريري

آليّة بهلوانيّة لضبط الدولار [2]

صرف جماعي في «الأميركية»

[6_7]

صرف جماعي في «الأميركية» قد يطال ربع العاملين في الجامعة والمستشفى اي ما يصل الى 1500 شخص (هيثم الموسوي)

ملف

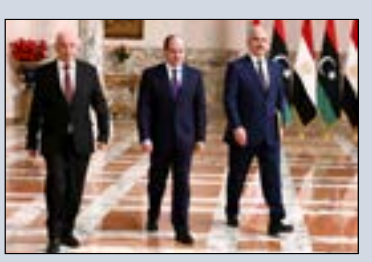

الحرب الليبية
ضغط خليجي لتدخل مصري علني

8

قضية

سقوط «عرب الاعتدال» **ضمّ الضفة تدريجياً**

10

سينما

سبايك لي في قلب الانتفاضة السوداء

14

المشهد السياسي

آليّة بهلوانيّة لضبط سعر الصرف: المسار الانحداري مستمرّ

أربكت الانتفاضة السلطة والمعارضة على السواء. الرئيسان حسان دياب وسعد الحريري لجآ سريعاً إلى حزب الله، لتبيان مراميه، فجاءت الإجابة لتزيل عن دياب همّ الاستقالة ولتطمئن الحريري إلى أنه ليس مستهدفاً. لكن بدل التركيز على الأسباب الموضوعية للعودة إلى الشارع، نحت التحليلات باتجاه الخلفية السياسية لما يجري. وعلى خط مواز، كانت الحكومة تجدد الثقة برياض سلامة، مراهنة على آليّته لتخفيض سعر الصرف، بالرغم من أنه شريك في انهيار سعر الليرة على ما أكدت التحقيقات الأمنية

(مروان طحطح)

بعد نهاية أسبوع حملت الدولار إلى سعر قياسي، يفترض أن تحمل بداية الأسبوع الحالي بداية السعي إلى لجم الارتفاع المشبوه لسعر الصرف. لكن التحدي سيكون على الأرجح أكبر من أن تواجهه إجراءات بهلوانية قررها مصرف لبنان للتدخل في السوق السوداء، بحيث سيكون على من يحتاج إلى الدولار أن يقدم أوراقه الثبوتية إلى الصرافين المرخّصين وأوراقاً تثبت وجهة استعمال هذه الأموال، على أن يقوم مصرف لبنان بتحويل المبلغ إلى حساب الصراف بعد 48 ساعة.

تلك الآلية الغريبة، كانت أقصى ما أثمر عنه الاستنفار الحكومي لإنهاء حرب الشائعات التي أدت إلى خسارة الليرة نحو 25 في المئة من قيمتها في يوم واحد. ولذلك، كان بديهياً أن

> لا يتفاعل الناس مع هذا «الإنجاز»، فأعيد تزخيم الانتفاضة الشعبية، التي تلاقت على المطالب الاجتماعية والاقتصادية.

مع ذلك، لا يتوقع أن تساهم إجراءات شكلية أو محدودة في تقليص الفجوة بين السعر الرسمي للدولار وسعر السوق لوقت طويل، لكون الأزمة أكثر عمقاً من علاج موضعي لها. وعلى قاعدة «الحاجة إلى تعاون الجميع»، جاءت مراهنة الحكومة على تدخل من حاكم مصرف لبنان، بالرغم من أن التحقيقات الأمنية سبق أن بيّنت تورطه بالتلاعب بسعر الصرف، الإجراء الفعلي كان يفترض أن يتخذ ضد رياض سلامة، لكن الحماية السياسية التي لا تزال تؤمنها شبكة مصالح تخترق 8 و14 آذار وحلفاء كل منهما، جعلت اللجوء إلى سلامة نفسه للتدخل هو الحل الوحيد أمام الحكومة.

لكن إذا كانت الحكومة غير قادرة على القيام بأي إجراء بحق سلامة، إلا أنه لم يعد مقبولاً أن تتكلا أكثر في تنفيذ ما سبق أن أقرته. ولذلك، عليها أن تحسم مسألة التدقيق في حسابات مصرف لبنان. فبعد التعثر الذي طرأ على الملف بسبب شبهات حول هوية الشركة التي أقر مجلس الوزراء الاتفاق معها، فإن شراء الوقت لن يفيد. لذلك، لا بد من قرار سريع، يؤدي إلى اختيار شركة أخرى غير متورطة بعلاقات وثيقة مع العدو الإسرائيلي، أو أن تتحمّل الحكومة مسؤوليتها وتعلن قرارها، مهما كان. وبالتوازي، لم يعد بالإمكان الاسترخاء في مقاربة كل الملفات. الأسابيع الماضية أثبتت أن كلفة التلكؤ كبيرة. على الحكومة العمل بوتيرة أسرع من السابق، على الأقل بما يوازي سرعة الانهيار، بدلاً من التركيز على تحليل خلفيات التحركات وأهدافها.

وفيما تهيّبت القوى السياسية مشهد الشارع وتوتراته المُتصاعدة، تكثفت الاتصالات في اليومين الماضيين لمنع أي انزلاق إلى الفوضى الأمنية وفقدان السيطرة على الشارع. لكن بشكل منظم، عملت ماكينة إعلامية على تحميل حزب الله مسؤولية أعمال الشغب وتحطيم عدد من المحال التجارية، وحرق فروع المصارف في مدينتي بيروت وطرابلس. وقد تواصل الرئيس سعد الحريري مع قيادتي حزب الله وحركة أمل، معبّراً عن غضبه، ظناً منه أن الجموع نزلت بأمر حزبيّ. وأكد الحريري أن «المشهد لا يُمكنه أن يحمله في العاصمة»، سائلاً عن السبب وراء هذا الانفجار المفاجئ. لكن الحريري سمع كلاماً من قيادتي الثنائي تؤكدان فيه أن لا علاقة للحزب وأمل، وأن لا قرار حزبياً بأي تحرك في الشارع وأن المتظاهرين ليسوا من طائفة محدّدة، بل آتوا من مناطق مختلفة. وشددتا على أنهما لا تغطيان أي مرتكب، وأن بإمكانه (الحريري) التواصل مع قائد الجيش، وليتخذ الإجراءات التي يراها مناسبة. وبحسب المعلومات، وفي إطار التعاون والتنسيق، جرت اتصالات بين حزب الله وحركة أمل مع الجيش اللبناني. وقد اتفق على تنفيذ إجراءات مساعِدة بدأت أول من أمس في عدد من المناطق التي يوجد فيها جمهور الثنائي. إذ عمد مسؤولو المناطق إلى تشكيل مجموعات على مداخلها، لمنع مجموعات الدراجات النارية من الخروج، كما وضعت عوائق حديدية في البعض منها.

من جهة أخرى، خص هذا المشهد رئيس الحكومة حسان دياب الذي تواصل مع قيادة الحزب للاستفسار عمّا يجري، وعمّا إذا كان هناك نية فعلية للانقلاب على الحكومة، وخاصة أنه منذ ظهر الجمعة كانت بعض الجهات المحسوبة على فريق 8 آذار تسرّب معلومات عن قرار استقالة. لكن الحزب أكد مرة جديدة أن «المتظاهرين ليسوا من منطقة واحدة ولا ينتمون الى طائفة واحدة». كما أن «الحزب لا يناقش هذه المسائل في الشارع»، مشددين على التمسك بالحكومة لأن الظرف لا يسمح بالفراغ.

(الأخبار)

تقرير

طرابلس: إنذار جديد بانفجار اجتماعي واسع

عبد الكافي الصمد

لم يكن ما شهدته طرابلس يوم السبت الماضي من احتجاجات يشبه ما اعتادت المدينة أن تعيشه منذ اندلاع شرارة الحراك الشعبي في 17 تشرين الأول من العام الماضي. تطورات ساعات الاحتجاج الطويلة، أول من أمس، كشفت عن تحوّلات وتطوّرات على الأرض، تتناسب مع حجم الانهيار الاقتصادي، وتُنذر بانفجار اجتماعي كبير في عاصمة الشمال.

وما يدعو إلى الارتياب ممّا يمكن أن تحمله الأيّام المقبلة من تطورات وتحرّكات شعبية قد تتحول إلى أعمال شغب، هو تصفيح واجهة سرايا طرابلس بالحديد، وكذلك فرع مصرف لبنان في عاصمة الشمال، إضافة إلى تصفيح واجهة بلدية طرابلس، ما يشير إلى وجود مخاوف حقيقية من تصعيد التحرّكات في الشارع خلال الأيّام المقبلة. وما يزيد من الارتياب أن السلطة، سواء على المستوى البلدي أو على المستوى السياسي في بيروت، وبدل القيام بأي خطوة من شأنها تخفيف الاحتقان في المدينة التي أصيب فيها أكثر من 80 شخصاً بجروح نتيجة المواجهات بين المحتجين والجيش، لجأت إلى تصفيح مراكزها.

غير أن عملية التصفيح هذه، والتي بدأت بها فروع المصارف العاملة في طرابلس قبل فترة، لم تحمها من غضب محتجّين عليها، وإحراقها، كما حصل مع فرع البنك العربي في ساحة التل وسط المدينة، وبعدما كان المحتجّون قد أحرقوا أيضاً فرع بنك البحر المتوسط الموجود في ساحة عبد الحميد كرامي (ساحة النور)، وهي المرّة الأولى التي يتعرّض لها أحد فروع هذا البنك الذي يملك الرئيس سعد الحريري جزءاً كبيراً من أسهمه. في السابق، كان البعض في طرابلس يتهمون أنصار تيار المستقبل بأنهم يقفون خلف التحرّكات الاحتجاجية، وأنّهم بقوا بعيدين عن فروع بنك البحر المتوسط في مدينتهم، لأن ملكيته تعود إلى زعيمهم، في مقابل تفجير غضبهم على فروع مصارف أخرى.

عامل ارتياب آخر زاد من منسوب القلق والخوف في المدينة خشية انفلات الأوضاع وذهابها نحو المجهول، هو المواجهات التي حصلت بين الجيش والمحتجين، والتي تحوّلت إلى «حرب شوارع» غير مسلحة، وخصوصاً في ساحة كرامي (النّور) ومحيطها، وفي محلة باب التبانة التي لها حساسيتها النابعة من وضعها الخاص، حيث تعرّض المحتجون لجنود الجيش والباته في المنطقتين. وبدا لافتاً نزول مجموعات من المواطنين إلى الشارع لدعم الجيش في مواجهة المحتجين، في تطور لافت يحصل للمرّة الأولى في المدينة.

> **هاجم المحتجّون مصرف «البحر المتوسط» الذي يملك الحريري حصة كبيرة فيه**

تطورات المشهد الطرابلسي اكتملت فصولاً بعد تعرّض محتجّين لرتل من 39 شاحنة تعود إلى برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، محمّلة بالبضائع والسلع الغذائية، أبرزها السكّر، وهي متجهة نحو سوريا. وبرر المحتجّون اعتداءهم بأنهم ظنّوا أن الشاحنات تحمل بضائع وسلعاً غذائية لبنانية يجري تهريبها إلى سوريا، فيما هم يعانون في سبيل الحصول عليها، إما بسبب فقدانها من السوق أو ارتفاع أسعارها بشكل جنوني. وحاول المحتجون إيقاف الشاحنات ومنعها من متابعة سيرها عند أوتوستراد المولولة، أول مرّة يوم الجمعة الماضي، ومرّة ثانية وبشكل أوسع أول من أمس السبت، وتعرّضوا للشاحنات بالتكسير، برغم أنها جميعها تحمل لوحات تسجيل لبنانية وأغلب سائقيها لبنانيون، وحاولوا وضع يدهم على محتوياتها. لكن تدخل الجيش أجبرهم على التراجع، والإفساح في المجال أمام الشاحنات لمتابعة طريقها باتجاه معبر العريضة الحدودي.

التعرّض للشاحنات على هذا النحو دفع الحريري إلى استنكار ما حصل، معتبراً في تغريدة له أن «قطع الطريق على مساعدة الأشقاء ليس من شيم أهلنا في الشمال»، ما طرح أسئلة حول ما إذا كان الحريري يتبرأ من قيام مناصريه بهذا الأمر، أو أن من فعلوا ذلك ليسوا من مؤيديه بل تابعون لطرف آخر دخل على الخط وحاول استغلال الوضع لمصلحته.

ابراهيم الأمين

دياب وخصومه: المواجهة داخل الحكومة وخارجها

لم يكن خطاب رئيس الحكومة، أول من أمس، عادياً. لكنه لم يكن نقطة تحوّل يمكن البناء عليها. في الشكل، قال الرئيس حسان دياب ما يمكن توصيفه بأنه تشخيص واقعي للأزمة. وهو جهد بات معلوماً ومفهوماً من الجميع. وحتى إشارته، مجدداً، إلى الفاسدين أو المسؤولين عن الكارثة ليس فيها جديد. بل إنه لا يزال متخلّفاً خطوات عن الاتهام المباشر الذي وجّهه الشارع إلى من يجب أن يتحمل المسؤولية عن الأزمة. ومشكلة دياب ستتفاقم كلما بقي يهرب من مهمة تسمية الأمور بأسمائها، وعدم تكرار ما يقوله السياسيون عن بعضهم البعض، عندما يطلقون اتهامات عامة، تعني في كل الحالات: لا شيء!

ما قاله دياب عن واقع الأزمة وعما يجري من خطوات سياسية من قبل خصومه، وعن تقديره لمتطلبات المرحلة، أمر معروف وليس فيه ما يثير أحداً. وهو لَحْم إلى وقائع قال إنها موجودة لديه حول «ليلة الانقلاب الفاشل»، وهدّد بنشرها، لكن لا يبدو أنه سيفعل. والخشية كل الخشية منه أن يفعل ذلك في الوقت الضائع، علماً بأن الكل شعر بأن هناك من رغب في تكرار تجربة أيار 1992، عندما تولّى الراحل رفيق الحريري، بالتعاون مع كل أركان الطبقة (وهم أنفسهم الموجودون اليوم)، إطاحة الحكومة من خلال «سلاح الدولار». الانقلاب تطلّب تحريضاً غير مسبوق، بأبعاد طائفية ومذهبية، وماكينة شائعات جعلت

> **لم يعد مهمّاً التشخيص وتقدير الموقف والاتّهامات العامّة، والتحدّي بتسمية الخصوم واعتماد آليّات جديدة**

الدولار بسعر خيالي (وفق حسابات اليوم، وقد يكون واقعياً بحسابات الغد)، وكان هؤلاء يتوقّعون مستوى من الفوضى لا يقدر أحد على ضبطه، وعندها تكون المهمة دفع الحكومة الى الاستقالة. لكن ما فاتهم، هو تماماً ما قاله دياب، من أنه شخصياً ليس في وارد الاستسلام. وربما بات على خصومه معرفة حقيقة أنه قليل التأثر بكل أشكال الدعاية. فهو، أساساً، دخل دائرة النار يوم قبل المهمة، وواجه كل محاولات الحرم السياسي والطائفي والمذهبي.

مع ذلك، فإن دياب عندما تحدّث بحرقة عما يحصل، ودافع عن نفسه بأنه ليس من ضمن فريق الخراب في البلاد، كان يعبّر عن قلق مستجدّ. وهو قلق ليس مصدره خصوم الحكومة، بل حلفاء الحكومة. ولذلك، سارع منذ الأربعاء الماضي، وعلى مدى يومين كاملين، شخصياً ومع مساعديه وحلقة وزارية مؤثرة، إلى الاتصال بكل من بيدهم الأمر، وسؤالهم مباشرة عما إذا كانوا في صدد إطاحة الحكومة. وكان حريصاً على سماع الأجوبة الواضحة والمباشرة وغير القابلة للتأويل، والخلاصة التي تهمّه كانت: لا، ليس بيننا من يريد الانقلاب على الحكومة! هذه الخلاصة سمحت له بقول ما قاله في خطابه. لكن، مع الأسف، هذه خلاصة تخصّ دياب وحده، أو تخصّ حكومته وحدها. لكنها لا تعالج مشكلاته المتفاقمة يوماً بعد يوم، سواء من داخل الحكومة، حيث النقاش بين القوى المؤلفة لها لم يعد موجوداً كما في السابق وعادت الريبة لتسكن الجميع. سليمان فرنجية وطلال أرسلان يراعيان حزب الله. والأخير يهتم بكيفية تقليص حجم التوتر بين التيار الوطني الحر وحركة أمل. والرئيس ميشال عون يريد إنجازات كبيرة، لكنه لا يزال يحمّل الآخرين مسؤولية التعطيل. وحزب الله نفسه لا يريد الانفجار، ويقوم بدور الإطفائي في كل لحظة. لكن الحزب لن يكون قادراً على حماية الحكومة من المفاجآت التي تأتي من دون سابق إنذار. وبالتالي، فإن التحدي الأبرز أمام الحكومة اليوم، وأمام دياب شخصياً، هو في قدرته على إقناع ثلاثي التيار ـ أمل ـ حزب الله، بالدخول في نقاش يستهدف التفاهم على آلية إدارة عمل الحكومة في المرحلة اللاحقة. وهو نقاش لا يبدو أنه قريب المنال. لا بل إن الحوارات خارج الحكومة تجري بوتيرة أسرع، سواء تلك التي يقودها الرئيس نبيه بري لتهدئة التوترات بين حلفائه الدروز، أو تلك الجارية من دون نتيجة على جبهة فرنجية ـ باسيل. لكن نصيب الحكومة من هذه الحوارات لا يبدو مطروحاً على الطاولة. وبالتالي، فإن الخطر على الحكومة من انفجار داخلي يوازي خطر تعرضها لضربة قوية من خارجها.

على أن الفكرة التي يهرب دياب من مواجهتها تكمن في أن عليه تحديد الخصوم الحقيقيين للحكومة، سواء من خارجها أو من داخلها. وليس معروفاً إن كان قد تعلّم من درس التعيينات. ففي هذا الملف، لم يتمكن من درء مخاطر المواجهة مع التيار الوطني الحر أو حركة أمل، إلا عبر عقد صفقة معهما أمّنت لهما استمرار الإمساك بناصية التعيينات على الخلفيات الطائفية، وتركا له اختبار «لذة المحاصصة» من خلال بعض المناصب التي لن تقدم ولا تؤخّر في مسيرة إدارة الدولة. وما فعله دياب في ملف الكهرباء، مثلاً، وخضوعه الضمني لمطلب جبران باسيل ـ ولو الشكلي ـ بالحفاظ على حق سلعاتا في معمل ثالث، كان أكثر الإشارات خطورة. فهو، هنا، لم يراع حسابات داخل الحكومة، بل شرّع حسابات لها بعدها الطائفي لا التنموي، وكل محاولة من باسيل وجماعته لإضفاء طابع تنموي على الخطوة محاولة فاشلة للتستّر على موجة الطائفية ـ الفدرالية التي تسود أوساط العونيين على وجه الخصوص، وتنذر بمخاطر كبيرة، وخصوصاً أن القائمين عليها لا يبدو أنهم تعلّموا دروس الماضي القريب.

الجانب الآخر من المشكلة يتعلق بالوضع العام للإدارة المالية والاقتصادية للبلاد. ومشكلة حسان دياب، هنا، هي أن توصيفه لواقع المشكلة لا يترافق مع طرح آليات مختلفة أو مناقضة لما كان سائداً. فأولوية إطاحة رياض سلامة لا تخص شخص الأخير، بل آليات عمله. وبالتالي فإن التعيينات المالية الجديدة لن تفيد في شيء ما لم يجرؤ رئيس الحكومة على طرح السؤال المركزي: ألم يحن الوقت لتعديل قانون النقد والتسليف الذي يوفر الحماية للنظام الاقتصادي والمالي العفن الذين تسبّب بكل أزمات لبنان؟ أمر أخير، يتعلق بالحسابات الخارجية. تحدّي «قانون قيصر» لا يتعلق بالقدرة على تحدي الضغوط الأميركية، بل يتعلق، أولاً وأخيراً، بأن لبنان في حال قرر عدم مواجهة هذا القانون سيكون طرفاً في مشكلة إقليمية كبيرة لا قدرة له على تحمل كلفتها. ولن يكون بمقدور أميركا ولا كل الغرب حمايته من آثارها السلبية. وبالتالي، فإن التحدّيات الكبيرة أمام حكومة دياب باتت اليوم أكثر وضوحاً: لقد انتهى زمن التشخيص وتقدير الوضع، وها نحن أمام زمن القرارات الكبيرة التي تتطلّب من دياب الاتّكال على حليف كبير يساعده على مواجهة خصومه من داخل الحكومة أو خارجها. وهذا الحليف هو الفعل الشعبي في الشارع من جهة، وصعوبة توفّر بديل منه لإدارة الحكومة.

بات على دياب الاستماع إلى غير الذين يلتقيهم هذه الأيام، والاقتناع بأن التغيير الحقيقي يشمل كل شيء، لا موقعاً أو اسماً أو وظيفة فقط... وما لا يمكن لدياب أو غيره تجاهله، هو أن فترة السماح تقارب على الانتهاء. وساعتها سيتحوّل الى مجرّد لافتة تنتظر لحظة إزالتها!

قضية اليوم

الصين ممنوعة من المشاركة و«الطاقة» تتجنّب المناقصة
لا معامل كهرباء

لا توقعات متفائلة بالنسبة للكهرباء. من لم يبن المعامل في أيام البحبوحة لن يتمكن من بنائها أيام الإفلاس. لكن مع ذلك، تحاول وزارة الطاقة البحث عمن يستطيع تحمّل المخاطر. ذلك أمر يبدو متعذراً بالنظر إلى ظروف مالية وسياسية. أما الصين، فلا تزال خارج الحسابات. خوفاً من الغضب الغربي

صندوق النقد يطالب بإجراء مناقصة شفافة بدلاً من المفاوضات مع الشركات (هيثم الموسوي)

إيلي الفرزلي

الدولة اللبنانية تتحاشى الصين. خلاصة يستنتجها معظم من يلتقي مسؤولاً معنياً بمشاريع مطروحة للتلزيم، ولا سيما في قطاع الكهرباء. الفارق أن وزير الطاقة ريمون غجر يغلّف هذا الموقف بقرار حكومي، قضى بالتفاوض مباشرة مع الشركات المصنّعة للتوربينات الخاصة بمعامل إنتاج الكهرباء. هذا يعني بالنسبة إليه استبعاد الصين، تلقائياً، عن التفاوض، انطلاقاً من أن قرار مجلس الوزراء لا يسمح بالتفاوض مع متعهّدين. لكن الشركة الصينية التي راسلت الوزارة ليست متعهّدة فقط، بل هي تصنّع التوربينات أيضاً. ينتهي النقاش عند المواصفات التي حدّدتها الوزارة لهذه التوربينات، والتي لا تتناسب معها التقنية الصينية. بالنسبة إلى وزارة الطاقة، من يسعون إلى تلزيم الشركات الصينية هدفهم الأول هو مواجهة الغرب، وليس إيجاد من يموّل البنية التحتية اللبنانية. لكن بالنسبة إلى المهتمين بالعرض الصيني، فإن الأمر واضح: ثمة قرار بعدم إغضاب الغرب، حتى لو كان الثمن المزيد من العتمة.

سبق أن أقرّ مجلس الوزراء التفويض إلى وزير الطاقة التفاوض مع شركات «سيمنز» و«جنرال إلكتريك» و«إنسالدو» و«ميتسوبيشي»، لكن الواقع أن أياً من ممثلي هذه الشركات لم يحضر إلى لبنان، وأن هذه المفاوضات لم تبدأ بعد. تعكف الوزارة حالياً على تشكيل لجنة مؤلفة من وزارات الطاقة والمالية والبيئة، إضافة إلى رئاسة الحكومة وكهرباء لبنان، مهمتها وضع إطار للمفاوضات، بالتعاون مع استشاري دولي. وبالفعل، تواصل وزير الطاقة مع الجهات المعنية لاختيار من يمثّلها في اللجنة، فيما يبحث في العروض التي قدمت، تمهيداً لاختيار الاستشاري الدولي، الذي ستكون مهمته البحث مع الشركات مذكّرة التفاهم التي أقرّها مجلس الوزراء لتوقيعها من قبل الشركات، لن توقّع قريباً. الأمر قد يحتاج إلى ستة أشهر أو أكثر. التفاوض على الشروط التقنية والفنية والإدارية والقانونية والمالية سيسبق التوقيع. الهدف توحيد إطار العروض، بما يضمن أن تكون كلها متسقة مع المعايير التي وضعت في مذكرة التفاهم، وبما يسهّل المقارنة بين هذه العروض. بعد ذلك، يفترض أن يعود غجر إلى مجلس الوزراء لإطلاعه على ما توصّلت إليه اللجنة. تلك آلية مناقصة للأصول، بحسب مصدر قانوني مطّلع، يدعو بعد، لأن الشركة المعنية تشترط الحصول على ضمانة سيادية، يلتزم بالشروط التقنية. لكن لوزارة الطاقة رأي آخر. غجر يخشى هدر الوقت على إجراء مناقصة، تنتهي بالتوقيع مع فائز ما، من دون أن يكون هناك قدرة على التنفيذ، بسبب تعذر التمويل. يستشهد بمشروعي «هوا عكار» و«دير عمار 2» اللذين لم يبدأ العمل بهما بعد، لأن الشركة المعنية تشترط الحصول على ضمانة سيادية، وفتح اعتمادات لستة أشهر، وحق التصرف بالأرض... تلك شروط لا يمكن تلبيتها راهناً، علماً بأنه حتى لو تحقق ذلك، فلن يكون من السهل الحصول على التمويل، لأن المصارف أو المؤسسات الأجنبية لن تثق بضمانة تقدّمها دولة مفلسة. مسألة سعر الصرف ساهمت عملياً في توقّف أغلب المشاريع. في وزارة الطاقة وحدها، نحو 250 مشروعاً توقّف العمل فيها، بالرغم من توقيع العقود، لأن لا أحد من المتعهّدين (مياه وكهرباء وصرف صحي) مستعدّ للحصول على أمواله على أساس السعر الرسمي للدولار. ليس للوزارة القدرة على حل تلك المشاكل، لكنها تسعى إلى تأمين جزء من الاعتمادات المتعلق بالصيانة، عبر مصرف لبنان، بما يسمح بصمود الشبكة. مع ذلك، يوماً بعد يوم تكبر الخشية من توقف قد يطال المنشآت الحيوية.

> **روقف تنفيذ 250 مشروعاً في وزارة الطاقة بسبب أزمة الدولار**

ما العمل إذاً؟ حتى اليوم، لا حلول مجتزأة. أزمة سعر الصرف تنعكس على كل القطاعات. هذا يقود أيضاً إلى توقّع فشل المفاوضات مع الشركات المهتمة ببناء معامل الكهرباء، حيث لن يكون بالإمكان إيجاد من يدفع مليار دولار مع شكوك في تحصيلها. يسأل مصدر صار مقتنعاً بأن لا أحد غير الصين مستعد للتمويل، كيف تراهن وزارة الطاقة على شركة «سيمنز»، متوقعة الحصول على تمويل ألماني، فيما مصارف ومؤسسات مالية ألمانية تحمل جزءاً من سندات اليوروبوندز التي تخلّفت الدولة اللبنانية عن دفعها؟

المشكلة السياسية لا تقل أهمية عن المشكلة التقنية. لمؤسسات التمويل ما يبرر إحجامها عن تمويل مشاريع في لبنان، لكن ذلك وحده لا يكفي. إذا أرادت أميركا أو أوروبا دعم لبنان في محنته، فهي ستشجع مؤسساتها على تمويل المشاريع الحيوية. تجربة تمويل مشروع «هوا عكار» لا تزال ماثلة. في تشرين الثاني خرج مجلس إدارة بنك الاستثمار الأوروبي ليعلن موافقته على تمويل شركتي «Sustainable» و«Lebanon Wind Power» (جزء من تجمّع «هوا عكار») بقرض بقيمة 120 مليون دولار، يُسدّد على مدى 18 سنة. كذلك، أعلنَ حينها أن مؤسسة «اوبيك» (Opic) الأميركية للتمويل وافقت بدورها على المساهمة في تمويل المشروع («الأخبار»، 27 تشرين الثاني 2019). التمويل توقّف من المؤسستين، وهنا لا يكفي أن يقال إن السبب شكوك في قدرة لبنان على التمويل. «أوبيك» تعزف عن نفسها بأنها تساهم في «دفع السياسة الخارجية الأميركية وأولويات الأمن القومي». هذا يعني أن التمويل كان قراراً سياسياً، وتوقيفه هو قرار سياسي أيضاً، حتى لو كان له ما يبرره تقنياً.

في النتيجة، وبصرف النظر عمّا إذا كان لبنان يتعرض لحصار غربي غير معلن أو إذا كان الإحجام الأوروبي عن التمويل يعود إلى انهيار الثقة بلبنان، فإن النتيجة واحدة: كل مشروع سيكون مشكوكاً في تنفيذه. يقول غجر إن سبب رفضه إجراء مناقصة في الوقت الراهن وتفضيله اللجوء إلى المفاوضات مع الشركات، هو عدم تكرار المشاكل السابقة، بحيث يتم توقيع العقد ثم يأتي وقت التمويل فيتعثّر المشروع. في الآلية التي وافق عليها مجلس الوزراء، سيتمّ التحقق من أمرين قبل العودة إلى مجلس الوزراء: الالتزام بالشروط التقنية وبشروط التمويل.

يدرك غجر أن الآلية تلك مرفوضة من صندوق النقد، الذي يضع ثلاثة شروط تتعلق بقطاع الكهرباء: اعتماد آلية شفّافة لشراء الطاقة، تعيين مجلس إدارة لكهرباء لبنان وتعيين هيئة ناظمة. تعيين الهيئة الناظمة معلّق على تعديل القانون الرقم 462، فيما يقول غجر إنه لن يتأخر قبل تحويل الاقتراح إلى مجلس الوزراء. تبقى مسألة الشفافية، والمقصود هنا إجراء مناقصة شفافة.

مشكلة غجر مع هذه النقطة أن «أحداً لم يقل لي إنني إذا أجريت مناقصة سيتحمّل المسؤولية، بحيث لا تنتهي المسألة بتوقف المشروع بسبب عدم وجود تمويل». يريد ضمانة بتطبيق المناقصة إذا أجراها، بحيث لا ينتهي الأمر بوقف التنفيذ بسبب غياب التمويل. لكن، مرة جديدة يتجاهل غجر العرض الصيني، بحجّة أن شروط التمويل لا تختلف عن الشروط الغربية. في المقابل، يؤكد مصدر مطلع على العرض الصيني أن الشروط أقل بكثير. يكفي أن الضمانة السيادية ليست مطلوبة، بل تعهّد بالدفع من قبل وزارة المالية. الهدف الصيني واضح. إذا كان لبنان في أزمة حالياً، فإنه لن يبقى كذلك إلى الأبد، وبالتالي فإن الدخول في عقد لعشرين سنة، لا يمكن مقاربته بالمعطيات الحالية حصراً.

تقرير

التلاعب بالدولار: حزب الله يتّهم مصرفاً وسلامة والقضاء

رُغم الخيوط التي تكشّفت تباعاً عن عمليات تهريب الدولارات والتجارة في السوق السوداء وتوقيف عدد من الصرافين، استمر سعر الصرف الأسبوع الماضي في التحليق.

مشهد البلاد في الأيام الماضية أعطى مؤشراً لطلائع «انفجار» شعبي - أمني نتيجة لأسباب كثيرة، منها عدم تعامُل الدولة وأجهزتها جدياً مع المتورطين في ملف التلاعب بسعر الصرف. فلم يلمس أحد شعرة من مصرف لبنان الذي أثبتت اعترافات الموقوفين أنه كان شريكاً في عملية المُضاربة، ولا المصارف التي تعمّدت تجفيف الدولار من السوق ولا حتى الصرافين أنفسهم، وتأكّد أن لدى هؤلاء جدراناً سياسية وإعلامية صلبة تحميهم من أيدي القضاء الذي يفتح الملفات، ثم يطويها متذرّعاً بالضغط.

أمام هذا الواقع، خطا حزب الله خطوة إلى الأمام، موجّهاً أصابع الاتهام بالأسماء إلى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ومصرف «سوسيتيه جنرال». فقد كشف النائب حسن فضل الله معطيات جديدة في ملف التلاعب بالدولار، نقلاً عن تحقيقات الأجهزة الأمنية والقضائية. ومع أن عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» كان يؤخذ عليه قوله «بأن على القضاء أن يحدد المتورطين ويحاسبهم وليس حزب الله»، فضح المشتبه فيهم بالأسماء، إلا أن كلامه قوبل بصمت من القضاء والمصارف وبتعتيم من وسائل الإعلام التي تتعمّد طمس كل المعلومات التي تدين القطاع المصرفي وأصحاب المصارف. وقد اعتمد هذا الإعلام في الأونة الأخيرة التستّر على المشتبه فيهم، من خلال حملة تزوير للحقائق تُوظَّف في خدمة دعاية أن سبب الأزمة هو تهريب الدولار إلى سوريا.

> **فضل الله: الأميركيون طلبوا من سلامة وشركات الشحن عدم إدخال الدولار إلى لبنان**

ففي مقابلة مع قناة «المنار» يوم الجمعة الماضي، تحدّث فضل الله عن الحصار الأميركي الذي يمنع دخول الدولار إلى السوق اللبنانية، وهو حصار لا يؤثر على حزب الله بل على الناس. ثم أشار إلى الخطأ البنيوي الذي ارتكبه مصرف لبنان بتحويل العملة الصعبة إلى سلعة تجارية خاضعة للعرض والطلب. وقال إن «الأميركيين هم من طلبوا من حاكم مصرف لبنان ومن شركات الشحن عدم إدخال دولارات إلى السوق اللبنانية»، قبل أن يكشف بأن «معلوماتنا أنه من آب 2019 هناك من يعمل على سحب الدولارات بكميات ضخمة من السوق وإرسالها إلى خارج الأراضي اللبنانية». وأشار إلى أن «اعترافات الموقوفين لدى القضاء أكدت أنه من آب 2019 إلى أيار 2020 حصل الجمع والتهريب، وكانوا يأخذون من البنك المركزي كميات من الليرات اللبنانية، وتجميع هذه الأموال كان يصبّ في مصرف سوسيتيه جنرال (لصاحبه أنطون الصحناوي)، إلى أن استُدعي المدير في المصرف كريم خوري إلى التحقيق»، كما «اعترفوا بأنهم كانوا يأخذون أكياساً من الليرات واشتروا عشرات ملايين الدولارات، وجميعهم أجمعوا على أنهم اشتروا الدولارات لمصلحة هذا المصرف». وأضاف إن «الأموال اللبنانية كانت تخرج من المصرف المركزي إلى مصارف عدة، منها مصرف سوسيتيه جنرال ومصارف أخرى. المصرف يعطي المال اللبناني لشبكة من الصرافين، ما أدى إلى تراكم الشح بالدولار، وفي 20 أيار استدعي المشتبه فيهم، وفي 21 أيار أفرج عنهم».

وسبق أن نشرت «الأخبار» معطيات بهذا الشأن، يوم 21 أيار 2020، إلا أن القضاء، ممثلاً بالنيابة العامة المالية، قرر إقفال الملف، بأقل أضرار ممكنة لمصرف لبنان ومصرف «سوسيتيه جنرال»، كما للصرافين المشتبه فيهم، في خضوع تام للضغوط التي تمنع محاسبة المتورطين في أخطر قضية تدمّر الاقتصاد الوطني.

(الأخبار)

وثيقة «استهداف المطار»: الاحتياط واجب

انتشرت أمس على وسائل التواصل الاجتماعي وثيقة أمنية صادرة عن جهاز أمن المطار، تتضمّن معلومات عن احتمال تنفيذ عملية أمنية ضد مطار رفيق الحريري الدولي اليوم. ولفتت الوثيقة الصادرة عن رئيس الجهاز العميد جورج ضومط إلى إمكان تنفيذ هجوم إرهابي يستهدف المطار، عبر البحر. وعلمت «الأخبار» أن الوثيقة صحيحة، وأنه جرى تعميمها داخلياً، بعد ورود المعلومات التي تضمنتها. وأشارت مصادر أمنية إلى أن هذه المعلومات وردت إلى جهاز أمن المطار من قبل المديرية العامة للأمن العام التي حصلت عليها «تقنياً». ولفتت المصادر إلى أنه لا يمكن الجزم بصحة المعلومات، لكن عمّمتها إدارة الجهاز على القطاعات الأمنية العاملة في المطار، احتياطاً، كما يجري في كل مرة تتوفر فيها معلومات عن عمل إرهابي محتمل، ولو لم تكن مؤكدة. وأكّدت المصادر أنه لم يكن من المفترض أن تتسرب الوثيقة، لكي لا تؤدي إلى أيّ ذعر، لكن يبدو أن رجال أمن عاملين في المطار تولّوا تسريبها.

(الأخبار)

تقرير

دعوى في نيويورك على مصرف لبنان وثلاثة مصارف: احتالوا علينا واحتجزوا أموالنا

أدّعى جوزف ضوّ وكارين ضوّ، أمام محكمة نيويورك، على كلّ من مصرف لبنان، بنك الاعتماد اللبناني، بنك الموارد وBLC بنك، متهمين إياها بالتآمر الاحتيالي وممارسة الابتزاز بسبب الامتناع عن تسليمهما ودائع بقيمة 18,5 مليون دولار، ماكيّد المدّعيين خسائر بعشرات ملايين الدولارات ويستوجب تعويضاً لهما بقيمة 150 مليون دولار!

محمد وهبة

الدعوى التي رفعها جوزف ضوّ وزوجته كارين في محكمة نيويورك على مصرف لبنان وثلاثة مصارف تجارية، سيكون لها وقع خاص لأنها تتهمها بالتآمر على الابتزاز والاحتيال وتطالب بتصفيها مؤسسات فاسدة تبعاً لما يعرف بقانون «RICO». ليست هناك تعقيدات مصرفية في الدعوى، بل هي على بساطتها تختصر سلوك المصارف ومصرف لبنان تجاه المودعين منذ عام 2016 لغاية تطبيق القيود الاستنسابية وغير القانونية على عمليات السحب والتحويل في مطلع 2019 وتشديدها تدريجاً إلى أقصى الدرجات اليوم.

باختصار، القضة هي على النحو الآتي: جوزف وكارين متزوجان ويحملان الجنسية الأميركية، ولديهما حسابات في ثلاثة مصارف لبنانية («الاعتماد اللبناني، بنك الموارد، وبي آل سي بنك) بقيمة 18,5 مليون دولار هي عبارة عن أصل المبالغ والفائدة عليها. عملية الإيداع حصلت في عام 2016 بينما محاولة سحب المبلغ استمرّت لفترة طويلة في عام 2019 بلا جدوى وصولاً إلى رفع الدعوى القضائية في 2020/5/10. قد يصار خطأ إلى اختصار قضّتهما بما حصل معهما في الفترة التي مُنعا فيها من سحب الأموال، أي في عام 2019 وصولاً إلى رفع الدعوى، وهي فترة يكاد يكون موضوعها معروفاً للجميع، أي لجوء المصارف - بتعليمات غير مكتوبة وتوجيهات مباشرة من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة - إلى فرض قيود استنسابية على عمليات السحب والتحويل. لكن القصّة الفعلية، هي تلك التي تبدأ بتنفيذ الهندسات المالية وصولاً إلى «انهيار القانون في لبنان» كما ورد في روايتهما في الدعوى المقامة أمام محكمة نيويورك.

بحسب نصّ الدعوى، فإن حاكم مصرف لبنان عمل منذ مطلع التسعينيات على تثبيت سعر صرف الليرة تجاه الدولار بشكل اصطناعي لتشجيع تدفق الأموال بالعملات الأجنبية إلى لبنان، وخصوصاً بالدولار، بينما جذبت المصارف اللبنانية هذه التدفقات بشكل احتيالي من خلال إقناع المودعين بفوائد عالية والسماح لهم بتحريك حساباتهم ساعة يشاؤون. هذه الخلفية لم ترد عبثاً في مقدّمة الدعوى، بل مهّدت لتوصيف في غاية الأهمية: إنه «مخطط بونزي». «فالمصارف كانت تعلم بأن الفوائد العالية التي تعطيها للمودعين ليست مستدامة، وأن الأمر يتطلب منها الاستمرار في الاحتيال لاستقطاب المزيد من المودعين الجدد لإبقاء المخطط سارياً». هذا بالضبط ما يعنيه «مخطط بونزي». إنها عملية احتيال تتضمن جذب الأموال بالإغراء والوعود بعوائد مرتفعة يتم تمويلها بالأموال المجتذبة حديثاً، ما يعني أن هناك حاجة متواصلة إلى جذب المزيد من الأموال وبوتيرة تتسارع تدريجاً إلى أن ينفجر «المخطط» في لحظة ما.

بالفعل، هذا ما حدث في عام 2016. «فقد بدأ تدفق الودائع بالدولار ينضب، ما زاد الضغط على مخطط بونزي» بحسب ما ورد في الدعوى. فمن المعروف أنه في تلك السنة وفي منتصفها تحديداً، نفّذ مصرف لبنان هندسات مالية بقيمة إجمالية فاقت 15 مليار دولار، وحقّقت أرباحاً فورية للمصارف تفوق الـ 5 مليارات دولار... على أي حال، تشير الدعوى إلى أن المصارف قدمت عروضاً لاستقطاب مودعين جدد بفوائد مرتفعة عبر الكذب وحضّ الزبائن على عدم سحب ودائعهم... وعندما توقف تدفق الودائع انهار النظام المصرفي. بالنسبة إلى وديعة الزوجين، فقد كانت مجمّدة لمدة شهر. قبل محاولة سحبها «حاولت المصارف زيادة أجل الوديعة لأكثر من شهر لكننا رفضنا». وفي عام 2019، احتاج الزوجان إلى هذه الوديعة من أجل تسديد التزامات عقارية في الولايات المتحدة. في البدء، وافقت المصارف «لكنها طلبت وقتاً إضافياً لتنفيذ العملية». وبعد فترة، أصرّت المصارف على إصدار شيكات مسحوبة على مصرف لبنان. ثم استعملت المصارف أي نيّة للتنفيذ. فمن دون على القبول بشيكات مصرف لبنان الوهمية رغم أنها لم تنو تنفيذ العملية». يومها أقنع الزوجان بأن الشيكات مقبولة في الولايات المتحدة وهي مضمونة من مصرف لبنان. «مصرف لبنان وعن علم، أصدر شيكات سيئة في إطار دوره التآمري، واتاح للمصارف إصدار شيكات بلا قيمة رغم نيته بعدم تسديدها، وهو ليست لديه حصانة تجاه هذا الأمر. هذا يُعد ابتزازاً ويندرج في إطار قانون الفساد لتصنيف هذه المؤسسات على أنها فاسدة. إنه انهيار للقانون في لبنان».

> **المصارف كانت تعلم بأن الفوائد العالية التي تعطيها للمودعين ليست مستدامة**

يضيف الزوجان: «لم تكن لدى المصارف أي نيّة للتنفيذ. فمن دون علمنا قررت هذه المصارف خرق حقنا في سحب الوديعة أو تحويلها من دون أن يكون لديها أي سند قانوني لذلك». والمصارف رفضت طلبات السحب القانوني للودائع رغم أنها «حوّلت أموالاً إلى السياسيين والمديرين التنفيذيين ومساهمي المصارف وأقربائهم». هذا الأمر ينطوي على معاملة تمييزية. فهذه المصارف «سرقت الودائع صراحة، وتواطأت مع مصرف لبنان على فرض قيود وضوابط استنسابية وقهرية وغير قانونية على الودائع والتحويلات إلى خارج لبنان... لذا، نطالب بتعويض عن الأضرار بقيمة 150 مليون دولار».

على الغلاف

تتمدّد أزمة الجامعة الأميركية في بيروت. فما بين خطاب «أصعب الأزمات» للرئيس فضلو خوري واجتماعه مع رئيس الجمهورية ميشال عون أواخر الأسبوع الماضي، يستعد العاملون في أحد اهم الصروح التعليمية في لبنان لاسوا الأزمات التي ستطالهم في لقمة عيشهم، إذ بدات، فعلياً، التحضيرات لرزمة «إجراءات مؤلمة» ستباشرها الإدارة اليوم

أزمة مالية أم سوء إدارة فضلو خوري؟
مجزرة صرف جماعي في «الأميركية»

مخاوف من تدفيع الجامعة ثمن إنقاذ المستشفى الذي يعاني منذ فترة غير قصيرة (هيثم الموسوي)

رأجانا حميه

قبل شهر من الآن، خرج رئيس الجامعة الأميركية في بيروت، الدكتور فضلو خوري، ليعلن عن «أصعب الأزمات» التي تمرّ بها الجامعة. يومها، تلا الرئيس خطاباً كان معروفاً أنه سيصبح - في ما بعد - «الخطاب التأسيسي» لما ستكون عليه المرحلة المقبلة، وتمهيداً لإجراءات ستتخذها إدارة الجامعة، كصرح تعليمي وكمستشفى، للخروج من الأزمة... إن أمكن. خلال تلك الفترة، عُقدت اجتماعات عديدة للتشاور بشأن طبيعة الخيارات التي يمكن اللجوء إليها. اجتماعات تخللتها توترات وخلافات مع خوري الذي ينحو صوب «خيارات متطرفة»، تحت جناح الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمرّ بها البلاد. كما تخللتها «استقالات طوعية»، على ما تقول المصادر، حلّت بدلاً منها أسماء «سقطت بباراشوت الرئاسة». وفي هذا السياق، فإن استقالة محمد علي حراجلي، «الرجل الثاني في الأميركية»، الأسبوع الماضي، شكّلت الحدث الأبرز. وقد سبقتها استقالة مدير المركز الطبي في الجامعة الأميركية، الدكتور زياد غزّال، قبل فترة وجيزة، وقبلهما استقالة عميد كلية الطب، محمد الصايغ، أواخر العام الماضي، وهو الرجل الذي «خدم» لأكثر من 23 عاماً في «الأميركية»، قبل أن «يطيحه» خوري.

بعد مرور شهر على الخطاب الشهير، كان اللقاء الشهير لخوري برئيس الجمهورية ميشال عون، الاسبوع الماضي، لإطلاعه على واقع الحال في المؤسسة، وعرض الخطة المزمع تطبيقها لمعالجة الأزمة، وبغرض تحصيل «الغطاء»، لكون الإجراءات «ستكون مؤلمة»، كما سُرّب عن الاجتماع. في اليوم التالي، «بقّ» خوري البحصة. صرّح عن الجزء الذي صار معلوماً ومشاعاً داخل أروقة الجامعة، متحدثاً عن عملية صرف جماعي تطال 25% من القوى العاملة في المؤسسة التي تشغّل ما لا يقل عن 6 آلاف و500 عامل. «مجزرة» يتناقل موظفو الجامعة أنها تستهدف ما لا يقل عن 1200 عامل، وثمة من يرفع العدد إلى نحو 1500، فيما يُتوقع «أن يعرف المصروفون بقرارات صرفهم اليوم تزامناً مع بدء السنة المالية الجديدة»، على ما تقول المصادر، مشيرة إلى أن الإدارة ستعطي المصروفين تعويضات على أساس 12 شهراً. وهي «تعويضات منصفة، إلا أنها - من جهة أخرى - محاولة التفافية على الإجراءات القانونية في مثل تلك الحالات التي أساسها مجلس العمل التحكيمي».

هي «معركة بقاء». هذا ما يقوله خوري وآخرون على قاعدة أن «ما تفعله الإدارة اليوم هو قطع اليد المريضة لا انتظار انتشار المرض في الجسم كله»، وهو ما قد يكون موضع «تفهّم» إذا ما أخذنا في الاعتبار حجم الأزمة في البلاد. لكن القضية بالنسبة إلى آخرين من العارفين في شؤون الجامعة هي «أزمة سوء إدارة أكثر مما هي أزمة مالية بعدما صُرفت في السنوات الأخيرة مبالغ كثيرة وكبيرة وصلت حدّ التبذير». في رأي هؤلاء، «الأزمة لم تصل الى حدود إعلان الاستسلام، ولكن يمكن تفسيرها على أن الإدارة استغلت الأزمة الاقتصادية الكبيرة في البلاد لتمرير القرارات». ويشكو هؤلاء من «فائض ديكتاتورية لدى خوري وانحياز سياسي واضح، والقضية ليست وليدة اليوم، بل نتيجة نهج إداري مستمر منذ فترة يحاول من خلاله الرئيس تنظيف محيطه». وهي بدأت، بالنسبة إلى البعض، مع «التضييق الذي أدى الى استقالة الصايغ». وفي الإطار نفسه، تتحدث المصادر عن «الجدل الذي أثاره تعيين جوزف عُنيَق خلفاً لغزّال»، إذ أتى تعيينه «مفاجئاً»، خصوصاً أن «من وضع في هذا المنصب الحساس كانت له مشاكل سابقة في أماكن أخرى (الجامعة اليسوعية والجامعة اللبنانية الأميركية)». ويبدو أن الإتيان به هو «لدير التفليسة وعمليات الصرف».

ومع تخوّف البعض في الصرح الأكاديمي من محاولة «تدفيع الجامعة ثمن إنقاذ المستشفى الذي يعاني منذ فترة غير قصيرة»، تشير المصادر إلى أن غالبية المصروفين، «وبنسبة نحو 90%، سيكونون من الكادر الطبي والعاملين في المستشفى»، باعتبار أن النسبة الأكبر من العاملين هم هناك. وفي هذا الإطار، «عملت الإدارة على إعداد جملة من المعايير التي على أساسها ستتخذ قرار الصرف، منها مثلاً سنوات الخدمة واصحاب الإجازات المرضية وغيرها».

مع ذلك، ليس الصرف آخر مطاف «الإجراءات المؤلمة»، إذ بوشرت في المؤسسة، قبل فترة، محاولات للتخفيف من النفقات ومن الموظفين أيضاً، من خلال العمل على دمج بعض الأقسام وحتى بعض الاختصاصات. وتتحدث المصادر عن إمكانية «دمج كليات». أما في الأمور التي بدأ العمل بها، فيذكر بعض العاملين في المركز الطبي للجامعة الأميركية أنه «جرى الحديث فعلياً عن دمج قسمي الموارد البشرية في المركز الطبي والجامعة في قسم واحد، وقد دفع هذا الخيار إلى تقديم مديرة الموارد البشرية في المركز الطبي رديفة حداد استقالتها». كما طال الدمج أقسام «تزويد المرضى بصور الأشعة والفحوص والسجلات الطبية والمختبر، على أن تصبح قسماً واحداً بإشراف 3 موظفين»، إضافة الى أن «التشحيل» سيكون أيضاً ضمن الأقسام على قاعدة «من يمكن الاستغناء عنهم من دون التأثير في المهمات المطلوبة».

> **الصرف قد يطال ربع العاملين في الجامعة والمستشفى، أي ما يصل الى 1500 شخص**

تقرير

سلطان يعقوب اعتقل لتحطيمه «بيوتاً آمنة»!

أيلده الغصين

حين «استلّ» سُلطان يعقوب عموداً حديدياً لكسر زجاج فرع أحد المصارف في النبطية، ليل الخميس، لم يكن مهتمّاً بتغطية وجهه. أراد أن يواجه، بوجهه المكشوف، المنظومة التي خسّرته أي فرصة بوظيفة ثابتة، لأنّه فقد في صغره إحدى عينيه، وحرمت والدته المُقعدة أي تغطية استشفائيّة. «بس عينك»، بهذا التمييز القبيح كان يجيبه أصحاب العمل كلما تقدّم إلى وظيفة مهما كان نوعها.

حمل سلطان غضب 37 عاماً من عمره إلى واجهة البنك اللبناني الفرنسي. تداعى الزجاج فاهتزّت «الدولة» التي لم تمنح التمييز في العمل بحقّه، لحظة انقضاضه على زجاج المصرف، لم يكن يفكّر إلاّ بوالدته المقعدة التي حرمتها المنظومة نفسها الطبابة والرعاية. والدته التي تحتاج اهتماماً خاصاً، محرومة منذ يومين من عنايته، إذ يعيش وإيّاها في منزل مستأجر في كفررمان، لم يتمكن من سداد إيجاره المتراكم منذ أشهر. فهو لا يحصل إلا على أعمال متقطعة، وقد خسر عمله في أحد المطاعم مع بدء الاحتجاجات. كما لم يتمكّن من استكمال دراسة اختصاص هندسة الكمبيوتر في الجامعة العربيّة المفتوحة بالرغم من تفوّقه. انقطع عن الدراسة في 2005 وتخلّى عن منحة من أحد السياسيين. لم يستسلم. عاود محاولة دخول الجامعة قبل ثلاثة أعوام، عن 34 عاماً، لكنّه ووجه بالروتين الإداري الذي ألغى من السيستم الجامعي مواد كان نجح فيها بتفوّق. وحين حاول الهجرة، انعدمت كل الفرص، فبقي عالقاً في بلد يطحن شبابه وفرصهم بالعمل والحياة.

ولأن زجاج المصارف أغلى على «الدولة» من حقّ المواطن في عيش كريم، تحرّك فرع مخابرات الجيش في النبطية واستدعاه صباح السبت، حيث اعتقل وحُوّل إلى فرع المخابرات في صيدا، «ولم يتواصل معنا حتى الساعة وخطّه مقفل»، كما تؤكد شقيقته كريستين في اتصال مع «الأخبار»، مشيرة الى أن «سلطان شارك في الاحتجاجات لأن ما عنده شي يخسره». مصير يعقوب لا يزال مجهولاً، ولا معلومات بشأن إذا ما كان المصرف اتخّذ صفة الادعاء الشخصي ضدّه، سوى أنه يواجه تهمة «إثارة أعمال شغب وتخريب ممتلكات و(بيوت آمنة!)» كما علمت «الأخبار». لجنة المحامين بالتنسيق مع نقيب المحامين ملحم خلف، تتابع قضية يعقوب عبر المحامي مازن حطيط، الذي أشار في اتصال مع «الأخبار» إلى أنه «لا اختصاص لفرع مخابرات الجيش في التحقيق معه، فهو ليست ضابطة عدلية. كما بمخالفة صريحة للمادة 47 من قانون أصول المحاكمات الجزائيّة إذ لم يتمكن الموقوف من التواصل مع ذويه أو مع المحامين، وانتظر يوم غد لمحاولة مقابلته».

وبعد وقفة تضامنيّة مع يعقوب نُظّمت أمام سراي النبطية أمس، أعلن أحد الناشطين عن استدعائه للحضور اليوم إلى فرع المخابرات في المدينة، على إثر فيديو تحدّث فيه خلال الوقفة عن «ضرورة تحرّك الفرع لتوقيف المحرّضين على السلم الأهلي وبينهم الوزير السابق نهاد المشنوق بدلاً من توقيف الفقراء».

> **«المنظومة» خسّرته، أي فرصة بوظيفة ثابتة، لأنّه فقد في صغره إحدى عينيه**

7 موقوفين

احتجاجات الأسبوع الماضي نتج عنها 7 موقوفين في ثكنة الحلو ليل الجمعة في بيروت، يستمرّ توقيفهم رهن التحقيق بإشارة من مدعي عام التمييز غسان عويدات في انتظار جمع داتا الاتصالات الخاصة بهواتفهم. وفق معلومات «الأخبار»، بين هؤلاء موقوفان كانا عائدين من عملهما، و3 من مناصري بهاء الحريري. أما في طرابلس، فقد اعتقل 4 أشخاص من قبل مخابرات الجيش في الشمال، فرع القبّة، بعد الاحتجاجات التي اعترضت طريق قافلة المواد الغذائية التي كانت في طريقها إلى سوريا والاشتباك مع عناصر الجيش وسائقي الشاحنات، وقد أُفرج عن أحدهم أمس، ولم يتمكّن المحامون من مقابلة البقية بعد.

كورونا

الموجة الأولى «قطعت على خير»

أربع إصابات جديدة بفيروس «كورونا» أعلنت عنها وزارة الصحة أمس، ليرتفع إجمالي الإصابات الى 1446. الإصابات الأربع (مقيمان ووافدان) من بين 885 فحصاً، أي أقل من المعدل اليومي للفحوصات (أكثر من 1000)، وبالتالي لا يمكن التعويل على إيجابية الرقم المحدود. إلا أن معطىً إيجابياً بات يبرز ويمكن البناء عليه، وهو المتعلّق بارتفاع أعداد المتعافين إلى 868. فيما ارتفع عدد الوفيات الى 32 بعد تسجيل حالة وفاة السبت الماضي، ليصبح عدد المُصابين الفعليين 546 شخصاً منهم 512 في العزل المنزلي. في المحصلة، هناك 34 مصاباً فقط يتلقون العلاج في المستشفيات، ثمانية منهم في حال حرجة، ما يعني أن الواقع الوبائي لا يزال تحت السيطرة، وأن الموجة الأولى «قطعت على خير»، بحسب مصادر في وزارة الصحة.

وعلى أساس هذه المعطيات، بدأت الحياة تعود بشكل شبه طبيعي إلى البلاد، فيما يبدأ اليوم سريان مفعول المذكرة التي أصدرها وزير الداخلية والبلديات محمد فهمي بشأن إلغاء تقييد حركة السيارات والآليات والدراجات النارية بحسب أرقام اللوحات. فهمي أصدر أيضاً مذكرة أخرى قضت بالإبقاء على حظر التجول بين الثانية عشرة ليلاً والخامسة فجراً، وأبقى على الملاهي والحدائق العامة وألعاب الأطفال (kids zone)، والنوادي الليلية وقاعات المناسبات الاجتماعية مُقفلة.

إلى ذلك، تصل الى مطار بيروت اليوم أربع طائرات من عمان والجزائر وباريس ولاغوس، ضمن عملية إجلاء الدفعة الرابعة من المغتربين التي من المقرر أن تختتم الجمعة المُقبل. وحطّت في المطار أمس ثلاث طائرات خاصة آتية من جوبا والقاهرة وبغداد ضمّت 16 مسافراً، فيما غادرت ست طائرات خاصة إلى القاهرة (3) ودبي وجوبا ومانيلا.

(الأخبار)

CASINO DU LIBAN

ONLINE GAMING TENDER

Casino du Liban (CDL) will be issuing a Request for Proposal (RFP) to invite interested companies to submit Proposals for the implementation of an Internet Gaming Platform with Operations Management to be based in Lebanon.

The platform will have the ability to accommodate support services and an array of game content from multiple providers of Sports betting, Live Sports Betting, Live casino table games, Virtual Casino Table Games, Poker, Slot machines games and Esports.

PROPOSAL QUALIFICATIONS

Companies that have operated such products in licensed markets or under a governmental license worldwide.

Companies that have three or more current clients, either government or private/commercial entities, to whom the Provider has legally supplied backend technology platform and or operations support services for a minimum of three (3) years.

PROPOSAL BOND

The Vendor will be required to submit a Proposal Bond of **(US$ 25,000)**

* * * * *

Companies interested in this project to visit Casino du Liban web site on the following link:
http://www.casinoduliban.com.lb/?OnlineGamingTender
Email: nantoun@cdl.com.lb

P.O. Box 550 Jounieh or 4488 Beirut

ملف

الحرب الليبية

● ضغط خليجي لتدخل مصري عسكري علني

● الجزائر تتمنّع عن التنسيق الفعّال مع القاهرة

يدرك النظام المصري أنه مع القوة العسكرية التي يتمتع بها مقارنة بجيوش القارة، فإن الاشتباك العلني مع أي من أطراف الأزمة الليبية لن يكون ثمنه سهلاً، وذلك لسنوات وسنوات. فبرغم الضغوط الخليجية والاستفزازات التركية، تفضّل القاهرة التعامل بمنظور سياسي معلن وعسكري مستتر، وفي أوقات محددة فقط، حتى لا تستنزف القوات المسلحة، وتجنبًا لصدامات دولية، بالتوازي مع انتهاج مبادئ عكس ما تصرفت به الأنظمة المتعاقبة

القاهرة ــ **رمزي باشا**

على عكس الابتعاد النسبي ممّا يحدث في سوريا وتذبذب المواقف من الحرب فيها، وبخلاف الانحياز إلى السعودية والإمارات في حرب اليمن دون تدخل مباشر، تفرض ليبيا نفسها كأولوية مختلفة في الاهتمام المصري، وهو أمر يرجع بدرجة أولى إلى كونها الجارة الغربية التي تمتد على حدود مشتركة تصل إلى 1200 كلم، إضافة إلى تاريخ العلاقات الاقتصادية ومستقبلها بين البلدين. مع أن التبادل والتجارة شهدا تراجعاً جراء الصراع المستمر منذ إطاحة نظام معمر القذافي، فإن المستقبل يقول إن العلاقة المستقرة ستدعم الاقتصاد المصري كثيراً. الطموح في هذا الجانب يتوزع على ملفات، منها تصدير الكهرباء إلى المدن الليبية عبر مشروع «الضبعة» النووي الأقرب إلى الحدود الغربية، بجانب الدور المرتقب للعمالة والشركات المصرية في إعمار البلد الذي مزّقته الحرب ودمرت بنيته التحتية، الأمر الذي تسعى مصر إلى الفوز به على حساب تركيا المتصادمة معها في ملفات كثيرة منذ إطاحة حكم الرئيس الراحل محمد مرسي منتصف 2013.

لكن جزءاً من الحسابات المصرية في الحرب الليبية يرتبط برغبةٍ في التخلص من أي نفوذ لتيار الإسلام السياسي المتهم بتنفيذ عمليات استهدفت الجيش المصري، وخاصة مع التسهيلات التي قدمها إسلاميون إلى جماعات مسلحة في أوقات سابقة ونجحت في إسقاط عدد من القتلى والجرحى. ملفٌ نجحت القاهرة في التعامل معه ومواجهته عبر مسارين: الأول تعزيز مراقبة الحدود، والثاني دعم قوات المشير خليفة حفتر بالسلاح والعتاد بصورة غير معلنة، بتمويل إماراتي ــ سعودي، وآخر ذلك تسليمها العام الماضي سيارات دفع رباعي من الرياض وسُلمت عبر الأراضي المصرية. ربطاً بالتخوف من الإسلاميين، يخشى الجيش المصري، وفق مصادر عسكرية، من «تكدس المقاتلين السوريين والمرتزقة على الحدود الغربية»، وهي أعداد ستُدخل الجيش في «حسابات معقدة» وخاصة أن «المساحة الطويلة للحدود تجعل التأمين الكامل أمراً شبه مستحيل عبر الدوريات فقط»، ما يستلزم «المزيد من التنسيق مع القبائل والبدو على جانبي الحدود». هذان العاملان، التخوف من تيارات الإسلام السياسي ووجود مقاتلين أيديولوجيين، يشكلان عقيدة التدخل العسكري الحالي «المرتبطة رأساً بالأمن القومي»، كما أنهما «السبب الرئيسي في الانحياز إلى حفتر على عكس باقي دول الجوار»، وخاصة مع «محاولة الجزائر إمساك العصا من المنتصف، رغم انحيازها نسبياً إلى رئيس حكومة الوفاق فايز السراج»، وهو سلوك يكاد يتطابق مع الموقف التونسي، بقيادة قيس بن سعيد، الساعي إلى الابتعاد عن الأزمة تجنباً للمزيد من الصدمات الداخلية مع الإسلاميين، كما تشرح

حرصت مصر على تواصل التنسيق بين خليفة حفتر (يمين) ورئيس البرلمان عقيلة صالح (أ ف ب)

المصادر نفسها. وبرغم التنسيق المصري بين حفتر ورئيس البرلمان الليبي، عقيلة صالح، في مراحل سابقة، بل استضافة منشقين عن حكومة السراج للإقامة في القاهرة التي تحولت إلى منصة إعلامية لحفتر (عبر استضافة مؤتمرات صحافية للمتحدث الرسمي باسمه)، فإن تصاعد الخلاف مع السراج وغياب مواقف معتدلة معه دفعته أكثر نحو تركيا التي تسعى حالياً، طبقاً لمسؤولين مصريين، إلى إعادة العلاقات مع مصر تدريجياً.

اللافت أن محاولات التنسيق التركي، التي جرى جزء منها بسرية خلال الأشهر الماضية، يجري استكمالها بتغيير مواقف السراج من القاهرة. وظهرت آثار ذلك سريعاً في تصريحات وزير داخلية «الوفاق» (وكالة «بلومبرغ» الأميركية)، فتحي علي باشاغا، الذي وصف مصر بأنها «وسيط يمكن النقاش معه، ومساعدته لحماية رعاياه على الأراضي الليبية»، كما عبّر عن غضبه من فيديو ظهر فيه عدد من المصريين في وضع مهين عقب سيطرة قوات «الوفاق» على مدينة ترهونة. الموقف المستجد لحكومة الغرب يرتبط أيضاً بتهديدات وصلت عبر وسطاء، فحواها «رفض أي إهانة للمصريين وخاصة مع وجود ضغوط خليجية لتنفيذ تدخل عسكري دائم ومستمر». وبشأن ذلك، تقول المصادر إن الرفض المصري لهكذا تدخل مرتبط بالرغبة في علاقات جيدة مع الليبيين الذين إن قبل بعضهم التدخل راهناً، فإنه لن يكون مقبولاً مستقبلاً. كما أن القاهرة أبلغت أبو ظبي والرياض أنها تساهم في عمليات الدعم والمساندة من دون إعلان، علماً بأن تدخلها الوحيد المعلن كان بطائرات «رافال» لقصف مواقع جماعات إرهابية سبق أن ذبحت عدداً من الأقباط المصريين. هكذا، تقترب «الوفاق» من قبول التعامل مع الدولة المصرية مجدداً، برغم أن الرئيس عبد الفتاح السيسي طلب في «إعلان القاهرة» الأسبوع الماضي تواصل الأمم المتحدة مع السراج لإتمام المسار السياسي. وبموجب التصريحات الأخيرة التي تبديها حكومة السراج، فإن المرجح عودة الاتصالات غير المباشرة بين القاهرة وحكومة طرابلس قبل إعلان أي حضور إلى اجتماع برعاية مصرية أو جزائرية، وخاصة أن الجزائر استضافت أول من أمس عقيلة صالح، واعدين إياه بـ«جمع الليبيين على طاولة الحوار وفق مقررات برلين، وبتوحيد الجهود مع مصر وتونس لحل الأزمة الليبية». في هذا السياق، تقول القاهرة إنها تمارس ضغوطاً على الدول الأوروبية المعنية بالأزمة،

> **تسببت انكسارات حفتر الميدانية في تركيز مصري على الحلول السياسية**

وفي مقدمتها فرنسا الداعمة لحفتر على نحو شبه معلن، وألمانيا التي تظهر الحياد بتواصلها مع طرفَي النزاع الرئيسيين، وإيطاليا المنحازة إلى السراج بدعوى التهديدات الأمنية التي يمكن أن تسببها عودة رحلات الهجرة غير الشرعية أو سفر المتطرفين بصورة منتظمة ودورية من الشواطئ الليبية.

مع ذلك، يتأثر الوضع في ليبيا بصراع الزعامة بين القاهرة والجزائر، وخاصة أن الرئيس عبد المجيد تبون، الذي يفترض أن تراس بلاده الدورة الجديدة من الجامعة العربية، يسعى إلى أن تكون القيادة الإقليمية شمال القارة بيد بلاده بدلاً من مصر التي همشت دورها كثيراً في السنوات الأخيرة بسبب الظروف الصحية لعبد العزيز بوتفليقة، بجانب تداعيات الثورة الجزائرية السابقة، وهو صراع لا يزال تحت الرماد حتى الآن، ولا سيما أن محاولات إنهائه من السيسي شخصياً لم تنجح. بجانب ذلك، يقول مصدر دبلوماسي لـ«الأخبار» إن هناك اهتماماً خليجياً بالأوضاع المستجدة لاعتبارات، على رأسها الصراع مع قطر التي تدعم التحركات التركية في ليبيا مباشرة، فضلاً عن الخلاف الخليجي ـ التركي الذي عزز تدفق المال إلى أطراف النزاع. لهذا، تبدو عودة «آلية دول الجوار» صعبة حالياً بسبب تسعير الصراع خليجياً، مع غياب الرغبة الجزائرية في التنسيق مع الأطراف ومنها مصر، فضلاً عن ضعف التأثير التونسي. كل هذه العوامل ستجعل دور الجامعة العربية أقل تأثيراً، وخاصة أن محاولاتها للوساطة لم تلقَ قبولاً جزائرياً أو تونسياً.

أفق الحل السياسي مصريًا

سبق أن توافقت الأطراف الإقليمية والدولية بشأن ليبيا على الإطار السياسي لحل خطوطه العريضة كتابة دستور وإجراء انتخابات، لكن هناك قضايا أخرى لم تحسم، ولذلك يحاول كل طرف تحقيق مكاسب على الأرض للحصول على أكبر قدر في أي اتفاق نهائي، فضلاً عن أوسع تمثيل في الهيئات الانتقالية التي يفترض أن تجري انتخابات رئاسية وبرلمانية خلال عامين من إقرارها. بجانب إشكالات قديمة، مثل مستقبل الميليشيات المسلحة وتنظيم الجيش وقيادته، استجدت مشكلات مثل مصير السوريين الذين وصلوا بحراً وجواً بدعم تركي للقتال دفاعاً عن العاصمة. حتى الآن، لا توجد رؤية واضحة بشأن التعامل مع الميليشيات لدى الطرفين، وخاصة أن حفتر ضم إلى قواته فرقاً منها كما فعلت «الوفاق»، وكلها متهمة بأعمال إرهابية. أما السوريون الذين استجلبتهم أنقرة، فيقدر عددهم بنحو عشرة آلاف، ما يعني أنه رقم من الصعب إخراجه كلياً وفوراً، كما تطلب مصر كشرط لبدء المفاوضات. والرؤية المصرية حالياً لا تعارض دمج بعض القوى المسلحة لدى السراج تحت قيادة حفتر مع الحفاظ على هدنة تضمن لجميع الأطراف الإعداد للعملية السياسية، لكن إذا أخفقت المفاوضات هذه المرة، فسيكون السيناريو الأقرب هو تقسيم الدولة والعودة إلى الأقاليم الثلاثة المكونة تاريخياً لها. حل، إن كان يرضي القاهرة التي خسرت أطرافاً رئيسية في طرابلس بسبب تأثير الإسلاميين، فإنها لا ترغب فيه لأبعاد مرتبطة بالأمن القومي.

أنقرة تناور لإخراج القاهرة من الحلف الإماراتي ـ السعودي

نجحت تركيا، في الأشهر الأخيرة، في تسجيل مكاسب عديدة في الملف الليبي (أ ف ب)

محمد نور الدين

تتسارع التطورات في ليبيا ويتسابق مسارا الحرب والسلم. ومما لا شك فيه أن تركيا نجحت، في الأشهر الأخيرة، في تسجيل مكاسب متعددة في الملف الليبي. أوّلاً، بتوقيع اتفاقية أنقرة بين الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، ورئيس حكومة «الوفاق الوطني» فايز السراج، في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، والتي رسمت الحدود البحرية بين البلدين، كما وضعت أسس التعاون العسكري العلني والمباشر بينهما. وثانياً، في إرسال تركيا قواتها، ومسلحين تابعين لها في سوريا، إلى ليبيا لمساعدة السراج في مواجهة قوات المشير خليفة حفتر، المدعوم من مصر والسعودية والإمارات. والإنجاز التركي الثالث كان التقدّم الميداني الحاسم لأنقرة وللسراج في غرب ليبيا والسيطرة على كامل المنطقة الغربية من ليبيا، وصولاً إلى مشارف سرت ومنطقة الهلال النفطي.

في إثر التطورات الميدانية الأخيرة، خرجت مصر بمبادرة للسلام تقضي بوقف النار وإقامة سلطة تضم الجميع وخروج القوات الأجنبية و«التنظيمات الإرهابية» ومن ثم إجراء انتخابات نيابية. وهي مبادرة جعلت تركيا ومصر وجهاً لوجه كلاعبين مؤثرين مباشرة في الأزمة الليبية. الفارق بين الدورين التركي والمصري أن الأوّل لم يخف طبيعته العسكرية، والثاني كان يحرص على ألا يتورّط عسكرياً في ليبيا حتى لا يغرق في مستنقعها وتكون «يمناً ثانياً» لها بعد التدخل العسكري في الستينيات في اليمن. وهذه مفارقة كبيرة حيث إن تركيا تحدّت الجميع في التدخل العسكري في منطقة بعيدة عنها، فيما تحاذر مصر وتتردد بل ربما تمتنع عن التدخل العسكري في منطقة تشكّل خاصرتها الأمنية الأولى. وكان أولى، كون ليبيا بلداً عربياً ومحاذياً جغرافياً، أن تكون مصر، لا تركيا، هي اللاعب الأوّل سياسياً وعسكرياً وأمنياً واقتصادياً، في ليبيا. وهذا أساساً كان دورها التاريخي في محيطها العربي والإفريقي.

تهدّد تركيا حفتر بأن نهايته اقتربت وأن لا حل بوجوده. لذلك، فإن تركيا قابلت المبادرة المصرية بفتور بل برفض عملي، حين قال وزير خارجيتها مولود تشاووش أوغلو، إن المبادرة المصرية «ولدت ميتة» ما دامت مصر مستمرة في دعم طرف «متمرّد على الشرعية». بل اندفعت تركيا في تحرّكات دبلوماسية مضادة، فاتفق إردوغان مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب على خطوات، لم يعلن عنها، في ليبيا تبقي حفتر خارج اللعبة. كما اتصل إردوغان بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، اللاعب الميداني الثاني بعد تركيا في ليبيا. لكن روسيا على ما يبدو تعيد النظر في حساباتها الميدانية وتميل إلى وقف العمليات العسكرية حتى لا تتحوّل ليبيا إلى سوريا ثانية بالنسبة إلى روسيا، وهو ما لا تحبّذه روسيا وربما لا طاقة لها عليه، وخصوصاً أن الأطراف الأخرى الداعمة لحفتر، مثل الإمارات والسعودية، تلعب في الفلك الأميركي ولا تشكّل حليفاً تكتيكياً موثوقاً. كذلك، فإن روسيا تغامر في حال استمرار تدخلها العسكري في خلق ساحة مواجهة ثانية، بعد سوريا، مع الولايات المتحدة وحلف شمالي الأطلسي.

تستفيد أنقرة من كل هذه التطورات. ويضع برهان الدين دوران، عضو مجلس السياسة والأمن في الرئاسة التركية، أربعة أسس لسياسة تركيا في ليبيا:

1 ــ تعميق وتوسيع التعاون بين أنقرة وطرابلس في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، من إقامة قواعد عسكرية إلى التنقيب عن النفط ونشاط الشركات التركية في ليبيا.

2 ــ تأمين السيطرة الكاملة على الهلال النفطي من خلال الاستيلاء على سرت وجفرا.

3 ــ تولّي تركيا، الوحيدة الداعمة للسراج، دوراً حاسماً ومفصلياً في إعادة بناء ليبيا.

4 ـ تقديم مقترح حل للأزمة يضمن أن تكون حكومة السراج قويّة على طاولة المفاوضات.

ويرى دوران أن هذا يتطلّب إجراء اتصالات بين أنقرة والقوى السياسية في بنغازي وطبرق، ليس من بينها خليفة حفتر. ولا يعارض دوران أن يكون رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح، من بين هذه الوجوه. ويقول إن الصعوبة الأكبر تكمن في الوصول إلى صيغة ترضي القوى الخارجية التي تتدخّل في الحرب الأهلية، ولا سيما مصر. وهذا يتطلب العمل على إخراج مصر من جبهة فرنسا ـ الإمارات ـ اليونان وقبرص اليونانية.

ربما في هذا الإطار، تبدو تركيا في عمل مكثّف من أجل تفكيك المحور المضاد. وبعدما كانت أنقرة ترفض الاعتراف بنظام الرئيس عبد الفتاح السيسي، معتبرة أنه انقلابي، خرج وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو، قبل أيّام، بدعوة مصر إلى الحوار والتعاون لأنها «الطريقة الأكثر عقلانية» لعودة العلاقات التركية ــ المصرية. هنا يتجاوز تشاووش أوغلو الرفض التركي الاعتراف بنظام «انقلابي» واحتضان أنقرة المعارضة المصرية. وهذا يعدّ تطوّراً جديداً في النظرة التركية لمصر. وتراهن تركيا، ضمناً، على أن لمصر مصلحة في الاتفاق البحري بين تركيا وليبيا لأنه يعطي مصر مساحات بحرية كبيرة جديدة. وما يشجّع تركيا على إخراج مصر من «الجبهة المعادية» هو، وفق الجنرال المتقاعد نعيم بابور أوغلو، في حوار معه في صحيفة «ميلليات»، عدم وجود تنسيق بين أطراف هذه الجبهة. ويرى بابور أوغلو أن تركيا تقوم في ليبيا بما قامت به في سوريا من عمليات عسكرية مكثّفة. وهو ما ضمن لها تفوقاً ميدانياً وسياسياً. وهو الأمر الذي يدفع تركيا إلى عدم القبول بدور ما لحفتر في العملية السياسية لأن ذلك يعني تفريطاً بجزء من المكاسب التركية. مع فارق أن سوريا محاذية جغرافياً لتركيا بخلاف ليبيا، وهذا ما يعطي أهمّية فائقة لقاعدة «الوطية» قرب تونس، التي ستتحوّل إلى قاعدة عسكرية تركية مركزية في ليبيا، فيما تتحوّل مصراطة إلى قاعدة بحرية لأنقرة. ويقول بابور أوغلو إن تركيا لن تنسحب أبداً من ليبيا لأن الوجود التركي في ليبيا هو ضمانة لـ«الوطن الأزرق» أي المجال البحري للنفوذ التركي.

لكن الموقف التركي «الجديد» تجاه مصر لا يبنى عليه إذا كانت تركيا تريد فقط تفكيك التحالف المضاد لها. ذلك أن تشاووش أوغلو يناقض نفسه بقوله في حوار مع صحيفة «حرييت» إن إعلان القاهرة «ليس صائباً ولا واقعياً ولا مقنعاً وليس صادقاً ولن ندعمه» لأنه جاء تحت وطأة الهزائم التي مني بها حفتر المدعوم من مصر ولتلافي انهياره الشامل. ولو أن دعوة تشاووش أوغلو إلى التعاون مع مصر جدّية لكان اتخذ موقفاً مغايراً من المبادرة المصرية. أمّا مصر، فإنها في موقف دقيق يتطلّب التنسيق مع حلفائها في السعودية والإمارات، العدوّين اللدودين لتركيا، وعدم الاصطدام بالموقف الأميركي المنفتح على التحرّك التركي في ليبيا، في وقت تبدو فيه أنها مكبلة بأكثر من عامل لمواجهة التقدّم الاستراتيجي لتركيا في خاصرتها الشرقية.

> **تراهن أنقرة على أن للقاهرة مصلحة في الاتفاق البحري بين تركيا وليبيا**

تعمل تركيا في حركتها الدولية بشأن ليبيا على خطّين: الأوّل، تعزيز التعاون والتنسيق مع واشنطن عبر اتفاق إردوغان وترامب على تشكيل لجنة من وزراء الخارجية والدفاع في البلدين لتقييم الموقف في ليبيا. والثاني، خط التعاون مع روسيا في تكرار لـ«النسخة السورية» التي أعطت لتركيا مكاسب غير مسبوقة منذ عام 2016. وهذا ما كان متوقّعاً، رغم تأجيل زيارة وزيرَي الخارجية والدفاع الروسيين لتركيا أمس الأحد، حيث كان الموضوع الليبي سيحتل حيزاً مهمّاً فيها، إضافة إلى تقييم آخر التطورات في سوريا التي تكثّف فيها تركيا وجودها العسكري وحضورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما لو أنها باقية إلى الأبد. وتنقل صحيفة «يني شفق» في عددها الصادر أمس أن روسيا أبلغت تركيا أن مدينة سرت ومنطقتها خط أحمر بالنسبة إلى روسيا. وتعيد الصحيفة سبب الإخطار الروسي إلى رغبتها في إقامة قاعدة دائمة في جفرا، الواقعة جنوبيّ سرت، تكون بمثابة «حميميم ليبيا»، والتي يقال إن الطائرات الروسية المقاتلة التي ذهبت إلى ليبيا متمركزة في قاعدة جفرا. ولا تقتصر الأهداف الروسية، وفق الصحيفة، على جفرا، بل تريد أن تكون سرت أيضاً قاعدة بحرية روسية.

ما بين التقدّم التركي والمبادرة المصرية ستكون الساحة الليبية مفتوحة على انقلاب في موازين القوى ستتحدّد ملامحه في المرحلة المقبلة في ظل انهيار كامل لما يسمّى «النظام العربي».

قضية

قرار إسرائيل والولايات المتحدة ضمّ ثلث الضفة محسوم ولا رجعة فيه. هذا ما أُبلغت به السلطة عبر أنظمة «الاعتدال العربي» التي وظّفتها تل أبيب لنقل الرسائل إلى رام الله. مع ذلك، سيُطبّق القرار تدريجياً للحؤول دون تصعيد أمني مع غزة، حيث مكمن القلق الإسرائيلي من التداعيات اللّاكلامية ضد الضمّ

سقوط «عرب الاعتدال» ضمّ الضفة تدريجياً

يحيى دبوق

ارتقت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية درجةً في تظهير موقفها القلق من خطة «تطبيق السيادة» في الضفة المحتلة، عبر التحذير من تداعياتها السلبية على الوضع الأمني مع قطاع غزة، وإمكان أن تنسحب في عودة المواجهات العسكرية، على خلفية الضم والتصعيد المقدّر أن يعقبه. هذا التحذير عبر «مصادر مسؤولة» لافت في مضمونه وتوقيته، إذ إنه يعيد تسليط الضوء على «الجبهة الجنوبية» بعد تركيز طويل على الضفة، أي الانتقال من الحديث عن التداعيات الكلامية إلى الفعلية، حيث المقاومة العسكرية مصدر قلق. ومن شأن إعلان التحذير وتظهيره عبر الإعلام العبري أن يواكب قرار الضم التدريجي، إن صدقت التسريبات، ويساند «تسويقه» لدى الجمهور الإسرائيلي، رغم أن أصل التحذير واقعي وأرجحيته مرتفعة، ولا يبعد أن يكون جزءاً لا يتجزّأ من القرار بالتدرج.

بالنسبة إلى آخر التطورات في خطة الضم، قالت صحيفة «يسرائيل هيوم» أمس إن إسرائيل والولايات المتحدة اتخذتا قراراً بشأن تطبيق السيادة في حلول أيلول/سبتمبر المقبل. ونقلت الصحيفة عن «مسؤول عربي كبير»، أن «السيادة الإسرائيلية ستُطبق بداية على مساحات شاسعة من وادي الأردن، لمنع الفلسطينيين من الانتقال إلى هناك والحصول على الجنسية الإسرائيلية»، فيما نقلت عن «مسؤول كبير» في السلطة الفلسطينية علمهم أن «السيادة في الكتل الاستيطانية الكبيرة ستنفذ في مراحل لاحقة، وليس في يوليو (تموز) المقبل، وستشمل بداية معاليه أدوميم وأجزاء كبيرة من غوش عتصيون». الواضح من هذه التسريبات أن موقف المؤسستين العسكرية والأمنية في إسرائيل يتسم بالحذر تجاه ما يمكن أن يعقب تنفيذ الضم كما وعد رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، سواء ما يتعلق بالتوقيت (الأول من الشهر المقبل)، أو رقعة الضم التي تشمل ثلث الضفة دفعة واحدة. التحذير الصادر هنا، كما تشدد الاستخبارات العسكرية و«الشاباك» (الأمن العام الداخلي)، يركز حالياً على إمكان التصعيد العسكري مع غزة من دون أي ربط بالمواقف الأخرى الكلامية الصادرة عن السلطة أو العرب، وكذلك في أعقاب الموقف الأوروبي الذي سيرفض الضم لكن من دون أي إجراء عقابي لإسرائيل.

إلى جانب ذلك، وظّفت إسرائيل والولايات المتحدة الأنظمة العربية لحمل رسائل إلى الجانب الفلسطيني، فقد نقلت «يسرائيل هيوم» عن «مصادر دبلوماسية عربية»، أن فرض إسرائيل «سيادتها في يهودا والسامرة وغور الأردن (ضم الضفة والغور) سيكون أقل مما كان مخططاً له في البدء»، مشيرة إلى أن «الدول العربية المعتدلة أبلغت ذلك كبار المسؤولين الفلسطينيين»، الأمر الذي عاد وأكده «مسؤول رفيع» في مكتب رئيس السلطة، محمود عباس، للصحيفة، قائلاً إن الرسائل وصلت إلى عباس ومستشاريه عبر مسؤولين عرب بناءً على طلب إسرائيلي وأميركي. كذلك، قالت المصادر العربية، وفق الصحيفة نفسها، إن «المسؤولين الإسرائيليين والأميركيين في القدس المحتلة وواشنطن اتخذوا قرارهم بشأن تطبيق السيادة الإسرائيلية في الضفة والغور» بين الشهرين السابع والتاسع من هذه السنة. ونُقل عن «مسؤول عربي رفيع» أن «ما اعترض الإسراع في تنفيذ الضم هي نداءات قادة عرب معتدلين، منهم الملك الأردني عبد الله الثاني، دعوا فيها إلى تليين أسلوب تطبيق السيادة، ما دفع إسرائيل والولايات المتحدة إلى تنفيذ الخطة تدريجياً، وفق جدول زمني أكثر مرونة».

بالعودة إلى تحذير المؤسسة الأمنية، ثمة قلقٌ على التهدئة مع غزة، وتشديد على ضرورة تقدير الوضع قبل اتخاذ الموقف النهائي من الضم الذي يلوّح صاحب القرار في تل أبيب أنه وشيك، وإن كان التردد واضحاً في ما يتعلق بجغرافية الضم وحدوده. ونقل موقع «والا» العبري عن مصادر أن مسؤولي الأجهزة الأمنية يحذرون من أن الضم سيقضي على استمرار التهدئة مع حركة «حماس»، وسيؤدي إلى تصعيد واسع، لأن احتمال تفجر الأوضاع مع القطاع أكبر من الضفة. تذكر المصادر نفسها أن ضباطاً رفيعي المستوى في الجيش رفعوا إلى وزير الأمن، بيني غانتس، تقديراً للوضع مع غزة. وشددوا فيه على إمكانية تصعيد «حماس» و«الجهاد الإسلامي» بإطلاقهما الصواريخ نحو المستوطنات، وطرق أخرى من «العنف» بالقرب من السياج الحدودي. كما قدروا أن تستغل «حماس» الموقف لسحق مكانة السلطة الفلسطينية التي قررت في المرحلة الراهنة «الاكتفاء بالخطوات السياسية ووقف التنسيق الأمني»، خاصة أن رئيس السلطة، محمود عباس، يعارض اللجوء إلى «العنف». في التفاصيل، تعرب المؤسسة الأمنية عن «قلق خاص» بشأن ردود «الجهاد الإسلامي» تحديداً، التي تعد «مقيّدة حتى الآن» مع اغتيال قائد اللواء الشمالي في الحركة، بهاء أبو العطا، والهجمات ضد مسؤوليها ومقارها في سوريا. لذلك، ستقود «الجهاد» ردود الفعل العسكرية حتى إن لم تستحصل على موافقة قيادة الحركة في دمشق. في سياق التحذير أيضاً، ذكر الإعلام العبري أمس أن المؤسستين الأمنية والعسكرية درستا قبل ثلاثة أسابيع، بحضور كبار المسؤولين في الجيش و«الشاباك»، حركة التسلّح التي تقودها «حماس» «بدعم قوي من الإيرانيين». وفقاً للمعطيات المعروضة في جلسات التقييم، عمدت الحركة في المدة التي تمتعت فيها إسرائيل بهدوء نسبي إلى تدريب قواتها وتحسين وسائلها القتالية. كذلك، جهدت في تطوير الصواريخ والمسيّرات، بما في ذلك تجارب لصواريخ باتجاه البحر من أجل تحسين مدى الرأس الحربي ودقته. في المعطيات نفسها، عمدت «حماس» إلى تطوير «عالم الأنفاق» المخصّص لتعزيز الدفاع في حال قررت إسرائيل المناورة البرية والتوغل داخل القطاع في المواجهة الشاملة المقبلة. بجانب ذلك، أعرب مسؤولون أمنيون إسرائيليون عن قلقهم «البالغ» من استمرار زيارة عناصر الجناح العسكري، «كتائب القسام» إلى إيران، إذ يتجهون من غزة إلى مصر ومنها إلى طهران التي تواصل بدورها تحويل ملايين الدولارات إلى القطاع.

انتقل التخوف من مستوى رد فعل شعبي كبير في الضفة إلى مواجهة عسكرية مع غزة (أ ف ب)

واشنطن تتحفّظ على توقيت الضم

كما كان مقرراً، اجتمع سفير الولايات المتحدة لدى العدو، ديفيد فريدمان، برئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن بيني غانتس، إضافة إلى وزير الخارجية، غابي اشكنازي. الجلسة التي خُصصت لبحث خطة الضم شهدت عرضاً للموقف الأميركي وجملة تحذيرات من التبعات. تنقل «الإذاعة العبرية» عن «مصادر إسرائيلية مطلعة» أن واشنطن تضغط على نتنياهو ليؤمّن إجماعاً إسرائيلياً على الخطة قبل الإقدام على تنفيذها، بما يشمل تحصيل موافقة غانتس واشكنازي. ويقول المصدر إن الجانب الأميركي بات يتحفظ أيضاً على توقيت الضم بسبب الأوضاع الداخلية في الولايات المتحدة وموجة الاحتجاجات التي تشهدها المدن الأميركية والتداعيات المقدّرة على الحملة الانتخابية للرئيس دونالد ترامب الذي يسعى إلى ولاية ثانية.

رئيس «الموساد» يتواصل مع القادة العرب

كشفت قناة «كان» العبرية عن نية رئيس «الموساد» الإسرائيلي، يوسي كوهين، الاتصال بعدد من قادة الدول العربية للتداول معهم في خطة الضم. وذكرت أن الهدف من اتصالاته، وخاصة مع مصر والأردن، هو التعرف إلى وجهة نظر القادة من الضم والاطلاع مباشرة على ردود فعلهم المرتقبة، مع سعي خاص «للتخفيف من حدّة مواقفهم». القناة قالت إن أهمية الاتصالات التي ينوي كوهين إجراءها «تنبع من علاقاته الجيدة على الساحة الدولية، وخاصة في الشرق الأوسط»، لافتة إلى أنه بموازاة ما يعتقده «الشاباك» وأركان الجيش، أن «تطبيق السيادة» (الضم) سيؤدي إلى تصعيد واسع النطاق، مع أرجحية مرتفعة إزاء تقديرهما، لدى كوهين «تقديرات أكثر تفاؤلاً يبديها في المناقشات المغلقة» إزاء الضم وما يمكن أن يعقبه.

(الأخبار)

> يقوم العرب الآن بدور ناقل الرسائل بين تل ابيب وواشنطن وبين رام الله

تقرير

التصعيد في غزّة يحلحل المنحة القطرية؟

بعد أسبوعين من التهديدات العالية المستوى والضغط الميداني الذي يزداد يومياً وتدخلات الوسطاء، أبلغت الحكومة الإسرائيلية مندوبي الدوحة بأنها موافقة على إدخال المنحة القطرية إلى قطاع غزة. وخلال الأسبوع الماضي عادت البالونات المتفجّرة لتنطلق بكثافة على مستوطنات «غلاف غزة»، الأمر الذي فسّرته الصحافة العبرية بأنه «تسخين» قد يتطور إلى إطلاق صواريخ إذا استمرت عرقلة المنحة التي تم التوافق عليها ضمن تفاهمات التهدئة قبل عامين. وفي اليومين الماضيين، اندلعت حرائق في المناطق الزراعية في المستوطنات، في وقت ادّعت فيه «هيئة الدفاع المدني» الإسرائيلية أن الحرائق ليست بسبب البالونات.

وعلمت «الأخبار» أنه بعد اتصالات قادها الوسيطان القطري والأممي قرّرت الفصائل وقف البالونات بعدما وافقت حكومة العدو على إدخال خمسين مليون دولار تشمل دفعتين من المنحة المالية إضافة إلى المشاريع القطرية الأخرى. وجاءت الموافقة الإسرائيلية بعد يوم من تنفيذ المقاومة تجربة لإطلاق صاروخ طويل المدى من غزة تجاه البحر، في وقت قدر فيه العدو أن يكون الصاروخ من نوع «فجر 5 C» الإيراني المطوّر. وسرعان ما نقل الوسطاء، وعداً بدخول المنحة خلال الأسبوع الجاري من دون تحديد الموعد. مع هذا، استمر إطلاق البالونات على دفعات، في وقت قال فيه عضو «الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة ومواجهة الصفقة» أحمد المدلل، إن عودة البالونات ليست مرتبطة بقرار جديد من الهيئة، وإنما هي «اجتهادات شبابية احتجاجاً على التسويف والمماطلة الإسرائيليَّيْن إزاء تخفيف الحصار».

(الأخبار)

المشهد الأميركي

«واقعة فلويد» جديدة تسعّر الاحتجاجات في أتلانتا

اكتسبت التظاهرات الأميركية، أخيراً، زخماً جديداً إثر مقتل شاب أسود آخر على يد الشرطة في مدينة أتلانتا، الأمر الذي أدى إلى استقالة قائدة شرطة المدينة

نشرت صورٌ لمئات المحتجّين في الشوارع والنيران تشتعل في أحد المطاعم (الأناضول)

قدّمت قائدة شرطة مدينة أتلانتا في ولاية جورجيا الأميركية استقالتها، أول من أمس، بعدما أصاب شرطي مشتبهاً فيه خلال محاولة توقيفه برصاصة قاتلة، ما أدى إلى اندلاع احتجاجات على مقتل هذا الأميركي الأسود الذي يبلغ من العمر 27 عاماً. وتأتي هذه الحادثة بينما تشهد الولايات المتحدة وبلدان أخرى، منذ أسابيع، تظاهرات ضد عنف الشرطة وضد العنصرية، بعد وفاة جورج فلويد اختناقاً تحت ركبة شرطي أبيض في مينيابوليس في شمال الولايات المتحدة. وقد أثارت التجمّعات الاحتجاجية جدلاً واسعاً غير مسبوق حول إرث العبودية والاستعمار الأوروبي وعنف البيض ضد الشعوب الملوّنة، وكذلك عسكرة الشرطة في الولايات المتحدة.

ونشرت وسائل الإعلام المحلية صوراً ظهر فيها مئات المحتجّين في الشوارع، أول من أمس، والنيران تشتعل في أحد مطاعم سلسلة «ويندي» للوجبات السريعة. وذكرت واحدة من وسائل الإعلام المحلية أن المتظاهرين أغلقوا طريقاً سريعاً أمام المطعم الذي قُتل الشاب رايتشارد بروكس (27 عاماً) أمامه. من جهتها، أعلنت رئيسة بلدية المدينة كيشا لانس بوتومز، أنّ الشرطي الذي أصاب بروكس أعفي من مهامه، بينما ذكرت شبكة «إيه بي سي نيوز» أنّ الشرطي، ويدعى غاريت رولف، طُرد من شرطة أتلانتا، بينما تمّ تعليق مهام شرطي آخر. وكان تقرير رسمي ذكر أن بروكس نام داخل سيارته عند مدخل مطعم للوجبات السريعة، فاتصل موظفو المطعم بالشرطة لأنّ سيارته كانت تعرقل الطريق الزبائن. وقال مكتب التحقيقات في ولاية جورجيا، إنّ الرجل كان مخموراً وقاوم الشرطة عندما حاولت اعتقاله. وأشار التقرير إلى أنّ تسجيلات المراقبة تُظهر أنّ بروكس، وخلال محاولة تصدّيه جسدياً لعناصر الشرطة، «أمسك بمسدّس تيزر» صاعق يعود إلى أحد الشرطيّين «وهرب». وأضاف التقرير أن «رجال الشرطة طاردوا بروكس سيراً على الأقدام. وأثناء المطاردة، التفت بروكس نحو أحد العناصر ووجّه المسدّس الصاعق باتّجاهه. فاستخدم العنصر سلاحه وأصاب بروكس». ولفت التقرير إلى أنّ بروكس نُقل إلى مستشفى وخضع لجراحة، لكنّه فارق الحياة بعد ذلك، مضيفاً أنّ شرطياً جُرح أيضاً.

> سعى ترامب إلى تهدئة الجدل مع البنتاغون خلال احتفال في أكاديمية «ويست بوينت»

وأكد محامٍ موكَّل من قبل عائلة بروكس أن الشرطة استخدمت القوة المفرطة. وقال كريس ستيوارت لصحافيين: «في جورجيا مسدس تيزر ليس سلاحاً قاتلاً... هذا ما ينص عليه القانون». وأضاف أنّ تعزيزاً لقوة الشرطة «وصل خلال دقيقتين على ما أعتقد. كان يمكن تطويقه واعتقاله. لماذا كان عليهم قتله؟». وتابع أنّ الشرطي «كانت لديه خيارات أخرى غير إطلاق النار على الرجل من الخلف».

في غضون ذلك، أعلنت رئيسة بلدية أتلانتا كيشا لانس بوتومز استقالة قائدة الشرطة. وقد طرح اسم لانس بوتومز كمرشحة محتملة لمنصب نائب الرئيس مع الديمقراطي جو بايدن للانتخابات الرئاسية الأميركية، التي ستُجرى في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. وأوضحت لانس بوتومز أن إريكا شيلدز كانت تقود هذا الجهاز الأمني منذ أكثر من عشرين عاماً. وأضافت: «بسبب رغبتها في أن تُصبح أتلانتا نموذجاً لما يجب أن يكون عليه الإصلاح الكبير في البلاد بكاملها، فقد قدّمت إريكا شيلدز استقالتها الفوريّة» من رئاسة شرطة أتلانتا.

من جهته، سعى الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى تهدئة الجدل مع وزارة الدفاع (البنتاغون) خلال احتفال تسليم الشهادات في أكاديمية «ويست بوينت» العسكرية قرب نيويورك. وتبنّى ترامب، في خطابه، لهجة رسمية بعيدة عن الأسلوب الهجومي الذي تعامل به مع التظاهرات ضد العنصرية والعنف الأمني خلال الأسابيع الأخيرة، والذي دفع مسؤولين في البنتاغون إلى إبداء رفضهم للخطاب الصادر عن الرئيس. وقال ترامب أمام 1107 من الضباط التلاميذ إن «الجيش كان في الخط الأول لإنهاء مظلمة التمييز»، خلال الكفاح من أجل الحقوق المدنية في الستينيات. وأشار إلى الحركة الاحتجاجية الكبيرة التي تهزّ البلاد منذ وفاة فلويد في نهاية أيار/مايو. وشكر «رجال ونساء الحرس الوطني» الذين نُشروا من أجل «ضمان السلم، الأمن والحقوق الدستورية في شوارعنا».

(الأخبار، أ ف ب)

إعلانات رسمية

إعلان

إجراء مناقصة عمومية لتلزيم تقديم مطبوعات لعام 2020

يجري الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في مبناه الكائن في بيروت - شارع بغداد - كورنيش المزرعة في تمام الساعة العاشرة من يوم الثلاثاء الواقع فيه 2020/7/7 مناقصة عمومية بطريقة الظرف المختوم لتلزيم تقديم مطبوعات لعام 2020.

يمكن الاطلاع على دفتر الشروط الموضوع لهذه الغاية في مكاتب المديرية الإدارية للصندوق خلال أوقات الدوام الرسمي.

ترسل العروض في ظرف مختوم وتسلّم بالبد الى بريد المديرية الإدارية لقاء إيصال برقم وتاريخ وصول العرض على أن تصل قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدد لاجراء المناقصة العمومية.

يهمل العرض الذي يقدم بغير الطريقة المذكورة اعلاه، أو يصل بعد المدة المحددة.

بيروت في: 12 حزيران 2020
المدير العام
الدكتور محمد كركي
التكليف 572

إعلان

عن إجراء مناقصة عمومية على أساس الزيادة المئوية أو التنزيل المئوي بشأن تلزيم
إنتاج وطباعة وتوزيع سلاسل الكتاب المدرسي الوطني الصادرة
عن المركز التربوي للبحوث والإنماء

يعلن المركز التربوي للبحوث والإنماء عن رغبته في إجراء مناقصة عمومية على أساس الزيادة المئوية أو التنزيل المئوي بطريقة الظرف المختوم لتلزيم إنتاج وطباعة وتوزيع سلاسل الكتاب المدرسي الوطني الصادرة عن المركز التربوي، وذلك في تمام الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في 2020/7/3 في الطابق الاول، قاعة الاجتماعات في المبنى الرئيسي للمركز - خلف المدينة المهنية - الدكوانة.

يمكن للأشخاص المعنويّين الراغبين في الاشتراك في المناقصة والذين تتوافر فيهم الشروط المحددة في دفتر الشروط الخاص بالتلزيم، الحصول على دفتر الشروط من قلم المركز التربوي للبحوث والإنماء - المديرية الإدارية في المبنى الرئيسي للمركز (الطابق الثامن) خلال أوقات الدوام الرسمي اعتباراً من يوم الجمعة الواقع في 2020/6/19 لقاء دفع مبلغ قدره /2,000,000/ل.ل. مليونا ليرة لبنانية، يُسدّد لقاء إيصال يضم إلى المستندات المرفقة بالعرض، هذا وبإمكان الراغبين الاطلاع على شروط التأهيل والمشاركة المنصوص عنها في دفتر الشروط قبل شرائه في مقر القلم المذكور أعلاه.

تقدم العروض بالبد إلى قلم المركز التربوي للبحوث والإنماء - المديرية الادارية - الطابق الثامن في المبنى الرئيسي للمركز - خلف المدينة المهنية - الدكوانة.

وذلك خلال أوقات الدوام الرسمي، على ان ترد العروض إلى المركز خلال مهلة أقصاها الساعة الثانية والنصف (آخر الدوام) من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في 2020/7/3.

9 – حزيران 2020
رئيسة المركز التربوي للبحوث والإنماء بالتكليف
الدكتورة ندى عويجان
التكليف 564

إعلان

الساعة العاشرة صباحاً من نهار الأربعاء الواقع فيه 2020/07/15، تجري وزارة الصناعة في مركزها الكائن في مبنى الإدارة المركزية لوزارة الصناعة – شارع سامي الصلح – بيروت، استدراج عروض لتلزيم مطبوعات لزوم وزارة الصناعة.

تقدم العروض وفق نصوص دفتر الشروط الخاص رقم 1348 – 1256/ و تاريخ 2020/06/04 الذي يمكن الاطلاع والحصول مجاناً على نسخة منه من دائرة المحاسبة واللوازم في وزارة الصناعة الكائنة في الطابق الخامس – مبنى الإدارة المركزية لوزارة الصناعة – شارع سامي الصلح – بيروت، وذلك ضمن أوقات الدوام الرسمي.

تسلم العروض باليد إلى قلم المديرية العامة للصناعة الكائن في: الطابق الأول – مبنى الإدارة المركزية لوزارة الصناعة – شارع سامي الصلح – بيروت.

يجب أن تصل العروض كحد أقصى إلى قلم المديرية العامة للصناعة قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الثلاثاء الواقع فيه 2020/07/14.

قيمة التأمين المؤقت /1000,000/ل.ل. فقط مليون ليرة لبنانية.

وزير الصناعة
د. عماد حب الله
التكليف 566

إعلان

مزاد علني لبيع الرمول النهرية العائدة للمصلحة عند محطة ضخ القاسمية

تجري المصلحة الوطنية لنهر الليطاني مزايدة عمومية بالظرف المختوم وفق دفتر الشروط الخاص لـ«بيع الرمول النهرية العائدة للمصلحة في منطقة عين أبو عبدالله عند محطة ضخ القاسمية». يمكن الاطلاع على دفتر الشروط واستلام نسخة عنه ضمن الدوام الرسمي في مبنى الإدارة المركزية – مكتب مصلحة الصفقات في ش. بشارة الخوري، بناية غناجه، ط4، مقابل مبلغ خمسين ألف ل.ل. تدفع نقداً في صندوق المصلحة.

تقدّم العروض باليد إلى القلم المركزي حتى ظهر يوم الثلاثاء 2020/07/07، وتفض في جلسة علنية الساعة العاشرة من اليوم التالي على العنوان أعلاه.

رئيس مجلس الادارة/ مدير عام
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
د. سامي علوية
التكليف 567

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لشراء قواطع توتر متوسط وقطع غيار لها لزوم محطات التحويل الرئيسية، موضوع استدراج العروض رقم ث‌ه‌/5540 تاريخ 2019/6/17، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2020/7/17 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 200/ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الأحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.

بيروت في 2020/6/11
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 568

إعلان تلزيم

لتلزيم تأمين كلاسور حديد لزوم مديرية المالية العامة – بطريقة استدراج عروض

في تمام الساعة العاشرة من يوم الاثنين الواقع في 13 من شهر تموز 2020، تجري مديرية المالية العامة في مركزها الكائن في مبنى رياض الصلح، الطابق الثاني، دائرة شؤون الموظفين واللوازم والمحاسبة، استدراج عروض لتلزيم تأمين كلاسور حديد لزوم مديرية المالية العامة – بطريقة استدراج عروض. قيمة التأمين المؤقت /1,000,000/ل.ل. (فقط مليون ل.ل.).

تقدم العروض وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من دائرة شؤون الموظفين واللوازم والمحاسبة في مبنى وزارة المالية – ساحة رياض الصلح – الطابق الثاني.

يجب أن تصل العروض إلى الدائرة المذكورة قبل الساعة الثانية عشر من يوم الجمعة الواقع في 10 من شهر تموز من العام 2020.

مدير المالية العامة
الان بيفاني
التكليف 571

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ زغرتا

غرفة الرئيس طانيوس الحايك
رقم 2017/1726
لكل من جورج سمعان الشدراوي وفؤاد جرجس الشدراوي

تدعوكما الدائرة لإستلام أخبار دفتر الشروط والإطلاع على دفتر شروط البيع بالمعاملة التنفيذية المقامة من مصباح عثمان ضد المنفذ عليه سمعان الشدراوي وذلك ضمن مهلة 5 أيام مهلة الاخبار و20 يوماً مهلة اللصق والنشر ليصار بعدها لمتابعة اجراءات التنفيذ وفقاً للأصول.

مأمور التنفيذ طنوس بو عيسى

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة - مديرية الضريبة على القيمة المضافة – مصلحة العمليات – دائرة خدمات الخاضعين، المكلفين الواردة أسمائهم في الجدول أدناه للحضور إلى دائرة التحصيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، مبنى وزارة المالية، قرب قصر العدل - شارع كورنيش النهر- بيروت، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
شركة مطبعة سليم دبوس ش.م.م	5610	RR209864145LB
شركة ج.اس. ش.م.م	7455	RR209865999LB
شركة استروس للسياحة والسفر ش.م.م	11003	RR209864928LB
بروماركس ش.م.م	11093	RR209864959LB
ورثة انطوان البستاني للتجارة و الصناعة	23720	RR209864976LB
مؤسسة الكترو بروسس	71407	RR209864826LB
ال سي اش هولدنغ ش.م.ل (هولدنغ)	77621	RR209864790LB
اصناف حسيني كروب للصناعة والتجارة ش.م.م	108938	RR209803994LB
اصناف حسيني كروب للصناعة والتجارة ش.م.م	108938	RR209812951LB
مؤسسة حاتم يزبك	132985	RR209792276LB
مؤسسة فادي عطوي للموبيليا والديكور	164670	RR209813055LB
حسين علي ياسين	178996	RR209869015LB
سهيل فكتور حسن	205473	RR209813206LB
سهيل فكتور حسن	205473	RR209866915LB
مؤسسة نبيل جميل جريج	216705	RR209869681LB
شركة الغرا فيكا كومباني ش.م.م	236958	RR209866668LB
شركة الغرا فيكا كومباني ش.م.م	236958	RR209914964LB
فؤاد صالح حبلي	257206	RR209868805LB
بير فاكس (طوني ابراهيم حنا)	289216	RR209866420LB
شركة عيسى خواجة لخدمة السيارات	636463	RR209864295LB
شركة برو - سايف ش.م.م	885684	RR209864517LB
KALINA S.A.R.L	1313418	RR209870203LB
تيا غراف ش.م.م.	1552531	RR209870061LB
كيو بي اس (مرسال جرجي القصير)	1765266	RR209869899LB
اميريكان موتورز بارتس	1793701	RR209869602LB
سيتي بار ش.م.ل	1954779	RR209812381LB
ايت وال ش.م.م	1965532	RR209812395LB
مجوهرات الدورادو	2035677	RR209809759LB
بريميوم لتأجير السيارات ش.م.م	2170844	RR208591437LB
ديجيتال برينتينغ ديستريبيوشن ش.م.م	2180708	RR209809864LB
شركة ام شريف ش م ل	2208223	RR209812506LB
لفل غروب ش م م	2254053	RR209810068LB
شركة تي فور - طـ ون ش.م.م.	2264739	RR209866040LB
كون‌كو ش.م.م	2372750	RR209866067LB
استروم 665 ش.م.ل. SAL 665 ASTROM	2417384	RR209812585LB
فينيق للتكنولوجيا ش.م.ل.	2461550	RR209810187LB
بروفايل دفلوبمنت غروب ش.م.م	2482306	RR209812642LB
مارك بطرس البواري	2596680	RR209863635LB
رحال للاستشارات ووساطة التامين ش.م.م	2681071	RR209812789LB
مؤسسة الشحار الغربي للتجارة العامة	2764639	RR209866328LB
نيترو ش م م	2798542	RR209812829LB
محل جيوفاني	2810222	RR209866376LB
رزق الله موتورز	2839518	RR209810522LB
كوكز - ساوند اند لايت	2848568	RR209867062LB
شركة تقني ش م م	2851892	RR209869298LB
LIGHTIUM	2946403	RR209867147LB
B.M.H-بلال حمود وشركاؤه	3002344	RR209871495LB
شركة رزق سرفيسز ش.م.م.	3058835	RR209867266LB
انرجي كونتراكتنغ اند تريدينغ بلاس ش.م.م (اي كات بلاس)	3075488	RR209867283LB
ضناوي كار سنتر	3076060	RR209869810LB
طبرية غروب ش.م.م.	3091909	RR209807792LB
شركة الاعمار 135 للتجارة والمقاولات ش م م	3114391	RR209870296LB
مودا للتجارة ش.م.ل.	3114658	RR209867323LB
شركة ويكير كلينينغ سيرفسز ش.م.ل.	3166414	RR209870248LB
دانيال	3183036	RR209807452LB
PITSTOP C.C.G MARKET	3225286	RR209870954LB
ابراهيم راجي شرعان	3269353	RR209867986LB
شركة سبايس تكنولوجي ش.م.م	3280109	RR209868037LB
شركة ام كاي ترايدنغ ش.م.م	3287493	RR209868403LB
احمد عثمان وشركاه - شركة هوم& تيك	3410728	RR209868244LB
شركة حليم ضو واولاده ش.م.ل	9051	RR210518719LB
فادي ميشال غانم	37615	RR210504860LB
جانكو ش.م.م	55166	RR210504895LB
شركة جوزيف الشقرة واولاده	75115	RR210504961LB
سمير حنا فنيانوس للتجارة	107681	RR210504547LB
سهيل فكتور حسن	205473	RR210505176LB
كادورو CA› D'ORO	910612	RR210505216LB
هيثم مرعي شافي	1480597	RR210505278LB
شركة اكسس ميديا ش م م	2010337	RR210504493LB
سيعلي ماريل سابلاي ش.م.م.	2076564	RR210503895LB
ماركت سوليوشنز ش.م.م	2648302	RR210507353LB
TECH PRO SARL	2681137	RR210519776LB
الهادي للتجارة العامة	2693649	RR210518492LB
GHASS PLAST (حسين عدنان السلمان)	2711951	RR210519793LB
عبود خالد سيف	2754130	RR210507058LB
بلادور ش.م.م	2787210	RR210507075LB
METATRADE SAL	2791497	RR210507407LB
شركة بيور لايف للتجارة العامة والنقل توصية بسيطة وسام وائل مي الغوش وشريكهم	2796413	RR210519820LB
شركة كريبتف تاتش ش.م. م.	2818038	RR210519833LB
اكسبرتل غروب ش.م.م	2833002	RR210519895LB
1 Elena a d a	2906147	RR210510026LB
اينجلز كيدز ش.م.م.	2917698	RR210519918LB
ACTIVE MED (بلال بهيج عبد الله)	2951898	RR210519921LB
شركة علي عبدالله و شركاه	2959426	RR210507163LB
ستار ترانسبورت إنترناشيونال	2992186	RR210507472LB
تربينا ش م م	3017086	RR210504119LB
G.N.T للتجارة	3427649	RR210507251LB
شركة سيريكوم ش م م	3447950	RR210504374LB
سي. دبليو. آن ش.م.ل.	3517541	RR210504388LB
Silver Meteor-Lebanon S.A.R.L	3022866	RR210507486LB
سفن سيز برينتنغ كومباني ش.م.م	3098305	RR210518682LB
سيبيا ش م ل	3122176	RR210518095LB
Ledears For industry and contracting	3128801	RR210518617LB
Metal World	3170409	RR210507509LB
تريوكير	3189169	RR210519949LB
شركة فرانس فراغرانس تكنولوجي(حسن مازح توصية بسيطة)	3222252	RR210507512LB
ابراهيم عطا الله جمعه الزغل	3241880	RR210519952LB
الديوان للتغليف ش.م.م.	3245305	RR210503952LB
So Pure Water Lebanon SARL	3312130	RR210503966LB
الوطنية للمواد الغذائية	3318551	RR210503970LB
اجيك فورد ش.م.م	3346438	RR210505349LB
راك غروب ش.م.م	3377663	RR210503983LB
طوني نعمه الله الخوري زياده	3385803	RR210504175LB
كامل امهز	3417086	RR210504119LB

التكليف 548

اعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة - مديرية الضريبة على القيمة المضافة – مصلحة العمليات – دائرة خدمات الخاضعين، المكلفين الواردة أسمائهم في الجدول أدناه للحضور إلى دائرة المراقبة الضريبية والاستردادات في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، مبنى وزارة المالية، قرب قصر العدل - شارع كورنيش النهر- بيروت، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
زياد طارق صهيون	2690313	RR006434742LB
شركة هشام محمد خضر وشركاه للتجارة(هاشم كوندور للتجارة)	2463760	RR172952975LB
انطوان يوسف شاهين الغفالي.	2885067	RR209441456LB
سمارت اوتو سرفيسز ش.م.م	2583624	RR172954194LB

تكليف 546

استراحة

كلمات متقاطعة 3472

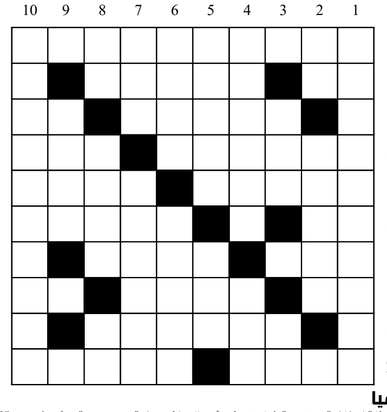

افقيا

1- ممثلة لبنانية موهوبة شاركت في أعمال تلفزيونية ومسرحية – 2- بئر عميقة – جريدة كويتية – 3- عاصمة زيمبابواي هي سالزبوري قبل الإستقلال – دوّنة موسيقية – 4- أرخبيل بريطاني في الأطلسي من أشهر المنتجعات السياحية في العالم – من المشروبات المنبهة – 5- الإسم الأول لمطربة سورية شهيرة – عملة أوروبية – 6- بحر – عاصمة أوروبية – 7- أكل وطعام – واضحة كنور الشمس – 8- أصل البناء – من البزور – حفر البئر – 9- الإسم الذي يُعرف به لاعب السيرك وخاصة في لعبة التوازن على الحبال – 10- ممثلة مصرية – كاتب سرياني قديم يُعرف بالأبرص له مؤلفات شعرية لاهوتية وروحية

عمودياً

1- رئيس حكومة لبناني – 2- من الحيوانات – أحد مؤسسي روما أرضعته ذئبة – 3- ضمير منفصل – إحسان – 4- بندقية صيد – غفل عن الأمر – 5- ميلاد طفل – من الحيوانات – 6- موقع اثري في جبال كسروان – عائلة رئيس جمهورية أميركي راحل حائز على جائزة نوبل للسلام عام 1919 – 7- إلهي – جمهورية أو نظام سياسي قام في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى ومهد لإستلام هتلر للسلطة – 8- شعور وإدراك – ما يتطاير من النار أو أجزاء صغيرة متوهجة تنفصل عادة عن نار أو عن جسم يحترق – يبس اللحم – 9- عائلة وزير خارجية الولايات المتحدة في عهد الرئيس جيمي كارتر – 10- موسيقي روسي شهير

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- شامل بسابيث – 2- فهد – ريري – 3- يا – داري – آر – 4- قبقاب – حيفا – 5- أهل – لنا – عكّ – 6- قد – شار – 7- وحي – رومانو – 8- زَلِج – غلو – 9- اميان – جير – 10- نضال الأشقر

عمودياً

1- شفيق الوزّان – 2- أهابه – حامض – 3- مدّ – قلقيليا – 4- دا – جال – 5- بلابل – نا – 6- نبوغ – 7- اريحا – ملجأ – 8- ي ي – شاويش – 9- برافعان – رق – 10- فيراكروز

sudoku 3472

	5		1					3
4			6	9	3			
3	1	2						
		4	9	1	7			
2	9	7				1	4	8
			8	4	2	5		
						8	6	7
			4	8	1			2
8					5		3	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3471

8	4	5	9	7	3	1	6	2
3	6	7	8	1	2	9	5	4
2	1	9	5	4	6	8	7	3
5	3	1	2	8	4	6	9	7
6	2	4	7	9	1	3	8	5
7	9	8	3	6	5	4	2	1
1	5	6	4	2	8	7	3	9
4	7	2	6	3	9	5	1	8
9	8	3	1	5	7	2	4	6

مشاهير 3472

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعر جاهليّ بحراني من شعراء المعلقات. إشترك في حرب البسوس التي وقعت في نجد بين قبيلتي تغلب وبكر وكان معاصراً لملك الحيرة عمرو بن هند

4+2+5+9+8+7 = الدمعة ■ 6+3+11 = وارى الميت ■ 10+1 = مهنة انسانية

حل الشبكة الماضية: **جرترود شتاين**

إعداد
نعوم مسعود

سينما

فيلمه الجديد «اخوة الدم الخمسة» مانيفستو سياسي من جحيم حرب فيتنام

سبايك لي في قلب الانتفاضة السوداء

كان يفترض بـ «دا 5 بلادز» أن يفتتح الدورة الجديدة من «مهرجان كان السينمائي»، لكن إلغاء الحدث بسبب كورونا، أدى إلى طرح الشريط على شبكة نتفليكس. إنّه أحد أكثر أعماله طموحاً ونضجاً. المخرج المتمرّد والغاضب على النظام العنصري، يشرّح هذه المرة خطاباً حول هشاشة الإنسان والزمن والذنب والألم الجماعي والفردي.... كلّ ذلك من بوابة حرب فيتنام التي كان الأميركيون الأفارقة حطباً فيها

سبايك لي مع فريق الفيلم

مشهد من فيلم «دا 5 بلادز»

شغف طبارة

بنبرته القاسية والوحشية والدموية؛ «دا 5 بلادز» (إخوة الدم الخمسة) هو أكثر من شكوى أو صرخة أو نقد أو استعادة تاريخ وحرب. إنّه فكر سبايك لي (1957) الرائع حول الفظائع التي تقع تحت طبقات من الظلم والخوف والألم العرقي والثقافي. «دا 5 بلادز» الذي طرح أخيراً على نتفليكس، أكثر أفلام لي طموحاً ونضجاً. هو تأمل في أفكاره حول العنصرية، يطرحها هذه المرة بخطاب جديد كلياً. بالإضافة إلى السياسة والنقد والأيديولوجيا، يؤكّد المخرج الأميركي مرة جديدة على قدرته الفهم الكبير للوسيط السينمائي الذي لا تشوبه شائبة لأكثر من سبب واحد. ففي هذا الوقت الذي يستجوب فيه الكوكب نفسه حول كل ما يحدث وما يعيشه؛ يبدو فيلم لي ضرورياً أكثر من أيّ وقت مضى، فلي ليس مجرّد مخرج سينمائي، بل «مناضل» سياسي، ما يجعله مثيراً للجدل دائماً. فيلموغرافيا لي لا تغطّي فقط هواجسه الدائمة، بل وجهة نظر ثابتة حول البلد والثقافة والجراح وهياكل المجتمع العنصري غير المستوية التي ولد فيها. في «دا 5 بلادز»، يوجّه تحية من حاضرنا إلى التاريخ وإلى الدور الذي لعبه الجنود الأميركيون الأفارقة في حرب فيتنام (يتّخذ لي موقفاً نقدياً منها)، بلا نقص في ملاحظاته حول العنصرية في المجتمع الأميركي. لكن الفيلم يتجاوز كلّ ذلك، ليصبح قصة أربعة محاربين قدامى لم يغادروا ساحة المعركة أبداً. في أحدث أعماله، تتسامى رؤية سبايك لي إلى نطاق جديد. المخرج المتمرّد والغاضب من النظام، يشرّح هذه المرة خطاباً يعتمد على قوة رؤيته لهشاشة الإنسان والزمن والذنب والألم الجماعي والفردي. كل ذلك عبر مشهد من حرب فيتنام... هذا الجرح الذي لا يزال مفتوحاً.

عالج سبايك لي الحرب في «معجزة في سانت آنا» (2008)، وهو فيلم لم يرغب العديد من استوديوهات هوليوود بإنتاجه. لذلك جاء معظم التمويل من شركات أوروبية. في ذلك الفيلم، حاول أن ينصف دور الجندي الأفرو-أميركي في الحرب العالمية الثانية. وفي فيلمه الجديد «دا 5 بلادز»، أخذنا إلى حرب فيتنام ليوضح منذ اللحظة الأولى الظلم الذي حدث هناك للأميركيين الأفارقة، إذ أرسلوا إلى الخطوط الأمامية للقتال، بل شكلوا نسبة 32% من مجموع الجنود الأميركيين، في حين يشكل السود نسبة 11% من الشعب الأميركي. يقع فيلم سبايك لي الجديد في وقتَين ومرحلتين مختلفتين. وفي المعالجة المرئية للتصوير وتنسيق مساحة الشاشة المستعملة، أراد أن يجعل التمييز بين المراحل واضحاً جداً في جميع الأوقات، وبالتالي إعطاء المزيد من التوتّر لكل ما حدث في الحرب العالمية الثانية. وفي فيلمه الجديد «دا 5 بلادز»، أخذنا إلى حرب فيتنام ليوضح منذ اللحظة الأولى الظلم الذي حدث هناك للأميركيين الأفارقة، إذ أرسلوا إلى الخطوط الأمامية للقتال، بل شكلوا نسبة 32% من مجموع الجنود الأميركيين، في حين يشكل السود نسبة 11% من الشعب الأميركي. يقع

الساعة)، أخذ وقته كي يعرّفنا إلى شخوصه: ما يوحدهم، كيف نسجت صداقتهم وجذور الاختلافات التي تبعدهم عن بعضهم أحياناً. من دينامية صداقتهم وتاريخهم وبوجود شخصيات أخرى حولهم؛ تنتقل قصة «دا 5 بلادز» إلى نوع من رحلة لإيجاد كنز، حيث تبدأ مآسي الماضي الشخصية بالظهور. وهنا لا يفوت لي فرصة للهجوم دفعة واحدة وللمرة الثانية (المرة الأولى في بداية الفيلم) على دونالد ترامب. لكن الأحداث تجري بهدوء، وبالتطور المنطقي المرتبط في جميع الأوقات بالمكوّن الأساس وهو التاريخ.

يبدأ الفيلم (كان مقرراً أن يفتتح «مهرجان كان السينمائي» في دورته الملغاة بسبب فيروس كورونا، خارج المسابقة الرسمية لأن لي كان رئيس لجنة التحكيم وسوف يترأس لجنة التحكيم في نسخة عام 2021) بسلسلة من اللقطات الأرشيفية من الستينيات والسبعينيات، والخطب التي ألقاها مالكون أكس، وبوبي سيل، وانجيلا ديفيس وغيرهم خلال ذلك الوقت المضطرب، مع مشهد إعدام فان ليم نغوين. لكن ما يصفعنا به لي في البداية هو مقتطف من مؤتمر الملاكم محمد علي كلاي (1978) الذي رفض الذهاب إلى فيتنام للمحاربة: «إن ضميري يمنعني من قتل أخ أو جائع فقير باسم أميركا. لماذا أقتلهم؟ لم يعاملوني أبداً على أنني زنجي، لم يجلدوني، لم يطلقوا كلابهم عليّ، ولم يحرموني من جنسيتي». خبطة تظهر كل السعي المادي والروحي الذي ينتظر المحاربين الأربعة. لا يتعامل الفيلم بشكل مباشر مع جحيم حرب فيتنام، بل يتعامل مع الماضي غير المدفون. عودة أربعة محاربين قدامى بعد سنوات طويلة إلى فيتنام والذي لا يزال صداه يتردّد داخل الشخصيات الأربع البارزة في شيخوختها. للتأكيد على أن الأحداث تجري بهدوء، وبالتطور المنطقي المرتبط في جميع الأوقات بالمكوّن الأساس وهو التاريخ.

يبدأ الفيلم (كان مقرراً أن يفتتح «مهرجان كان السينمائي» في دورته الملغاة بسبب فيروس كورونا، خارج المسابقة الرسمية لأن لي كان رئيس لجنة التحكيم وسوف يترأس لجنة التحكيم في نسخة عام 2021) بسلسلة من اللقطات الأرشيفية من الستينيات والسبعينيات، والخطب التي ألقاها مالكون أكس، وبوبي سيل، وانجيلا ديفيس وغيرهم خلال ذلك الوقت المضطرب، مع مشهد إعدام فان ليم نغوين. لكن ما يصفعنا به لي في البداية هو مقتطف من مؤتمر الملاكم محمد علي كلاي (1978) الذي رفض الذهاب إلى فيتنام للمحاربة: «إن ضميري يمنعني من قتل أخ أو جائع فقير باسم أميركا. لماذا أقتلهم؟ لم يعاملوني أبداً على أنني زنجي، لم يجلدوني، لم يطلقوا كلابهم عليّ، ولم يحرموني من جنسيتي». خبطة تظهر كل السعي المادي والروحي الذي ينتظر المحاربين الأربعة. لا يتعامل الفيلم بشكل مباشر مع جحيم حرب فيتنام، بل يتعامل مع الماضي غير المدفون. عودة أربعة محاربين قدامى بعد سنوات طويلة إلى فيتنام والذي لا يزال صداه يتردّد داخل الشخصيات الأربع البارزة في شيخوختها. للتأكيد على أن الأحداث تجري بهدوء، وبالتطور المنطقي المرتبط في جميع الأوقات بالمكوّن الأساس وهو التاريخ.

يبدأ الفيلم (كان مقرراً أن يفتتح «مهرجان كان السينمائي» في دورته الملغاة بسبب فيروس كورونا، خارج المسابقة الرسمية لأن لي كان رئيس لجنة التحكيم وسوف يترأس لجنة التحكيم في نسخة عام 2021) بسلسلة من اللقطات الأرشيفية من الستينيات والسبعينيات، والخطب التي ألقاها مالكون أكس، وبوبي سيل، وانجيلا ديفيس وغيرهم خلال ذلك الوقت المضطرب، مع مشهد إعدام فان ليم نغوين. لكن ما يصفعنا به لي في البداية هو مقتطف من مؤتمر الملاكم محمد علي كلاي (1978) الذي رفض الذهاب إلى فيتنام للمحاربة: «إن ضميري يمنعني من قتل أخ أو جائع فقير باسم أميركا. لماذا أقتلهم؟ لم يعاملوني أبداً على أنني زنجي، لم يجلدوني، لم يطلقوا كلابهم عليّ، ولم يحرموني من جنسيتي». خبطة تظهر كل السعي المادي والروحي الذي ينتظر المحاربين الأربعة. لا يتعامل الفيلم بشكل مباشر مع جحيم حرب فيتنام، بل يتعامل مع الماضي غير المدفون. عودة أربعة محاربين قدامى بعد سنوات طويلة إلى فيتنام والذي لا يزال صداه يتردّد داخل الشخصيات الأربع البارزة في شيخوختها. للتأكيد على أن الأحداث تجري بهدوء، وبالتطور المنطقي المرتبط في جميع الأوقات بالمكوّن الأساس وهو التاريخ.

يبدأ الفيلم (كان مقرراً أن يفتتح «مهرجان كان السينمائي» في دورته الملغاة بسبب فيروس كورونا، خارج المسابقة الرسمية لأن لي كان رئيس لجنة التحكيم وسوف يترأس لجنة التحكيم في نسخة عام 2021) بسلسلة من اللقطات الأرشيفية من الستينيات والسبعينيات، والخطب التي ألقاها مالكون أكس، وبوبي سيل، وانجيلا ديفيس وغيرهم خلال ذلك الوقت المضطرب، مع مشهد إعدام فان ليم نغوين. لكن ما يصفعنا به لي في البداية هو مقتطف من مؤتمر الملاكم محمد علي كلاي (1978) الذي رفض الذهاب إلى فيتنام للمحاربة: «إن ضميري يمنعني من قتل أخ أو جائع فقير باسم أميركا. لماذا أقتلهم؟ لم يعاملوني أبداً على أنني زنجي، لم يجلدوني، لم يطلقوا كلابهم عليّ، ولم يحرموني من جنسيتي». خبطة تظهر كل السعي المادي والروحي الذي ينتظر المحاربين الأربعة. لا يتعامل الفيلم بشكل مباشر مع جحيم حرب فيتنام، بل يتعامل مع الماضي غير المدفون. عودة أربعة محاربين قدامى بعد سنوات طويلة إلى فيتنام والذي لا يزال صداه يتردّد داخل الشخصيات الأربع البارزة في شيخوختها. للتأكيد على أن

سبايك لي (كعادته) يريد أن يحشر الكثير من المواضيع في الفيلم: بحث عن كنز، فيلم حرب، درس في التاريخ، دراما وكوميديا وتراجيديا، مع الكثير من أغاني مارفن غاي ولقطات من الأرشيف. لي ليس مقتنعاً بتصوير حرب فيتنام فقط من منظور أميركي أفريقي، بل يمرّ عبر عقود من الإمبريالية الأميركية، وكم من السود ذوي المصير المؤسف الذين ضحوا بحياتهم في الحرب من أجل بلد لم يعاملهم بطريقة جيدة ولم يعطهم حقوقهم. ينقلنا لي دائماً بين الحاضر والماضي، وبينما يخترق بول وأوتيس وإدي وفيليفين أعماق الغابة؛ تعود ذكرياتهم أكثر فأكثر. رغم أنه من الغريب أن نرى الممثلين أنفسهم يقدمون شخصياتهم في الماضي والحاضر من دون أي نوع من تقنية تصغير العمر (رأيناها في فيلم «الإيرلندي» (2019) لمارتن سكورسيزي)؛ إلا أنه سيتضح لنا أن هذا هو قرار لي. بالنسبة إلى المحاربين السابقين، هذه ليست ذكريات، بل هو التاريخ الذي لا يزالون يعيشون فيه، وتأثيره عليهم لا يمكن محوه. على سبيل المثال؛ لفهم بول، وهو بالمناسبة انتخب ترامب ويرتدي قبعة «لجعل أميركا عظيمة مرة أخرى»، من الضروري أن نرى نوع الغضب الذي يحمله حول شعوره بأن أميركا قد خذلته، وأنه كان قذراً لتورطه في الحرب.

تأخذ الصور الأرشيفية للمظاهرات والاحتجاجات وأعمال الشغب ولشخصيات شكلت مراحل محورية في تاريخ السود، صدى رهيباً ومثيراً للدهشة، إذ تشبه كثيراً الأسابيع القليلة الماضية بعد مقتل جورج فلويد وحركة «حياة السود مهمة». يشجب سبايك لي بشدة أميركا غير العادلة وغير المتكافئة، وأفعالها الماضية وأعمال ترامب. من خلال المزج بين الحقيقة والخيال والمحاكاة والصور والمشاهد الأرشيفية، يصبح «دا 5 بلادز» مانيفستو سياسياً واجتماعياً يتحول تدريجاً إلى عمل عميق وجريء. في واحد من الفلاشباك التي تنتشر في الفيلم؛ يعلم الجنود خلال حربهم في فيتنام باغتيال مارتن لوثر كينغ على الراديو من المذيعة الشهيرة هانوي هانا. تتحدث الأخيرة عن أعمال الشغب والانتفاضة التي تحدث في الولايات المتحدة، والطريقة التي تقتل بها السلطات البيضاء أمهات وأخوات السود أثناء قتالهم في فيتنام في هذه الغابة المؤلمة وكذب الدولة الأميركية التي وعدتهم بالحرية والمساواة لسنوات عديدة. هكذا، بعد بداية كوميدية، يفتح السيناريو المجال أمام انعكاس وجودي حقيقي للشخصيات

> **صور احتجاجات ولقطات أرشيفية من الستينيات والسبعينيات، مع خطب مالكوم أكس، وبوبي سيل، وانجيلا ديفيس، تشبه ما تلى مقتل جورج فلويد**

ومكانها داخل المجتمع الأميركي. ما يبحثون عنه هو أكثر من جثة أو كنز، بحثهم ما هو إلا وسيلة لمواجهة أشباح ماضيهم وإيجاد مرشد ومدافع وحكيم ومتحمس للقضية وإرجاع ما يعتبرونه ملكهم. يرينا سبايك لي الواقع: بعد حوالى 50 عاماً على انتهاء النزاع؛ لا تزال الألغام المدفونة تُلحق الخراب بالأطفال والسكان. لم تنحسر التوترات، والكراهية لم تنتهِ، والمعاناة والصدمة لم تغادرا أذهان المحاربين بعد. ولأن التاريخ يعيد نفسه دائماً، كما تساءل سبايك لي في الفيديو الأخير الذي نشره على صفحته على تويتر، ولأن لي يعرف كيف يربط بين الماضي والحاضر؛ بدأ وأنهى فيلمه الجديد بحميمية أكثر. بدأ بمحمد علي، وانتهى بمارتن لوثر كينغ جونيور. وفي المنتصف حافظ على شخصيته كجزء من المجتمع الأميركي الأسود، في سخطه على العنصرية والحرب العقيمة ضدها، مع وجود رمزي لترامب في الفيلم (شخصية جون رينو الذي يشبه في بعض المشاهد ترامب كثيراً، خاصة عندما يعتمر القبعة الشهيرة).

المقدمة التي اختارها لي للفيلم كانت لوضع الشريط في مكانه الأساسي منذ البداية... لتوضح أن مشاركة الأميركيين الأفارقة في الحرب كانت شكلاً آخر من أشكال عدم الإنسانية، تم تجريدهم من القدرة على اتخاذ القرار، حاربوا في بلد تخلق فيه العنصرية مواطنين من الدرجة الثانية، ويموتون في الحرب من أجل قضية لا تخصهم. يبني لي خطاباً ماكراً ليخلق شيئاً جوهرياً: مفهوم الفرد في خضم ظروف قاسية، وفي الوقت نفسه ميراث الانتماء إلى مجتمع عنصري. ويذكّر بأن لأميركا وجهين: وجه خفي وآخر معلن. الخفي هو الذي يتمثل في الظلم والمعاناة الثقافية للسود. يتقدم لي في الفيلم في هذا اللغز الفوضوي المرتب من التوترات، والكراهية لم تنتهِ، والمعاناة والصدمة لم تغادرا أذهان المحاربين بعد. ولأن التاريخ يعيد نفسه دائماً، كما تساءل سبايك لي في الفيديو الأخير الذي نشره على صفحته على تويتر، ولأن لي يعرف كيف يربط بين الماضي والحاضر؛ بدأ وأنهى فيلمه الجديد بحميمية أكثر. بدأ بمحمد علي، وانتهى بمارتن لوثر كينغ جونيور. وفي المنتصف حافظ على شخصيته كجزء من المجتمع الأميركي الأسود، في سخطه على العنصرية والحرب العقيمة ضدها، مع وجود رمزي لترامب في الفيلم (شخصية جون رينو الذي يشبه في بعض المشاهد ترامب كثيراً، خاصة عندما يعتمر القبعة الشهيرة).

المقدمة التي اختارها لي للفيلم كانت لوضع الشريط في مكانه الأساسي منذ البداية... لتوضح أن مشاركة الأميركيين الأفارقة في الحرب كانت شكلاً آخر من أشكال عدم الإنسانية، تم تجريدهم من القدرة على اتخاذ القرار، حاربوا في بلد تخلق فيه العنصرية مواطنين من الدرجة الثانية، ويموتون في الحرب من أجل قضية لا تخصهم. يبني لي خطاباً ماكراً ليخلق شيئاً جوهرياً: مفهوم الفرد في خضم ظروف قاسية، وفي الوقت نفسه ميراث الانتماء إلى مجتمع عنصري. ويذكّر بأن لأميركا وجهين: وجه خفي وآخر معلن. الخفي هو الذي يتمثل في الظلم والمعاناة الثقافية للسود. يتقدم لي في الفيلم في هذا اللغز الفوضوي المرتب من التوترات، والكراهية لم تنتهِ، والمعاناة والصدمة لم تغادرا أذهان المحاربين بعد. ولأن التاريخ يعيد نفسه دائماً، كما تساءل سبايك لي في الفيديو الأخير الذي نشره على صفحته على تويتر، ولأن لي يعرف كيف يربط بين الماضي والحاضر؛ بدأ وأنهى فيلمه الجديد بحميمية أكثر. بدأ بمحمد علي، وانتهى بمارتن لوثر كينغ جونيور. وفي المنتصف حافظ على شخصيته كجزء من المجتمع الأميركي الأسود، في سخطه على العنصرية والحرب العقيمة ضدها، مع وجود رمزي لترامب في الفيلم (شخصية جون رينو الذي يشبه في بعض المشاهد ترامب كثيراً، خاصة عندما يعتمر القبعة الشهيرة).

المقدمة التي اختارها لي للفيلم كانت لوضع الشريط في مكانه الأساسي منذ البداية... لتوضح أن مشاركة الأميركيين الأفارقة في الحرب كانت شكلاً آخر من أشكال عدم الإنسانية، تم تجريدهم من القدرة على اتخاذ القرار، حاربوا في بلد تخلق فيه العنصرية مواطنين من الدرجة الثانية، ويموتون في الحرب من أجل قضية لا تخصهم. يبني لي خطاباً ماكراً ليخلق شيئاً جوهرياً: مفهوم الفرد في خضم ظروف قاسية، وفي الوقت نفسه ميراث الانتماء إلى مجتمع عنصري. ويذكّر بأن لأميركا وجهين: وجه خفي وآخر معلن. الخفي هو الذي يتمثل في الظلم والمعاناة الثقافية للسود. يتقدم لي في الفيلم في هذا اللغز الفوضوي المرتب من التوترات، والكراهية لم تنتهِ، والمعاناة والصدمة لم تغادرا أذهان المحاربين بعد. ولأن التاريخ يعيد نفسه دائماً، كما تساءل سبايك لي في الفيديو الأخير الذي نشره على صفحته على تويتر، ولأن لي يعرف كيف يربط بين الماضي والحاضر؛ بدأ وأنهى فيلمه الجديد بحميمية أكثر. بدأ بمحمد علي، وانتهى بمارتن لوثر كينغ جونيور. وفي المنتصف حافظ على شخصيته كجزء من المجتمع الأميركي الأسود، في سخطه على العنصرية والحرب العقيمة ضدها، مع وجود رمزي لترامب في الفيلم (شخصية جون رينو الذي يشبه في بعض المشاهد ترامب كثيراً، خاصة عندما يعتمر القبعة الشهيرة).

المقدمة التي اختارها لي للفيلم كانت لوضع الشريط في مكانه الأساسي منذ البداية... لتوضح أن مشاركة الأميركيين الأفارقة في الحرب كانت شكلاً آخر من أشكال عدم الإنسانية، تم تجريدهم من القدرة على اتخاذ القرار، حاربوا في بلد تخلق فيه العنصرية مواطنين من الدرجة الثانية، ويموتون في الحرب من أجل قضية لا تخصهم. يبني لي خطاباً ماكراً ليخلق شيئاً جوهرياً: مفهوم الفرد في خضم ظروف قاسية، وفي الوقت نفسه ميراث الانتماء إلى مجتمع عنصري. ويذكّر بأن لأميركا وجهين: وجه خفي وآخر معلن. الخفي هو الذي يتمثل في الظلم والمعاناة الثقافية للسود. يتقدم لي في الفيلم في هذا اللغز الفوضوي المرتب من الذكريات والحجج والآلام والمناقشات حول بئر عميق من المسؤوليات. تمكن خلال مدة الفيلم من إنشاء خريطة حول نفسية الناجين، وحول جيل مكسور بسبب وحشية الحرب وعدم وجود سبب مقنع لها، ونظرة الرجل الأبيض للآخرين، فبالنسبة إليه «أنا زنجي، وأنت زنجي، وهو زنجي، وهذا زنجي أسبوعي».

الحرب بشعة ولا أحد يشه في ذلك، ولي يتقدم في فيلمه بإيقاع غريب، ولكن من دون إضاعة لحظة واحدة من تطور الشخصيات، الذي لا يمكن للمشاهد الهروب منه. وفي النهاية عندما تتحلل الذكريات بدقة وتترابط أجزاء المعلومات وتتداخل قصص الأصدقاء؛ يوضح لي أن الحرب لا تنتهي أبداً لمن يخوضها. بشكل ملموس، يعمل سبايك لي في «دا 5 بلادز» بالتوازي مع جميع الحروب والنضال الدائم واليومي للمجتمع الأسود. القتال لم ينتهِ أبداً، بل محكوم عليه بالاستمرار. وسبايك لي يحارب في السينما الخاصة به، بتقدم بطريقة خشنة لكن ينهي فيلمه بشيء من التفاؤل، لأنه يدرك أنه لم يعد وحيداً في هذه المعركة. فمثل التزام الشباب الذي يتمثل بديفيد (جوناثان ميجور) وهندي (ميلاني تيري) وتصميمهما على تغيير العقليات في الفيلم؛ هناك جيل جديد موهوب من صانعي الأفلام بقيادة أفا دوفيرناي وجوردان بيل وباري جينكينز وآخرين... فيمكنه أن يرتاح نفسياً، لم يعد وحيداً، ويمكن للنضال أن يستمر.

Da 5 Bloods على نتفليكس

كلاكيت

■ «ذهب مع الريح» يعود إلى HBO Max

لا يزال النقاش يتفاعل حول فيلم «**ذهب مع الريح**» (1939 ـ إخراج **فيكتور فليمينغ**)، بعدما انعكس الشارع الأميركي على الإنتاجات السينمائية والأدبية أيضاً. لا شكّ في أن هناك توجّهاً واضحاً إلى إعادة كتابة تاريخ بديل يتخلّى عن الرواية الأميركية التي كانت سائدة لغاية مقتل **جورج فلويد**. لكن هذه الخطوة أثارت موجة متضاربة من الآراء بين من اعتبرها ضرورة، وآخرين وضعوها في خانة الرقابة، من شأنها أن تمحو جزءاً من التاريخ السينمائي الأميركي. نقاش دفع HBO Max إلى سحب الفيلم الكلاسيكي من المنصّة، خصوصاً بعدما دعا كاتب السيناريو **جون ريدلي** إلى إزالته لأنه يثبّت أبناء البشرة السوداء بالصور النمطية للعبيد السعداء باستعبادهم والخائفين من التحرّر، وهي صورة برّرت بها أميركا الاستعباد لفترة طويلة. أخيراً، أعلنت HBO Max أنها ستعيد الفيلم إلى المنصّة، لكن مع إضافة مقدّمة للأكاديمية الأفريقية الأميركية في جامعة شيكاغو **جاكلين ستيوارت** التي قالت في مقابلة مع «**سي إن إن**» إنّه «ليس علينا الإشاحة عن الفيلم الكلاسيكي أو تجاهله». وأعلنت ستيوارت أن المقدّمة المرفقة مع الشريط، ستتضمّن قراءة نقدية للفيلم لكن ضمن سياقه التاريخي، مع عرضه بالكامل مجدّداً لأننا «إذا أردنا أن نخلق مستقبلاً أكثر عدلاً وإنصافاً وشمولاً، يجب علينا أولاً أن نعترف بتاريخنا ونفهمه».

■ سبايك لي متعاطف مع ودي آلن

بالتزامن مع إطلاق فيلمه الجديد Da 5 Bloods على «**نتفليكس**»، أعطى المخرج الأميركي **سبايك لي** مقابلة على إذاعة راديو New York City، لكنها لم تمرّ من دون إثارة للجدل. ففي المقابلة، عبّر لي عن تعاطفه مع المخرج الأميركي **وودي آلن** (الصورة)، خصوصاً في ما يخصّ السجال الذي أثارته مذكّرات الأخير Apropos of Noth-ing قبيل نشرها بداية السنة الحالية. وكان لي قد صرّح «أودّ أن أقول أن وودي آلن مخرج عظيم». وقد وضع الدعوات إلى إلغاء نشر الكتاب في خانة قتل الشخص قائلاً «لا أعلم إن كان بإمكانك أن تقوم بمحو أحدهم كأنه لم يكن». لكن لي سارع إلى الاعتذار على صفحته على تويتر قائلاً «أعتذر بشدّة. كلماتي كانت خاطئة. لم ولن أتسامح مع التحرّش الجنسي، الاعتداء أو العنف. هذا من شأنه أن يترك أثراً حقيقياً لا يمكن التقليل من حجمه».

وكان وودي آلن قد خطف الأضواء بداية السنة الحالية بالتزامن مع إطلاق مذكّراته التي زعم فيها أنه لم يقم بالتحرّش بابنته المتبنّاة ديلان فارو. لهذا السبب قامت دار Hachette بإلغاء نشر المذكّرات التي قرّرت دار Arcade للنشر إصدارها لاحقاً.

■ اليخاندرو خودوروفسكي: «فن للشفاء»

يردّد **اليخاندرو خودوروفسكي** «**العالم مريض**» لذا علينا «صنع صورة للشفاء، إذا لم يكن الفن دواء للمجتمع، فسيكون سُمّاً». لا يعني هذا أن المخرج التشيلي يدعو إلى صنع صورة مثاليّة أو معقّمة من العنف، إذ علينا أن نخوض تجربة فانتازية طويلة لكي نصل إلى الشفاء، وفق المخرج وأفلامه. بعيداً عن أجواء الأفلام السائدة في العالم، يغرّد المخرج التشيلي اليخاندرو خودوروفسكي وحده. بعد انتظار دام سنوات منذ شريطه الأخير «**شعر لا ينتهي**» (2015)، سيصدر شريطه الوثائقي المنتظر «**سايكوماجيك: فن للشفاء**» في السابع من آب (أغسطس) المقبل على منصّة Ala-mo on Demand. الفيلم يوثّق لتيّار Psychomagic، وهو تيار علاجي جمالي، يستخدم فيه المخرج التسعيني مرجعيات عدّة من أجل علاج الصدمات، بدءاً من الفلسفة وصولاً إلى الأديان العالمية والرموز. وفيه تلتقي الفلسفة الشامانية المكسيكية وقراءة أوراق التارو والتقاليد البوذية اليابانية، وأفكار فرويد في علم النفس، وفنون الأداء التي استهلّ بها خودوروفسكي رحلته. في الشريط، سنلقي نظرة مقرّبة وحميمية على طريقة خودوروفسكي في علاج من يجدون صعوبة في مواجهة وتقبّل الواقع أو ماضيهم الشخصي الأليم. ومن خلال هذه التجارب الفردية في العلاج، يسعى المخرج إلى منح العالم علاجاً بالاستناد إلى رحلته الفنية الطويلة. وقبل إطلاق الشريط، ستطرح المنصّة خمسة من أفلام خودوروفسكي السابقة في الأوّل من آب المقبل، هي Fando y Lis، و«إل توبو» (El Topo)، و«الجبل المقدّس» (The Holy Moun-tain)، و«رقصة الواقع» (Dance of Reality)، و«شعر لا ينتهي» (Endless Poetry). علماً أن المنصّة تستضيف صفاً افتراضياً يعطيه المخرج للمشاهدين حول أسلوبه العلاجي في الثامن من آب. وفي الشهر نفسه، ستطرح شركة ABKCO Films علبة فاخرة تحوي كلاسيكيات خودوروفسكي، بالإضافة إلى شريطه الجديد.

■ تاجيل Tenet لكريستوفر نولان

بعدما كان مقرّراً عرض فيلم Tenet (الصورة) للمخرج البريطاني الأميركي **كريستوفر نولان**، ابتداء من الـ 17 من تموز (يوليو) المقبل في الصالات، أعلنت شركة Warner bros عن تأجيل إطلاق الفيلم حتى نهاية الشهر المقبل بالتزامن مع افتتاح الصالات السينمائية أبوابها حول العالم. وبدلاً من ذلك، قالت الشركة في بيانها إنها ستطرح فيلم Inception لنولان في التاريخ الذي كان مقرّراً أن يطلق فيه فيلمه الجديد، بالتزامن مع عيده العاشر. وتابعت: «في هذه المناخات المعقّدة والمتغيّرة، نحن متحمّسون لطرح فيلم نولان الجديد... فقد مضى أكثر مما تصوّر أحدنا منذ أن شاهدنا فيلماً على الشاشة الكبيرة». أما المخرج الأميركي الذي يعدّ من أكبر مشجعي تجربة المشاهدة السينمائية في الصالات، بعيداً عن المنصّات الإلكترونية، فكان قد أعلن في السابق عن أمنيته بأن يعيد فيلمه الجديد الناس إلى الصالات التي كانت قد أقفلت أبوابها منذ شهر آذار (مارس). هذه الأجواء القلقة في العالم التقتي مع الفيلم الذي كتبه وأخرجه نولان حول عميل سرّي يوكل بمهمّة لمنع حرب عالمية ثالثة من الحدوث. علماً أن الفيلم المقبل يأتي بعد شريط Dunkirk للمخرج سنة 2017، ويؤدي بطولته **جون ديفيد واشنطن وروبرت باتينسون وإليزابث دبيكي**.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 15 حزيران 2020 العدد 4074

صورة وخبر

Meditations in an Emergency (تأمّلات في حالة طوارئ) هو عنوان المعرض الذي يحتضنه مركز UCCA للفن المعاصر في بكين. لغاية 30 آب (أغسطس) الحالي، سيتيح المعرض للزوّار فرصة التعرّف إلى أعمال 26 فناناً صينياً وعالمياً، عبّروا من خلالها عن نظرتهم لدور الفن في أوقات الأزمات. هكذا، يبدو الفن في هذه القطع مصدراً للعزاء والتّأمل والتضامن. (وانغ تشاو ــ أف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

سأجعلُ صباحاً

تعبتُ من أنْ أكونَ ما أنا عليه.
تعبتُ من حقائقي وتَهَيُّؤاتي وكوابيسِ نهاراتي ولياليّ.
تعبتُ من قولِ: «أنا أتألّم»؛ وتعبتُ من رعايةِ الألم.
وَ: تعبتُ منّي.
قلتُ ما قلت، وفعلتُ ما فعلت، ولعنتُ سماواتِ مَن لعنت.
وها أنا الآن، بسببِ التعبِ لا أكثر،
أريدُ أنْ أفكّرَ بشيءٍ جديد، وأَتَنعَّمَ بمذاقِ غبطةٍ جديدةٍ أو طيشِ فؤادٍ جديد.. وأحلمَ شيئاً جديداً.
ها أنا، واللّيلُ لا يزالُ في أوّلِه، أرغبُ في أنْ أكونَ نافعاً وسعيداً.
حسناً! سأُجرّبُ أن أنامُ باكراً، أبكرَ ممّا تَعوّدتُ، على أملِ أنْ (ها أنا أقولُ: على أملِ...) أن أستيقظَ باكراً وأَبكَر
لأُطلِعَ الصباحَ، قبلَ ميعادِهِ، على نوافذِ مَن أُحبّ.
.. ..
ها أنا، منذ اللحظة، وأنا غارقٌ في اللّيل،
أستنهضُ الفجرَ مِن أحلامِ نفسي
وأَتأَهّبُ لقولِ: «صباحُ الخير..».

#مترو_في_المنزل .... و«الدنيا كريزة»

على الرغم من تخفيف إجراءات الإقفال والحجر التي فرضها فيروس كورونا، يواصل «مترو المدينة» تقديم أعمال فنية مُعدّة عن بُعد، تحت عنوان #مترو_في_المنزل. بعد «أنا درويش» و«شحادين يا بلدنا» وغيرهما بالإضافة إلى الأعمال المُدرجة ضمن مشروع «أغاني سرفيسات: زمن الانهيار»، ها هو الفضاء البيروتي يكشف عن نسخة افتراضية من أغنية «الدنيا كريزة» لفنان الشعب عمر الزعني (1895 ـ 1961). في هذا العمل الذي يبدو مناسباً للأوضاع التي نعيشها في لبنان اليوم، تتولى ساندي شمعون (الصورة) مهمّة الغناء، فيما يتقاسم العزف الموسيقيون: ضياء حمزة (أكورديون) الذي اهتم أيضاً بتوليف الصوت، فرح قدّور (بزق)، مكرم أبو الحسن (كونترباص)، أحمد الخطيب (رق) وبهاء ضو (طبلة).

«غاليري حيفا» تحيي التراث الفلسطيني

لندن ــ «الأخبار»

يستعدّ فلسطينيو الداخل لافتتاح «غاليري حيفا» بإشراف الرسامة والمهندسة المعمارية سعاد نصر نخول (الصورة)، ابنة حيفا، التي كانت عائلتها إحدى العائلات القليلة التي نجحت عام 1948 في البقاء في المدينة، بعدما هُجّر أهلها ولم يبقَ فيها سوى 3000 فلسطيني من مجموع 70 ألفاً قبل النكبة. اختارت سعاد حي وادي النسناس العربي العريق الواقع في قلب حيفا لتفتح الغاليري في أحد مباني المدينة، التي ازدهرت في زمن الانتداب البريطاني، ويعود تاريخ بنائه إلى حوالى 100 عام، حيث استخدم مطحنة في الماضي، ثم متجراً، ثم منجرة، فحوّلته سعاد إلى مقر لإحياء التراث الفني الفلسطيني والحيفاوي.
وتُفتتح الغاليري الشهر المقبل بمعرض رسومات بريشة سعاد، يضم 100 لوحة من حي وادي الصليب التاريخي الذي شُرّد أهله، ويتعرض حالياً لعملية تهويد وتغيير معالمه مثله مثل أحياء المدينة الأخرى. فسعاد شاهد حي على ما جرى ويجري للتراث الفلسطيني في حيفا على يد الإسرائيليين. ولدت وترعرعت في حي البرج الواقع على أطراف المدينة التاريخية التي بناها ظاهر العمر الزيداني في القرن الـ18، وعلى مقربة من حي وادي الصليب الذي هُجّر أبناؤه، وشهدت بأمّ عينيها استمرار أعمال الهدم للأحياء العربية على امتداد العقود الماضية حتى اليوم. منذ عشرات السنين وهي تتجول بين أنقاض الأحياء المهجّرة لترسم معالمها خوفاً من اختفائها. بل إن العديد من المباني التي رسمتها سعاد، هُدمت لاحقاً واندثرت آثارها، ولم يبقَ منها سوى لوحات سعاد عنها التي ستُعرض للمرة الأولى في «غاليري حيفا».
وتقول هنا إنّها «خططت لافتتاح المعرض ليكون لسان حال تاريخ مجتمعنا الفلسطيني الذي عانى من النكبة والتهجير وممارسات محو تاريخه وحضارته». ومشاهدة لوحات تعيد إلى الذاكرة ما يتعرض له التراث الوطني الفلسطيني من تدمير وتشويه ليست حدثاً سعيداً، لكن رغم ما ينطوي عليه افتتاح الغاليري في حي وادي النسناس والمعرض الذي يقام فيه عن وادي الصليب، من ألم وذكريات حزينة، إلا أنّه بُشرى سعيدة بأن حيفا المدينة الفلسطينية العريقة تنهض من نومها. فرغم قلة عدد سكانها العرب اليوم، حيث يقيم حالياً ما يزيد على 40 ألف فلسطيني، إلّا أنها أصبحت منذ 1948 أشبه بعاصمة ثقافية للفلسطينيين في الجليل.
وظلت حيفا رغم النكبة تحتفظ بمكانتها السابقة حاضنة للحياة الثقافية والفنية المتنوعة للفلسطينيين الذين نجحوا في البقاء في الوطن. وتقول سعاد: «أسعى لأن تكون «غاليري حيفا» بيتاً دافئاً لمحبي الثقافة والفنون. بالإضافة إلى إقامة المعارض الفنية ومعارض حفظ الموروث الحضاري العمراني، تهدف الغاليري إلى إقامة مشاريع مجتمعية ومبادرات وخطط تشكل الفنون فيها رافعة ومحركاً للإبداع».

Lockdown: أفلام على النت

مع وصول برنامج Cur-films للأفلام إلى نهايته، تدعو «الهيئة الملكية الأردنية للأفلام»، اليوم الاثنين، إلى حضور مجموعة من الأفلام القصيرة المرتبطة بالأزمة الصحية العالمية، تحت عنوان Lock-down: A Collection of Short Films. من بين الأعمال التي سيتمكّن الجمهور من متابعتها في هذا الموعد الافتراضي: What Do You Miss? لمهنّد أبو رزق (3 د)، Stay Home لمصطفى رشيد (1:15 د)، Consequence 2020 لعبيدة الصالح (1:30 د)، «كورونا فوبيا» ليزن مقداد (1:45 د)، The Soul of the House لمحمد رشدي (4:25 د) وغيرها.

عروض Lockdown: اليوم ـ الساعة التاسعة مساءً بتوقيت بيروت ـ الرابط متوافر على حسابات «الهيئة الملكية الأردنية للأفلام» على السوشال ميديا.

الإثنين 15 حزيران 2020 العدد 105
Lundi 15 Juin 2020 no105

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
محمد وهبة
مفاوضات الذلّ مع صندوق النقد

04
علي عودة
مقاربة الحكومة متسرّعة ونظريّة

04
مؤشر
مصرف لبنان يفلت التضخّم

06
الأمجد سلامة
الدم يسيل في جبل لبنان أيضاً

08
علي القادري
النيوليبرالية vs الصّين [6]

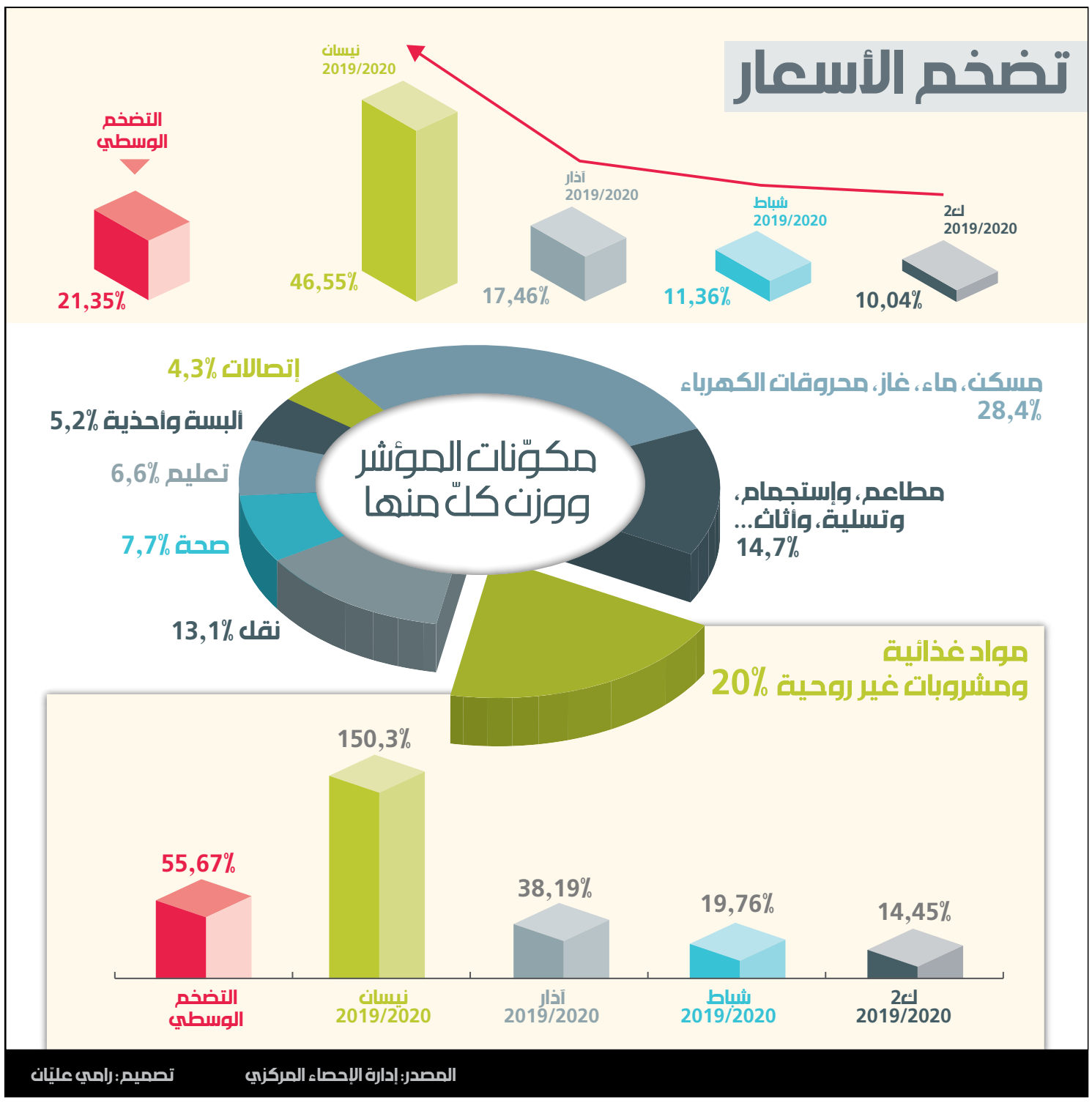

من أجل معركة تصحيح الأجور

في الأشهر الأربعة الأولى من السنة الجارية، سجّل مؤشّر غلاء المعيشة تضخماً في الأسعار بمعدل وسطي يبلغ 21,3%. الرقم بحدّ ذاته لا يمثّل دلالة على التورّم الفعلي في الأسعار، لأن المؤشّر الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي يتضمن مجموعة بنود لكل منها وزن في عملية احتساب المؤشر. وبالتالي، فإن كل بند، بحسب وزنه أو ثقله، يؤثّر على النتيجة النهائية للمؤشّر التي لا تعكس بالضرورة الحقيقة الكاملة للتقلبات في السوق، بل تعكس مشهداً أكثر شمولاً ولا يمكن قراءته بوضوح، خصوصاً أيام الأزمات.

المثال الأكثر وضوحاً على هذا الأمر هو ارتفاع أسعار السلع الغذائية الواقعة تحت بند «المواد الغذائية والمشروبات الروحية». يمثّل هذا البند 20% من رقم القياس للأسعار، أي من العناصر المكوّنة للمؤشّر، بينما يمثّل بند «المسكن والغاز والكهرباء والمحروقات» 28,4%. أي تغيّر سلبي في الأول، قد تمتصه نتائج إيجابية في الثاني، والعكس صحيح. لكن بما أن الأزمة حالياً تنعكس انخفاضاً في الاستيراد وتغيراً في بنية ميزانيات الأسر، بات لزاماً على إدارة الإحصاء المركزي إعادة النظر في طريقة تركيبة المؤشّر ليعكس، ولو مرحلياً، جزءاً من الحقيقة التي ستشكّل جزءاً من الوثائق التي يعتمد عليها الأجراء لاحتساب غلاء المعيشة وتصحيح الأجور. والمثال الأوضح على ذلك أن أسعار الغذاء وحدها زادت في الأشهر الأربعة الأخيرة بمتوسط 55%، وزادت بنسبة 79% بين آذار ونيسان، وزادت بنسبة 150% بين نيسان 2019 ونيسان 2020. والأمر الثاني هو أن المؤشّر يجب أن يكون مفصّلاً أكثر على قياس بنية المداخيل في لبنان. فمن الطبيعي أن تكون حصّة الغذاء أكبر من مداخيل الأسر الأقلّ دخلاً، ومن الطبيعي العكس أيضاً. وكلما انخفضت شرائح الدخل، تبيّن أن أثر بند الغذاء أكبر على المداخيل. وبالتالي فإن حساسية الأمر في مثل هذه الأزمات أن التضخّم المتوقع لغاية اليوم، بمعدل يفوق 50% لغاية نهاية السنة الجارية، سيأكل الكثير من مداخيل الأسر الفقيرة، وبدرجة أقل من مداخيل الأسر المتوسطة الدخل، وبدرجة لا تذكر من مداخيل الأسر الأعلى دخلاً.

عملياً، إن إبقاء منهجية الاحتساب في إدارة الإحصاء المركزي على حالها ستكون مفيدة لأصحاب العمل الذين يريدون التهرّب من تصحيح الأجور بعد مراكمة الأرباح الناجمة عن استعمال فروق إعادة تقييم مخزوناتهم بين سعر الصرف المدعوم (عندما كان سعر الليرة ثابتاً مقابل الدولار) وبين سعر صرف المحرّر في السوق الموازية، وصولاً إلى سعر الصرف المحرّر. فبهذه العملية تمكّن أصحاب الرساميل من إعادة تكوين رساميلهم من خلال بيع مخزون السلع المموّل بدولار يساوي 1507,5 ليرات وسطياً بعد إعادة تسعيرها على سعر السوق. بهذه العملية أتيح لغالبية أصحاب الرساميل رفع قيمة رساميلهم، وهي عملية مموّلة أصلاً بسياسة نقدية توسّعية أدّت إلى ضخّ المزيد من الليرات لتعويض ارتفاع الأسعار.

المستهلكون دفعوا وحدهم كلفة تورّم الأسعار. دفعوها مرتين؛ المرّة الأولى عندما قرّر مصرف لبنان طباعة النقد بكميات ضخمة تسهم في انهيار سعر الليرة، ومرة ثانية عندما استغلّتهم قوى رأس المال من تجار وصناعيين وزراعيين يعملون بغطاء احتكاري، من أجل إعادة تكوين رساميلهم. هذه الفئة، أي المستهلكين من شريحة أصحاب المداخيل المتوسطة والفقيرة، عليها أن تستعد لمواجهة مطلب صندوق النقد وشروطه المسبقة القاضية بتوحيد سعر الليرة. الصندوق لن يدفع قرشاً للبنان، قبل التزام الحكومة بتوحيد سعر الليرة. لكن أي سعر سيعتمد؟ هل سيكون السعر الذي يحاول مصرف لبنان تعميمه، أي ذلك الذي يدور حول 4000 ليرة، أم السعر الفعلي في السوق الذي تجاوز، وإن بعمليات محدودة مبلغ 5500 ليرة لكل دولار، أم أن السعر سيكون أعلى من ذلك ما دام مصرف لبنان يواصل خلق النقد ويوسّع الطلب على الدولار بينما يقوم بتجفيفه من السوق.

رغم ذلك، وعلى عكس السياسات المتبعة سابقاً من الصندوق في العديد من دول العالم، فإن الصندوق لا يرى مانعاً من تصحيح الأجور بالتزامن مع توحيد سعر الصرف. هنا لا يمكن الاتكال على «شرف» السلطة، بل يجب الحذر من «فسادها» ومن محاباتها التاريخية لأصحاب الرساميل. هم أيضاً شركاؤها في السلطة والنفوذ. لذا، يجب الاستعداد لهذه المرحلة عبر تصحيح ميزانيات الأسر، وعبر توزيعها على شرائح الدخل لاستخراج تضخّم الأسعار الفعلي وانعكاساته على كل شريحة. ثمة من سيعتبر أن الرقم الإجمالي لتضخم الاسعار هو المهم، رغم أن الأهمية تكمن في التفاصيل لأن النقاش في لجنة المؤشّر رهن بالتفاصيل وبموازين القوى بين العمال وأصحاب العمل والدولة. ميزان القوى ليس لمصلحة العمال، لأن ممثليه في اللجنة يصنّفون «خونة» بمفهوم مصالح العمال، وهم من صلب هذا النظام الذي يحابي أصحاب الرساميل وينتفع منهم.

لبنان يطلب 10 مليارات دولار من صندوق النقد

مفاوضات الذلّ

حفلة إنكار وجود الأزمة بين نهاية 2018 ومطلع 2019. اوقعت لبنان في أزمة أكثر عمقاً. ربما في بئر لا قعر له. بعد سنة ونصف على إعداد خطّة لإعادة هيكلة الدين العام، لجأت السلطة إلى حفلة من نوع ثانٍ: مفاوضات الذلّ مع صندوق النقد. ماذا يطلب الصندوق؟ ما هي شروطه؟

محمد وهبة

قبل نحو سنة ونصف السنة، نشرت «الأخبار» مقالاً عن إعداد وزارة المال خطة لإعادة هيكلة الدين العام. الخطة التي أشرف على إعدادها رئيس فريق برنامج الأمم المتحدة في الوزارة طلال سلمان ميّزت بين التصحيح الطوعي والتصحيح القسري. فهي انطلقت من وجود «نزيف مزدوج في موازنة الدولة واحتياطات مصرف لبنان»، لتشير إلى أن الإفلاس القسري قد ينطوي على «احتمال إفلاس قاس لبعض المصارف المحلية، وإضعاف الليرة اللبنانية لتخفيف الطلب على الدولار، وفرض قيود على حركة الأموال من أجل عدم هروب الودائع، وتنفيذ عملية هيركات على الودائع...»، وصولاً إلى احتمال «فرض وصاية صندوق النقد الدولي في حال الحاجة إلى تدخّله لإنقاذ ميزان المدفوعات لتأمين الحاجات الأساسية كالغذاء والأدوية والوقود». لذا، تقترح الخطة إطلاق عملية تصحيح طوعي «تفادياً للانهيار (الإفلاس القسري)، يجب خفض كلفة الدين بنحو 70% في السنوات الخمس المقبلة، وتحقيق فائض أولي يصل إلى 3 مليارات دولار سنوياً في عام 2022 وتحقيق نمو اقتصادي يتصاعد نحو 5% في عام 2022...».

باقي تفاصيل الخطة ليس ذات أهمية اليوم، بل المهم فيها هو ذلك التوجّه لتجنّب وصاية الصندوق، هي نفسها الوصاية التي بدأت تظهر في جولات التفاوض المذلّة للبنانيين وستذلّهم أكثر بشروط قاسية وبخسائر كبيرة.

حفلة الإنكار

أثارت عبارة «إعادة هيكلة الدين العام» في 10 كانون الثاني 2019 (انظر المقال: https://al-akhbar.com/Politics/264401) حالة نكران واسعة؛ أنكر وزير المال آنذاك علي حسن خليل وجود الخطة بالكامل، حتى أنه أنكر تصريحه لـ«الأخبار» بهذا الخصوص. لاحقاً عُقد لقاء في قصر بعبدا خُصّص لتعزيز هذه الحالة وإعلان التزام لبنان تسديد ديونه. وصل الأمر بوزير الاقتصاد رائد خوري إلى إعلان موقف مفاده التزام لبنان بتسديد ديونه «إلى الأبد».

وعلى هذا المسار، قرّرت قوى السلطة مواصلة الإنكار قولاً وفعلاً، على اعتبار أنّ سياسة التقشّف في مشروع موازنة 2020 سينقذها. فرفضت الإنصات لكلّ التقارير التي كانت تصدر عن جهات محلّية وغربية. طبعاً كان بعضها مغرضاً، لكنه كان نتيجة التغيرات التي ستطرأ على قيمة الخسائر المسجلة في ميزانية مصرف لبنان وإطفاء بعضها عبر طباعة العملة، أو نتيجة تغيرات سعر صرف الليرة، أو تغيرات سعر الذهب العالمي وارتباطه مباشرة بسعر الليرة الجديد... سنحاول قدر الإمكان تفسير كل واحد من البنود المذكورة.

- خسائر السياسات النقدية: الفرق كبير بين منهجية الاحتساب لدى الحكومة القريبة مما يعتمده صندوق النقد الدولي، ومنهجية الاحتساب لدى مصرف لبنان. فالأخير يعتقد أنه ليس لديه خسائر في هذا البند، بينما ترى الحكومة أن مجموع الخسائر يبلغ 10400 مليار ليرة، وصندوق النقد الدولي يعتقد أنها نحو 21000 مليار ليرة. السبب يعود إلى كون هذا البند يتألف من عدة بنود تفصيلية: ففي بند «الأصول الأخرى» يسجل سلامة كل كلفة تثبيت الليرة وكلفة الهندسات المالية ويضاف إليها بند «الأصول المكتسبة من عمليات القطع وأدوات مالية». في هذين البندين كل الخسائر المؤجلة بقيمة 71700 مليار ليرة. كذلك يتضمن بند السياسات النقدية أصول الذهب. يسجّل الذهب بالسعر العالمي الحالي، لكن لا تنفذ عملية التقييم بل تبقى دفترية. في هذا البند الطرفان يتصرّفان على أساس تقييم الذهب بين آخر عملية تقييم منفذة وبين التاريخ الحالي، وهو ما يحقق ربحاً لمصرف لبنان. الفرق في هذا البند بين الأطراف الثلاثة (مصرف لبنان، صندوق النقد، الحكومة) ناتج من كون كل واحد ينطلق من تاريخ مختلف عن الثاني. سلامة يبدأ من نهاية 2006، فيما انطلقت الحكومة وصندوق النقد الدولي من تاريخين آخرين، لذا فإن كل منهما يسجّل رقماً مختلفاً وبعيداً عن الآخر. كذلك، فإن الفرق في قيمة هذا البند متأتية أيضاً من كون الذهب مقوّم بالليرة اللبنانية، بينما عملية تحديد الخسائر تعتمد سعر الليرة على أساس 3500 ليرة، أي إن كل دولار ينطوي على 2000 ليرة إضافية سواء خسارة أم ربحاً. وفي حالة الذهب هو ربح.

يضاف إلى خسائر السياسات النقدية، الفروقات في حسابات رأس المال والمؤونات. الفوارق فيها طفيفة جداً بين الأطراف الثلاثة، خلافاً للفرق الواضح في البند المتعلق بكمية الخسائر المسموح الاحتفاظ بها بعد عملية شطب الخسائر وتوزيعها. صندوق النقد الدولي يعتبر أنه يجب زيادة رأس المال بقيمة 4900 مليار ليرة بعد شطب كل الخسائر، بينما الحكومة تعتقد أنه يمكن مصرف لبنان الاحتفاظ بنحو 13500 مليار ليرة لإطفائها لاحقاً.

- خسائر إعادة هيكلة الدين العام: الفرق في قيمة هذا البند بين الأطراف الثلاثة متّصلة بما يراه كل طرف. فعلى سبيل المثال، تعتقد الحكومة أنه يمكن التوصل إلى اتفاق مع الأطراف الخارجيين من أجل اقتطاع 75% من قيمة كل دولار موظّف في سندات اليوروبوند، و40% من قيمة كل ليرة موظّفة في سندات الخزينة باللليرة. في المقابل، يعتقد صندوق النقد الدولي أن الدائنين الأجانب لن يوافقوا على اقتطاع يفوق 60% على سندات اليوروبوند، بينما ستكون هناك موافقة على 60% على الدين بالليرة. لكن سلامة يعتقد أنه لا داعي لأي عملية اقتطاع، وأن أصوله كافية لتغطية الخسائر الأولية في النظام، فلا داعي لأي عملية اقتطاع.

- خسائر خفض قيمة العملة: تحتسب الاحتياطات على أساس سعر 3500 ليرة لكل دولار، لكن مصرف لبنان يضيف عليها الحساب الوهمي المسجل على الدولة اللبنانية بقيمة 16 مليار دولار، أي إنه يسجّل فرق قيمة الاحتياطات زائداً فرق قيمة الحساب الوهمي على اعتبار أن الدولة يجب أن تردّه إليه، وعلى اعتبار أن قيمة هذا البند هي أصول له مقابلها مطلوبات بقيمة تصل إلى 83 مليار دولار تعود للمصارف. هذه المطلوبات يتعامل معها مصرف لبنان على أساس القيمة الحالية أو ما يسمى (Present value) التي يتم احتسابها على أساس سعر سندات اليوروبوندز في السوق اليوم. وفي المقابل، تحتسب "الازار" قسم هذه المبالغ على اساس سعر أقل بكثير من حسابات سلامة، ليصبح الرقمان مختلفان وبعيدان جداً أحدهما عن الآخر.

في الخلاصة تصبح الخسائر متواضعة لدى الحكومة قياساً بحسابات الحكومة، وتصبح بعيدة جداً عن حسابات سلامة التي تشير إلى أرباح!

خسائر النظام المالي بنظر سلامة «أرباح»!

ثمة فروقات واسعة بين تقديرات حاكم مصرف لبنان رياض سلامة للخسائر، وتقديرات فريق الحكومة اللبنانية القريب جداً من تقديرات صندوق النقد الدولي. مقاربة الخسائر تتطلب عملياً منهجية واضحة، لأنها تتضمن متغيرات عديدة حساسيتها عالية تجاه التعامل معها. هذا الجدول يظهر الفروقات بين كل طرف، رغم أن الأرقام قد تتعدّل قليلاً نتيجة التغيرات التي ستطرأ على قيمة الخسائر المسجلة في ميزانية مصرف لبنان وإطفاء بعضها عبر طباعة العملة، أو نتيجة تغيرات سعر صرف الليرة، أو تغيرات سعر الذهب العالمي وارتباطه مباشرة بسعر الليرة الجديد... سنحاول قدر الإمكان تفسير كل واحد من البنود المذكورة.

- خسائر السياسات النقدية: الفرق كبير بين منهجية الاحتساب لدى الحكومة القريبة مما يعتمده صندوق النقد الدولي، ومنهجية الاحتساب لدى مصرف لبنان. فالأخير يعتقد أنه ليس لديه خسائر في هذا البند، بينما ترى الحكومة أن مجموع الخسائر يبلغ 10400 مليار ليرة، وصندوق النقد الدولي يعتقد أنها نحو 21000 مليار ليرة. السبب يعود إلى كون هذا البند يتألف من عدة بنود تفصيلية: ففي بند «الأصول الأخرى» يسجل سلامة كل كلفة تثبيت الليرة وكلفة الهندسات المالية ويضاف إليها بند «الأصول المكتسبة من عمليات القطع وأدوات مالية». في هذين البندين كل الخسائر المؤجلة بقيمة 71700 مليار ليرة. كذلك يتضمن بند السياسات النقدية أصول الذهب. يسجّل الذهب بالسعر العالمي الحالي، لكن لا تنفذ عملية التقييم بل تبقى دفترية. في هذا البند الطرفان يتصرّفان على أساس تقييم الذهب بين آخر عملية تقييم منفذة وبين التاريخ الحالي، وهو ما يحقق ربحاً لمصرف لبنان. الفرق في هذا البند بين الأطراف الثلاثة (مصرف لبنان، صندوق النقد، الحكومة) ناتج من كون كل واحد ينطلق من تاريخ مختلف عن الثاني. سلامة يبدأ من نهاية 2006، فيما انطلقت الحكومة وصندوق النقد الدولي من تاريخين آخرين، لذا فإن كل منهما يسجّل رقماً مختلفاً وبعيداً عن الآخر. كذلك، فإن الفرق في قيمة هذا البند متأتية أيضاً من كون الذهب مقوّم بالليرة اللبنانية، بينما عملية تحديد الخسائر تعتمد سعر الليرة على أساس 3500 ليرة، أي إن كل دولار ينطوي على 2000 ليرة إضافية سواء خسارة أم ربحاً. وفي حالة الذهب هو ربح.

- خسائر السياسات المالية: الفروقات في حسابات رأس المال والمؤونات. الفوارق فيها طفيفة جداً بين الأطراف الثلاثة، خلافاً للفرق الواضح في البند المتعلق بكمية الخسائر المسموح الاحتفاظ بها بعد عملية شطب الخسائر وتوزيعها. صندوق النقد الدولي يعتبر أنه يجب زيادة رأس المال بقيمة 4900 مليار ليرة بعد شطب كل الخسائر، بينما الحكومة تعتقد أنه يمكن مصرف لبنان الاحتفاظ بنحو 13500 مليار ليرة لإطفائها لاحقاً.

- خسائر إعادة هيكلة الدين العام: الفرق في قيمة هذا البند بين الأطراف الثلاثة متّصلة بما يراه كل طرف. فعلى سبيل المثال، تعتقد الحكومة أنه يمكن التوصل إلى اتفاق مع الأطراف الخارجيين من أجل اقتطاع 75% من قيمة كل دولار موظّف في سندات اليوروبوند، و40% من قيمة كل ليرة موظّفة في سندات الخزينة باللليرة. في المقابل، يعتقد صندوق النقد الدولي أن الدائنين الأجانب لن يوافقوا على اقتطاع يفوق 60% على سندات اليوروبوند، بينما ستكون هناك موافقة على 60% على الدين باللليرة. لكن سلامة يعتقد أنه لا داعي لأي عملية اقتطاع، وأن أصوله كافية لتغطية الخسائر الأولية في النظام، فلا داعي لأي عملية اقتطاع.

- خسائر خفض قيمة العملة: تحتسب الاحتياطات على أساس سعر 3500 ليرة لكل دولار، لكن مصرف لبنان يضيف عليها الحساب الوهمي المسجل على الدولة اللبنانية بقيمة 16 مليار دولار، أي إنه يسجّل فرق قيمة الاحتياطات زائداً فرق قيمة الحساب الوهمي على اعتبار أن الدولة يجب أن تردّه إليه، وعلى اعتبار أن قيمة هذا البند هي أصول له مقابلها مطلوبات بقيمة تصل إلى 83 مليار دولار تعود للمصارف. هذه المطلوبات يتعامل معها مصرف لبنان على أساس القيمة الحالية أو ما يسمى (Present value) التي يتم احتسابها على أساس سعر سندات اليوروبوندز في السوق اليوم. وفي المقابل، تحتسب "الازار" قسم هذه المبالغ على اساس سعر أقل بكثير من حسابات سلامة، ليصبح الرقمان مختلفان وبعيدان جداً أحدهما عن الآخر.

في الخلاصة تصبح الخسائر متواضعة لدى الحكومة قياساً بحسابات الحكومة، وتصبح بعيدة جداً عن حسابات سلامة التي تشير إلى أرباح!

	الحكومة	صندوق النقد الدولي	مصرف لبنان
خسائر السياسات المالية	**(10,200)**	**(41,800)**	**11,300**
الأصول الأخرى	(66,000)	(66,000)	(66,000)
الذهب (إعادة تقييم: على أساس تطور الأسعار وسعر الصرف 3500)	36,500	14,200	47,200
رأس المال + المؤونات	5,600	5,600	6,300
Seignorage		9,300	23,800
خسائر مسموح الاحتفاظ بها في رأس المال	13,700	(4,900)	
خسائر إعادة هيكلة الدين	**(33,500)**	**(63,200)**	**–**
	75% على سندات اليوروبوندز 40% على سندات الليرة	هيركات 60% على سندات اليوروبوندز 60% على سندات الليرة	لا هيركات
خسائر خفض العملة	**(77,600)**	**(50,800)**	**37,700**
الأصول			98,000
المطلوبات			(60,000)
المجموع	**(121,300)**	**(155,800)**	**49,300**

سلسلة المسؤولية بين «المركزي» والمصارف

تقترح المصارف أن يُنشأ صندوق توضع فيه أصول الدولة من مرفأ ومطار وكازينو وميدل إيست وشركتي الخلوي وأراضي... وأن يُصدر هذا الصندوق سند دين بقيمة 40 مليار دولار لتغطية الخسائر التي ستُنقل إليه من مصرف لبنان، وبالتالي لن تبقى هناك خسائر لينقلها مصرف لبنان إلى المصارف. بكل بساطة ستموّل الخسائر بالمال العام. لجوء المصارف إلى هذا الطرح، يأتي انطلاقاً من كونها تنأى بنفسها وبمصرف لبنان عن مسؤولية تحمّل الخسائر، وتلقيها على عاتق الخزينة. وبهذا المعنى، فإن الخزينة هي أموال المكلفين وحقوقهم على الدولة التي تموّل منها عمليات الاستثمار والتطوير للمصلحة العامة. فما هي سلسلة المسؤولية في هذه الحال بحسب النقاشات التي جرت في جلسة غير معلنة عقدت في مجلس النواب يوم الجمعة الماضي؟

- المصارف اشترت سندات خزينة صادرة عن الخزينة من دون أي ضمانات أو رهن لتغطيتها. لذا، ليس هناك أي مبرّر يتيح للمصارف الحصول على أصول الدولة مقابل الخسائر في هذه السندات. المصارف وظّفت الأموال وخسرتها، وعليها أن تتحمل نتيجة عملية التوظيف هذه التي أدّت إلى تبديد ودائع الزبائن.

- مصرف لبنان، بوصفه الهيئة الناظمة للقطاع المصرفي، شارك المصارف في اللعبة نفسها. فبدلاً من أن يحدّد لها سقوف التوظيف وآليات إطفاء الخسائر، ويمنعها من مراكمة المزيد من الخسائر، ساهم في تبديد ودائع الزبائن من خلال تشجيع المصارف على اقتراض هذه الأموال من الزبائن وإغرائها بفوائد باهظة لتقوم المصارف بدورها بتوظيفها لديه بعوائد كبيرة أيضاً لا يزال يسدّدها من ميزانيته. ولكنه بدلاً من الحفاظ على الأموال، استعملها لتمويل عمليات تثبيت سعر الصرف ولتسديد الفوائد للمصارف.

- مصرف لبنان والمصارف اشتريا سندات خزينة بالدولار رغم معرفتهما الكاملة بنسبة المخاطر عليهما، وهذا ما بات واضحاً للجميع من خلال تصنيف الدين السيادي الصادر عن وكالات التصنيف الدولية. هذه الوكالات خفّضت تصنيف ديون لبنان السيادية على مراحل زمنية مختلفة، لكن مصرف لبنان والمصارف استمرّا في توظيف أموالهما فيها.

رسم بياني

جفاف الدولار: المحفّزات والنتائج

تصريحات الأمين العام لجمعية المصارف مكرم صادر، وتقديره لسعر صرف الدولار قد تكون «نكتة الموسم». هو يرى أن سعر الدولار الفعلي يجب أن يتراوح اليوم بين 2200 ليرة و2300 ليرة انطلاقاً من حساباته القائمة على أساس الميزان الجاري. خيال. صادر دفاعاً عن المصارف. واسع جداً. فهو على الأرجح يعتقد أن «الليرة بخير»، كما ردّدها الحاكم رياض سلامة ومن بعده رئيس جمعية المصارف سليم صفير. ولعلّه يعتقد أن سعر الدولار منفوخ اليوم إلى 5600 ليرة بسبب مضاربات يقودها صرافون غير مرخصين و«مضاربجية» من الناس العاديين. وقد يظنّ الكثيرون من السذّج أن السعر سيتراجع بمجرّد وقف هذه المضاربات. فما هي الأسباب الفعلية التي تدفع سعر الدولار إلى الارتفاع؟

منذ فترة طويلة يعمل مصرف لبنان على تجفيف السيولة من الأسواق. فهو امتصّ الدولارات التي كانت المصارف تحملها في حساباتها الخارجية قبل انفجار الأزمة عبر هندسات مالية مكلفة جداً انطلقت في 2016 واستمرت لاحقاً. وعندما انفجرت الأزمة وزاد الطلب على الدولار النقدي، صار مصرف لبنان يعمل على امتصاص الدولارات التي يحوّلها المغتربون إلى أسرهم في لبنان عبر شركات التحويل الإلكتروني. كما أنه ثبت في تحقيقات القضاء مع الصرافين ومع مدير العمليات النقدية في مصرف لبنان، تدخّله في السوق النقدية شارياً للدولار من الصرافين وبائعاً لهم أيضاً. كذلك، فإنه اليوم يعمل على سحب السيولة من السوق عبر هندسات واضحة للعيان لدى بعض المصارف: كل دولار نقدي يساوي 2,5 مرة الدولار المصرفي. بمعنى أن الدولار النقدي الذي يُصنّف حرّاً أو طازجاً، لديه قيمة فعلية أعلى مرتين ونصف المرّة من الدولار العالق في المصارف والمسجون بالقيود الاستنسابية وغير النظامية التي تمارسها المصارف ضدّ الزبائن. من يموّل هذه العملية، وما علاقتها بسعر الصرف؟ مصرف لبنان يموّلها. فالمصارف تشتري الدولارات النقدية من الزبائن مقابل شيكات مصرفية بالدولار، وهذه الأخيرة لا يمكن سحبها، بسبب القيود المصرفية، إلا بالليرة اللبنانية على سعر 3000 ليرة للدولار، وذلك استناداً إلى تعميم صادر عن مصرف لبنان يقضي بمنح الزبائن 5000 دولار شهرياً باللليرة على سعر السوق المحدّد اليوم بـ3000 ليرة مقابل الدولار.

لذا، فإنّ عملية تجفيف السوق من الدولارات، تأتي في وقت يسجّل فيه القطاع الخاص طلباً واسعاً على الدولار من أجل تمويل عمليات استيراد، وهي تؤدّي حتماً إلى رفع سعر الدولار مقابل الليرة. وبما أن مصرف لبنان يواصل طباعة النقد بهدف تمويل النسخة الأحدث من الهندسات المالية ومحاولة إطفاء الخسائر عبر الطباعة... فإن هذه العوامل أدّت أيضاً إلى زيادة الضغوط على الليرة ورفع سعر الدولار.

يحلو لبعض السياسيين، اتهام السوق السورية بسحب الدولارات من السوق اللبنانية، لكنهم لا يعلمون حجم التبادلات المهرّبة بين البلدين، وليست لديهم فكرة عن آليات التعامل بينهما ولا عن الأسعار والمحفّزات... لكنهم يفضّلون اللجوء إلى أقصر الطرق من أجل تبرير سباق سياسي ما أو تحفيز جمهور ما. لكنهم يتعامون عن أن مصرف لبنان يزيد خسائره بسبب هذه الهندسات التي يسجّل خسائرها في بند «الأصول الأخرى». هذا البند سجّل زيادة بقيمة 16399 مليار ليرة في الأشهر الخمسة الأخيرة لتصبح قيمة التراكمية 50639 مليار ليرة. وفي المقابل انخفضت موجودات مصرف لبنان بقيمة 1066 مليار ليرة في الأسبوعين الأخيرين من شهر أيار الماضي. هذا يدلّ على أن التحويلات التي تأتي من الخارج ليست كافية لتأمين تمويل السلع المدعومة ما دفع سلامة إلى استعمال احتياطاته لتعويض النقص في التمويل بينما يواظب على طبع العملة وتجفيف السيولة بالدولار. لكل هذه الأسباب سعر الدولار يرتفع. أما «إلى أين؟»، فلا أحد يمكنه التقدير أو حتى التنبؤ. فالمسألة تتعلق بعوامل نفسية وسياسية واقتصادية واجتماعية متقلّبة ومتغيّرة ومرتبطة بخيارات تمارسها الأطراف المعنية. هناك مجموعة خيارات، لكن ليس بينها ما يوحي بأن السعر إلى انخفاض.

تطور بند «الاصول الاخرى» حيث تسجل كلفة تثبيت الليرة والهندسات المالية

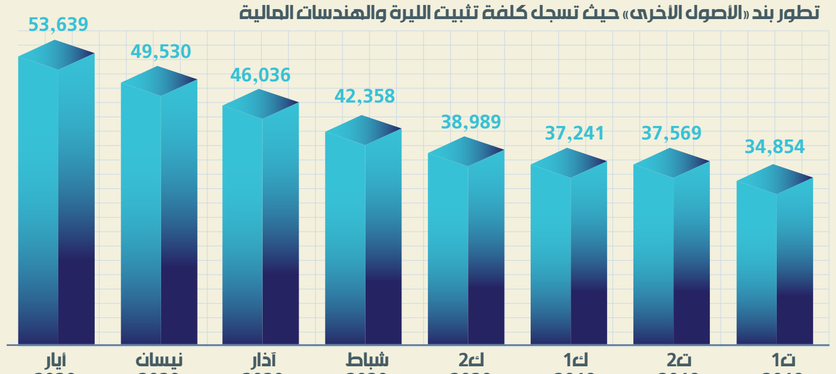

المصدر: مصرف لبنان

3 شروط مسبقة: توحيد سعر الصرف، تحديد الخسائر ومسار توزيعها، قانون كابيتال كونترول

شروط لاحقة: إعادة هيكلة القطاع العام وإلغاء كلّ أنواع الدعم بما في ذلك دعم استيراد السلع

ودائع قصيرة الأجل وتركز مرتفع فيها. «مصرف لبنان أعطى حوافز لتشجيع إطالة آجال الودائع، ووضع قيوداً على السحوبات».

كارثة الشروط المسبقة

عبارة الحاكم رياض سلامة الشهيرة والتي كرّرها كثيرون من بعده «الليرة بخير»، لم تدم أكثر من بضعة أشهر على موسم صيف سياحي واعد ومعالجة الكهرباء وقرب التنقيب عن النفط... وتمحورت نقاشات الحكومة آنذاك حول تصفير خدمة الدين العام من خلال هندسة مالية مع مصرف لبنان تتضمن إصدار سندات خزينة يكتتب فيها المصرف المركزي بقيمة 11 ألف مليار ليرة بفائدة صفر في المئة.

وفي موازاة ذلك، واصل سلامة الهندسات المالية التي أطلق بدايتها في منتصف 2016 حتى صارت المصارف تعرض على الزبائن فوائد بمعدل 40% على وديعة بقيمة 20 مليون دولار تجدّد لثلاث سنوات.

ومن أبرز التحذيرات، ما ورد في تقرير أعدّته المفوضية الأوروبية محذّرة من مخاطر أزمة ثلاثية: نقدية، مصرفية، دين عام. يومها قالت المفوضية، إن تحرير سعر صرف الليرة مقابل الدولار، يهدّد القطاع المصرفي بفعل ثلاثة عناصر أساسية: عدم التطابق بين آجال توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان الطويلة الاستحقاقات، مقابل حتى تضاعف سعر صرف الدولار في السوق الموازية أكثر من ثلاث مرّات. وعلى وقع التظاهرات، باشرت السلطة بتحديد الخسائر بالتعاون مع شركة «لازار» ما أطلق معركة مريرة حول توزيعها، وأعدّت خطة بأمال «خرافية» لاستدانة نحو 10 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي، أي أكثر من 15 ضعف حصة لبنان التي يمكن سحبها من الصندوق.

خلاصة المفاوضات بين ممثلي لبنان وصندوق النقد الدولي، تشير إلى أن الآتي سيكون أسوأ بكثير انطلاقاً من أن معركة توزيع الخسائر لا تزال في بداياتها وسط نفوذ قوي للمصارف بدعم غير محدود من سلامة، ومن أن شروط الصندوق ستكون قاسية وصعبة جداً وتنطوي على تداعيات اجتماعية لا تُحتمل.

عملياً، تعدّ المرحلة الأولى من المفاوضات مع الصندوق، مرحلة تشخيص يقوم بها هذا الأخير من أجل تحديد خياراته التي سيرفعها ممثّلو الصندوق إلى المجلس التنفيذي، حيث يبنى عليها لتحديد قيمة المبلغ وأقساطه وشروط الصندوق المسبقة واللاحقة.

الشروط المسبقة هي البنود الرئيسية التي يطلب الصندوق التزام لبنان بها قبل تسديد الدفعة الأولى، وهي ثلاثة كما وردت في جولات التفاوض مع ممثلي الصندوق: فرض كابيتال كونترول، توحيد سعر صرف الليرة مقابل الدولار، تحديد الخسائر المالية ومسار توزيعها.

مشروع الكابيتال كونترول سياتي لزوم ما لا يلزم وسيشكّل فقط حماية للمصارف من نتائج الدعاوى التي قد ترفعها الجهات المتضررة من القيود التي تمارسها المصارف منذ تشرين الأول بشكل استنسابي على عمليات السحب والتحويل. لكن المشكلة الأساسية تكمن في توحيد سعر الصرف. فهذا يعني تحرير سعر الليرة مقابل الدولار على أعلى سعر سوقي، قياساً بما حصل مع مصر عندما اتفقت مع الصندوق على برنامج تمويلي. توحيد سعر الصرف ستكون تداعياته الاقتصادية والاجتماعية كارثية على مداخيل اللبنانيين وعلى عقود القطاع الخاص وعقود الإيجارات، وعلى أسعار السلع المستوردة التي توازي 80% من استهلاك هذه السلع. سيدفع المقيمون في لبنان ثمناً باهظاً لهذا التوحيد من دون أيّ ضمانات بأن سعر الصرف سيستقرّ سريعاً ضمن هوامش ضيّقة، بل قد تبقى تقلباته الواسعة لفترة طويلة.

أمّا مسألة تحديد الخسائر، فهي المعركة الكبرى، ليس فقط مع صندوق النقد، بل بين الأطراف اللبنانية. ففيما ترى الحكومة، ويوافقها صندوق النقد على أن آلية احتساب الخسائر تشير إلى أن الخسائر توازي 121 ألف مليار ليرة، فإن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة يرى أنه يمكن ترحيل الخسائر للسنوات المقبلة وإطفاؤها تدريجياً من خلال طبع المزيد من الليرات لتسديد قيمتها. وهو لا يرى أن هناك داعياً لأيّة آلية تعتمدها الحكومة والتي يوافق عليها صندوق النقد الدولي، لذا اقترح أن تُصدر المصارف سندات خزينة مؤبّدة تُعرض على المودعين لشرائها بقيمة ودائعهم، إلّا أنه في حال عدم رغبة المودعين بشراء هذا النوع من السندات، فإنّ مصرف لبنان سيطبع المزيد من العملة لشرائها وبالتالي تعويم أصول المصارف المفلسة من دون أن يعالج مشكلة المطلوبات بالدولار في ميزانياتهم.

خطوة كهذه، ستؤدي إلى طلب هائل على الدولار وترفع سعره مقابل الليرة بأضعاف ما هو عليه اليوم، من دون أن تعالج مشكلة المطلوبات بالدولار في ميزانيات النظام المالي، أي إنها لا تؤدي إلى إطفاء الخسائر بالدولار، وبالفعل، هذا ما قاله صندوق النقد الدولي لسلامة في واحدة من جلسات التفاوض: إذا كنت تريد اتّباع هذه المنهجية في تحديد وإطفاء الخسائر، فإن سعر الدولار قد يصل إلى 10,000 أو 20,000 ليرة. كذلك أوضح ممثلو الصندوق بعد اطلاعهم على «خطة المصارف»: «نكون كرماء جداً إذا اعتبرناها خطة».

الشروط اللاحقة

وبعد إعلان لبنان التزامه بهذه الشروط وبدء العمل على تنفيذها، وبعد موافقة المجلس التنفيذي على حجم البرنامج والقرض الذي سيُمنح للبنان، يسدّد الصندوق الدفعة الأولى بقيمة لا تتجاوز مليار دولار. ثم تأتي لائحة ثانية من الالتزامات المطلوبة من لبنان وأبرزها مجموعة إصلاحات في القطاع العام تنطوي على: إعادة هيكلة القطاع العام بما فيها نظام التقاعد، وإلغاء جميع أنواع الدعم سواء من الخزينة أو دعم العملة باحتياطات مصرف لبنان من العملات الأجنبية، بما يعنيه ذلك من رفع تعرفة الكهرباء وتحرير سعر البنزين بالمطلق، ورفع الدعم عن الخبز. الدعم الوحيد المسموح هو دعم الفقراء بشكل مباشر وضمن حدود واضحة وعلى الأرجح تكون ضيّقة كنسبة من الموازنة.

هذه الدفعة من الشروط ستطيح بالقطاع العام؛ رواتب وتعويضات موظفي القطاع العام من جيش وقوى أمنية وأساتذة وإداريين ومتعاقدين وسواهم، ثم ستكمل مسيرها للإطاحة على المتقاعدين. الإصلاحات في هذا المجال قد تكون مطلوبة، لكن الخلل، أصلاً، ناتج عن نظام زبائني قائل للوظائف يدفع اللبنانيين نحو الوظائف العامة إذا توافرت لهم «الواسطة» أو نحو الهجرة. وبمعزل عن أهمية وضرورة إصلاح القطاع العام، فإن ضحايا النظام الزبائني، سيدفعون الكلفة مرّة ثانية بسبب إفلاس هذا النظام وفساده.

أما إلغاء الدعم، فسيؤدي إلى تورّم أكلاف الإنتاج تبعاً لسعر الصرف المعتمد. فالسلع التي يدعم مصرف لبنان استيرادها، مثل البنزين والمازوت والغاز والدواء والقمح والمستلزمات الطبية، سترتفع أسعارها بشكل جنوني. أمّا السلع المدعومة من الخزينة مباشرة، فهي الأخرى سيكون لها مفاعيل قاسية على مداخيل اللبنانيين، ولا سيما فاتورة الكهرباء.

الإصلاحات النقدية
مقاربة الحكومة متسرّعة ونظريّة

علي عودة *

رغم مرور شهر ونصف على إقرار خطة الحكومة للإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي والمصرفي، فإنها لا تزال حبراً على ورق، ولم تظهر حتى الآن أي بوادر للبدء بالتطبيق العملي للإجراءات المطروحة في الخطة. وفي ما خصّ الإصلاحات النقدية والمصرفية تحديداً، لم تقدّم الخطة الآليات والإجراءات التنفيذية لها، ولا المدى الزمني للتنفيذ أو التواريخ التقديرية لبدء التنفيذ.

- أولاً: يُلاحظ أن مقترحات الخطّة للإصلاح النقدي تستند إلى نظريات أكاديمية لا يمكن الجزم بمدى انطباقها عملياً. فعلى سبيل المثال، وفي معرض شرح نيّة الحكومة اعتماد سعر صرف أكثر مرونة، والانتقال من نظام سعر الصرف الثابت الى نظام سعر الصرف العائم، تُورد الخطة أن مصرف لبنان سوف يُطبّق سياسة صرف تضمن أن سعر الصرف الأجنبي سيعكس الفرق في التضخم بين الليرة والعملات الأساسية. ونستند هنا الى النصّ باللغة الإنكليزية للخطة بسبب الأخطاء وعدم الوضوح في النص المترجم باللغة العربية: BdL will implement an exchange rate policy that will ensure that adjustable FX rate will reflect inflation differential with major currencies. وعليه، فبحسب الخطة، سوف يتعدّل سعر صرف الليرة مقابل العملات الأساسية بحسب الفرق في معدلات التضخم بين لبنان والدول صاحبة العملات الأساسية (كالولايات المتحدة ومنطقة اليورو وبريطانيا وكندا وغيرها). يستند هذا المنطق الى نظرية Purchasing Power Parity Theory التي تشير إلى أنّ سعر الصرف بين العملات يتحدّد (فقط) بنتيجة الفرق في معدلات التضخم بين الدول. وعدا عن أنها نظرية تظلّ قابلة للدعم أو الدحض، فهي لا تستطيع «تفسير» التغيّر في سعر الصرف، لأنها تُهمل جميع العوامل الأخرى التي تؤثّر في قيمة العملة، كالفرق في معدلات الفوائد على العملات، والفرق في النموّ الاقتصادي للدول، ووضعية الحساب الخارجي للدولة، والصدمات الاقتصادية والسياسية التي تتعرض لها الدولة وغيرها. هكذا، تقترح خطة الحكومة اعتماد نظام سعر صرف جديد يستند إلى نظرية بدائية ومقاربة أحادية، بدلاً من الاستناد الى إطار متطوّر وقابل لتطبيق نظام سعر الصرف يأخذ في الاعتبار جميع المتغيرات الواردة أعلاه، على أن يتكامل هذا الإطار مع الإجراءات الإصلاحية الأخرى الهادفة إلى تخفيف العجز في ميزان التجارة والحساب الجاري وميزان المدفوعات.

- ثانياً: أشارت الخطة إلى خفض قيمة الليرة (Devaluation) مقابل الدولار، وبالتالي زيادة سعر الصرف الرسمي إلى 3500 ليرة خلال عام 2020، على أن تنخفض قيمة الليرة (Depreciate) بنسبة 5% سنوياً حتى عام 2024 ليبلغ سعر الصرف 4297 ليرة للدولار، وأن يتحقّق الاستقرار في سعر الصرف بعد ذلك، بناءً على تصحيح عجز الحساب الجاري وإعادة هيكلة الاقتصاد. يثير هذا الأمر سؤالاً: بمعزل عن احتمال حصول انفلات في سعر الصرف الرسمي نتيجة تضخم أسعار السلع الأساسية المستوردة. إن التحول المفاجئ لتسعير الطحين والمشتقات النفطية والأدوية إلى سعر الصرف الجديد، في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية ومعدلات البطالة والفقر غير المسبوقة، سيؤدّي إلى انفجار اجتماعي. لذا، يجب الانتقال من

> **رغم وجود نقاط جيدة في خطة الحكومة إلا أنها بحاجة إلى مراجعة جدّية وإسناد الإصلاحات إلى أطر عملية ثم اعتماد سياسات ملائمة وقابلة للتطبيق**

لغاية عام 2024، ما سيؤدي إلى استمرار تراجع قيمتها حتى ذلك التاريخ؟ ويستتبع ذلك سؤالاً آخر: هل أخذ واضعو الخطة بالاعتبار احتمال زيادة سعر الصرف بين 2021 و2024 بأكثر من 5%؟ وما هي الخطة لمواجهة ذلك؟ هل ستكون لدى مصرف لبنان إمكانية التدخل في السوق ومنع ذلك؟ قد يكون ذلك صعباً جداً!

- ثالثاً: بالعودة إلى سعر الصرف الرسمي الجديد لعام 2020 وما بعده، هل سيُطبّق على جميع القطاعات الاقتصادية وجميع المستوردات من دون استثناء؟ أم سيستمر الاعتماد على «الدولار المدعوم» للمستوردات الأساسية؟ تُشير الخطة الإصلاحية إلى أن الحكومة ومصرف لبنان سوف يواصلان إيلاء الاهتمام للمستوردات ذات الأولوية، لكن من دون شرح كيفية ذلك. فهل سيكون ذلك فقط عبر تأمين الدولار للمستوردات الأساسية، أم عبر تأمينه بسعر مدعوم؟ إن لبنان ليس حالة فريدة لناحية وجود سعرين للصرف أو ما يُسمى بسعر الصرف المزدوج (Dual exchange rate) الذي اعتُمد في العديد من الدول التي واجهت صدمة في سعر صرف عملاتها بهدف منع تضخم أسعار السلع الأساسية المستوردة. إن التحول المفاجئ لتسعير الطحين والمشتقات النفطية والأدوية إلى سعر الصرف الجديد، في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية ومعدلات البطالة والفقر غير المسبوقة، سيؤدّي إلى انفجار اجتماعي. لذا، يجب الانتقال من اعتماد الدولار المدعوم للسلع الأساسية إلى السعر الرسمي بشكل تدريجي، وذلك توازياً مع تحسّن الأوضاع الاقتصادية وتراجع معدلات البطالة.

- رابعاً: ربما الأهم بين جميع بنود الخطة الإصلاحية، ما يتعلق بالسياسة النقدية المُقترحة لمصرف لبنان. تورد الورقة أنه بعد استقرار الأوضاع الاقتصادية، سيقوم مصرف لبنان باعتماد سياسة نقدية تُركّز على استهداف القاعدة النقدية (Monetary targeting) كبديل من السياسة المعتمدة منذ عام 1993، وهي استهداف سعر الصرف (Exchange rate targeting). تهدف السياسة المقترحة، إلى قيام المصرف المركزي بالتأثير على معدلات التضخّم والنموّ الاقتصادي عبر تحقيق نسب محددة من النموّ للكتلة النقدية M1 أو M2. لا شكّ في أنه يجب تغيير أهداف السياسة النقدية في لبنان، والتحوّل من سعر الصرف الثابت إلى سعر صرف مرن يتحدّد (ضمن ضوابط) عبر آليات العرض والطلب ويعكس وضعية المتغيرات الاقتصادية الكلية. ولكن هل السياسة النقدية البديلة المطروحة هي ملائمة فعلاً للبنان؟ إن دولرة الاقتصاد اللبناني عالية جداً ووجود عملتين في التداول يؤديان إلى وجود كتلتين نقديتين في السوق، واحدة بالليرة، وأخرى بالدولار. يمكن مصرف لبنان التحكم في الكتلة النقدية بالليرة على عكس الكتلة النقدية بالدولار. وقد تضاءلت قدرة مصرف لبنان على التأثير بالكتلة النقدية بالدولار نظراً إلى تداول جزء مهم منها خارج القطاع المصرفي بعد 17 تشرين 2019.

كما أنه مع فتح المطار، فإنه يتوقع دخول كميات متزايدة من الدولار إلى لبنان مع القادمين، إلا أنها لن تدخل إلى النظام المصرفي بسبب فقدان الثقة. لذا، فإن قدرة مصرف لبنان على التأثير بالكتلة النقدية بالدولار قد انخفضت فعلاً وستنخفض أكثر. وكلما ازداد حجم الكتلة النقدية بالدولار خارج النظام المصرفي، سينخفض تأثير تحكّم مصرف لبنان في الكتلة النقدية بالليرة على التضخّم.

الخلاصة، إن الطلب المحلّي لن يكون مدفوعاً بالكتلة النقدية بالليرة فقط، بل كذلك بالكتلة النقدية بالدولار، ما يؤدي إلى عدم القدرة على تحقيق معدلات التضخّم المستهدفة. إن الشرط الأساسي لنجاح سياسة الاستهداف النقدي هو وجود علاقة قوية وموثوقة بين المتغيرات المستهدفة (التضخم والدخل) وبين إجمالي النقد المستهدف (Targeted monetary aggregate)، وهو أمر غير متوافر في لبنان. مع الإشارة كذلك إلى أن عدداً كبيراً من الدول المتقدمة والنامية تخلّى عن هذه السياسة بسبب فشلها في تحقيق الأهداف المنشودة.

قد يكون البديل هو اعتماد سياسة «استهداف التضخم» (Inflation targeting) مباشرة، بما أن ضبط التضخّم هو هدف الحكومة. ضمن هذه السياسة يمكن اعتماد مروحة أوسع من الأدوات النقدية بدلاً من التركيز على الكتلة النقدية فقط. ومع الأخذ بالاعتبار التعقيدات العديدة والقيود الكبيرة والهوامش المحدودة للسياسات خلال عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية والمالية الشاملة، فإن سياسة استهداف التضخّم تعطي مصرف لبنان حريّة أكبر لتحقيق هدف ضبط التضخّم. طبعاً مع التكامل مع السياسات الحكومية، ومنها تحديداً ما ورد أعلاه بالنسبة إلى التحوّل التدريجي من اعتماد سعر الدولار المدعوم إلى سعر الدولار الرسمي للسلع الأساسية المستوردة. وبعد تحقيق الإصلاح النقدي والمصرفي الشامل، يستمر مصرف لبنان في اعتماد هذه السياسة عبر أدوات نقدية أخرى، كمعدلات الفائدة وعمليات السوق المفتوحة، حتى في ظل استمرار الدولرة.

رغم وجود نقاط جيدة في الخطة الإصلاحية الحكومية، إلا أنها بحاجة الى مراجعة جدّية لأنها تتضمن العديد من المقاربات المتسرّعة، وخصوصاً أنها تعرض اليوم على صندوق النقد الدولي. يجب إسناد الإصلاحات إلى أطر عملية وليست نظرية فحسب، ثم اعتماد سياسات ملائمة وقابلة للتطبيق في لبنان وتحقّق الأهداف المطلوبة.

* أستاذ جامعي

وجهات نظر

معركة تحرير الاقتصاد

رامي عبّود

منذ بدأت عجلة الانهيار الاقتصادي في لبنان، يربط السواد الأعظم من الخبراء والمنظرين الذين يتوالون على شاشات التلفزة هذه الأزمة الاقتصادية بفساد الصفقات والتلزيمات بالتراضي والأموال المنهوبة. وانعكس هذا التشخيص للمشكلة بشكل واضح وجليّ عند الرأي العام اللبناني الذي بات كلّما سُئل عن رأيه بالأزمة الحاصلة لا يردّد سوى عبارة «ما سرقوهن للمصريّات».

بالطبع إنّه تشخيص خاطئ، وكأنّه يعبّر عن أن الذي أوصلنا إلى الانهيار هو فساد أشخاص وليس فساد نظام. أو أنّه إذا تم استرداد الأموال المنهوبة سيعود الانهيار الاقتصادي أدراجه، وبالتالي ستعود أوضاع الناس المعيشية إلى سيرتها الأولى قبل الأزمة. الحقيقة أن جوهر الفساد في لبنان يكمن في البنية الاقتصادية التي تم بناؤها في عام 1992، أي عند تشكيل حكومة رفيق الحريري الأولى.

ما تم إرساؤه منذ ذلك التاريخ، هو بنية اقتصادية غير منتجة قائمة على مجموعة من السماسرة والكسالى، أي ما يُعرف بالاقتصاد الريعي الذي يتّكل بشكل تام على المنظومة الغربية التي تتزعّمها الولايات المتحدة الأميركية. وفي النتيجة، فإن أغلب احتياجات المجتمع اللبناني، والتي يقدّرها الخبراء بـ80% من مجمل احتياجاته، أصبحت تُستورد من الخارج. ما رفع بشكل جنوني كميّات الدولار التي تخرج من لبنان، وهو مكمن المعضلة التي يقبع فيها البلد اليوم.

ذلك جاء، نتيجة الشروع بخطوتين أساسيّتين: زيادة أسعار الفوائد بشكل جنوني على الودائع التي ذهبت كلّها لتمويل الاستيراد وديوناً على الدولة. وتثبيت سعر صرف الدولار على مستوى وهمي هو في الحقيقة مضخّم مقارنة بقيمة الليرة اللبنانيّة الحقيقية، الأمر الذي سهّل أكثر وأكثر التوجّه الى الاستيراد. هذان الأمران جذبا رؤوس أموال تموّل الاستيراد مما دمّر القطاعات الإنتاجية في البلد وخصوصاً الصناعة والزراعة بشكل ممنهج والذي جعل البلد بكلّه وكلكله مرهوناً بتدفق الدولارات عليه، أي مرهوناً برضى الولايات المتّحدة الأميركية. هذا يعني أنّه حتّى لو أن الذين تسلّموا السلطة من التسعينات إلى اليوم لم ينخرطوا في عمليات الفساد لكنّا وصلنا إلى الأزمة نفسها في ظل هذه البنية الاقتصادية، علماً بأن كل الأموال المنهوبة لا تساوي عشر الأموال التي صُرفت في الاستهلاك. بينما، لو أن السياسة الاقتصادية التي صيغت في التسعينات كانت مبنيّة على أسس إنتاجية لتُعزّز القطاع الإنتاجي لتدفقت دولارات كثيرة إلى لبنان عبر التصدير.

وما الفساد الذي يتحدّث عنه المنظّرون على شاشات التلفزة إلا نتيجة وعارض من عوارض البنية الاقتصادية المشؤومة. وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن بعض من ينظّر لهذا التشخيص يريد من خلال ذلك حرف المسار الإصلاحي الحقيقي الذي يقوده حزب الله إلى مسار تآمري عليه من خلال الترويج لسرديّة أن حلفاءَ الحزب فاسدون، والحزب يحميهم، والفساد هذا هو المسؤول بالدرجة الأولى عن الأزمة الاقتصادية. فالنتيجة أن وجود حزب الله يشكّل عائقاً أمام أي محاولة إصلاح.

بينما المعركة الحقيقية اليوم هي في نقل الاقتصاد اللبناني من كسالته وريعيته إلى اقتصاد منتج يخفض الطلب على الدولار إلى حدّه الأدنى ويجلب في الوقت ذاته دولارات جديدة عبر التصدير. وأولى الخطوات في هذا المسار هي فك الحصار الأميركي عن حدودنا الشمالية والشرقية لفتح أسواق جديدة يصرّف فيها إنتاجنا الوطني المحتمل.

هي باختصار معركة التحرير الاقتصادي. لا تقلّ أهميّة هذه المعركة عن معركة التحرير من الاحتلال العسكري. هي معركة تحرير الاقتصاد اللبناني من الهيمنة الأميركية التي تنتهج سياسة تجويع اللبنانيين. والمستهدف بشكل أساسي هو البيئة الحاضنة للمقاومة لتنقلب عليها. إذا استحضرنا تاريخ المنطقة، فإنها معركة الكوفة بين الإدارة الأميركية وحزب الله. وجمهور المقاومة لن يكون إلّا كما أثبت في كل معركة، أنّه لن يكون من الملّة المتديّنة بالدنانير، وإنما دينها وديدنها التحرّر الوطني. والواجب اليوم هو تشكيل رأي عام يضغط على كل المعنيّين إلى بناء الاقتصاد المنتج وأحد شروطه الموجبة التوجه نحو الشرق. والحكومة الحالية تقع على رأس قائمة المعنيّين.

مؤشر

مصرف لبنان يفلت التضخّم

بحسب إحصاءات مصرف لبنان، بلغت قيمة الكتلة النقدية المتداولة في السوق المحلية في نهاية أيار 17844 مليار ليرة، مقارنة مع 7305 مليارات ليرة في نهاية تشرين الأول، أي بزيادة قيمتها 10358 مليار ليرة أو ما نسبته 141,2%.

ماذا يعني ذلك؟ لماذا هذه الزيادة تحصل؟ ما علاقتها مع ارتفاع سعر صرف الدولار؟ ما هي نتائج هذه الزيادة؟ على من تنعكس؟

هذه الزيادة في الكتلة النقدية ناتجة من عمليات طبع العملة التي يقوم بها مصرف لبنان في إطار سياسة نقدية ذات نمط واضح منذ نهاية تشرين الأول إلى اليوم. تهدف هذه السياسة إلى إطفاء مطلوبات مصرف لبنان أو التزاماته بالدولار، وتحويلها إلى ليرات ممولّة بعمليات الطبع.

انعكست سياسة مصرف لبنان بشكل واضح في تقلّص ودائع القطاع الخاص لدى المصارف من 253 ألف مليار ليرة في نهاية تشرين الأول 2019، إلى 222 ألف مليار ليرة في نهاية أيار 2020، بلغت قيمة الكتلة النقدية المتداولة في السوق المحلية في نهاية أيار 17844 مليار ليرة، مقارنة مع 7305 مليارات ليرة في نهاية تشرين الأول، أي بزيادة قيمتها 10358 مليار ليرة أو ما نسبته 141,2%.

فمصرف لبنان مدين للمصارف بنحو 84 مليار دولار تشكّل جزءاً أساسياً من خسائر النظام المالي بعد إعلان الدولة التوقف عن السداد أو ما يسمّى إعلان الإفلاس التقني. وهذه الأموال هي عبارة عن ودائع الزبائن التي وظّفتها المصارف مع مصرف لبنان. بعبارة أكثر وضوحاً، ليس بإمكان مصرف لبنان ردّ هذه الأموال للمصارف، وليس بإمكان المصارف ردّها للزبائن، وهذا ما دفع مصرف لبنان إلى تحويل الودائع بالدولار إلى ليرات وتمويلها عبر خلق النقد المتواصل. ففي الأشهر الخمسة الأخيرة بلغ معدّل الزيادة في الكتلة النقدية المتداولة نحو 1450 مليار ليرة شهرياً. وفي شهر أيار وحده، زادت هذه الكتلة بقيمة 2400 مليار ليرة. لا بل يتوقّع أن تزداد هذه الكتلة بقيَم أكبر خلال الأشهر المقبلة.

سياسة مصرف لبنان هذه تتيح له تقليص الخسائر في ميزانيته وفي ميزانيات المصارف أيضاً، إلّا أنها ترتّب أعباء ضخمة على المجتمع اللبناني في ظل انهيار سعر صرف الليرة مقابل الدولار. ففي الواقع، لا يفترض أن ترتبط عملية خلق النقد بإجراءات تحديد الخسائر، بل هي إحدى الأدوات التي تستعملها المصارف المركزية للتأثير على معدلات التضخّم والبطالة والاستثمار. والمفترض أن يسعى مصرف لبنان إلى خلق التوافق بين الكتلة النقدية ومتطلبات الاقتصاد من أجل ضمان نموّ الاقتصاد من دون الإضرار بالتوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وذلك في إطار مهمته العامة المنصوص عنها في المادة 70 من قانون النقد والتسليف والتي تفرض عليه الحفاظ على سلامة النقد، وعلى الاستقرار الاقتصادي وسلامة النظام المصرفي.

أمّا العبء المترتّب على المجتمع اللبناني والناتج من خلق النقد بهذه الوتيرة المطردة والمتسارعة، فهو يكمن في تحفيز تضخّم أسعار السلع والخدمات. فالقاعدة أن تلجأ المصارف المركزية إلى

> **يعمل «المركزي» على إطفاء خسائره بالدولار من خلال طباعة النقد**

طباعة العملة لتعويض نقص كميات العملة المتداولة الناتج من الانكماش الاقتصادي أو لتعويض تقلبات سعر صرف العملة المحليّة تجاه العملات الأجنبية. وقد تكون هذه الأداة مناسبة للحفاظ على تضخّم معتدل للأسعار ليشكّل حافزاً للنموّ الاقتصادي، إلّا أنه في أوقات الأزمات كالتي تعصف حالياً بلبنان، يجب التعامل بحذر مع هذه الأدوات النقدية. صراحة ليست هناك مؤشرات على أن مصرف لبنان يستعمل أدواته النقدية بحذر ودراية وفي إطار مهمّته المنصوص عنها قانوناً بديل ذلك التوسّع المفرط في خلق النقد. هو يستعمل خلق النقد ليس حفاظاً على معدل تضخّم معتدل، ولا تحفيزاً للاستهلاك والنموّ الاقتصاديين بل يعمل في إطار إطفاء الخسائر في ميزانيته وفي ميزانيات المصارف في ظلّ انهيار سعر صرف الدولار في السوق الموازية وارتفاعه مقابل الليرة بنحو ثلاثة أضعاف ونصف الضعف. لذا، فإن طباعة العملة لا تخدم تعويض النقص في العملة المتداولة بسبب تضخّم الأسعار، بل تفاقم أزمة سعر الصرف وتدفع الدولار إلى الارتفاع أكثر فأكثر مقابل خفض متواصل لقيمة العملة المحلية. هنا يكمن خطر أساسي: التضخّم المفرط.

فإذا كانت طباعة العملة بهدف إطفاء خسائر قيمتها تفوق حجم الناتج المحلي الإجمالي (54 مليار دولار في 2019)، فإنّ المتغيّر الأساسي في هذه العملية، هو سعر الصرف. هذا الأمر يأتي في ظلّ طلب واسع على الدولار وجفاف سوق لبنان منه. في المحصّلة، إن ارتفاع سعر الدولار سيتغذّى على طباعة النقد وسيحفّز تورّم الأسعار، بما أن غالبية السلع والخدمات في لبنان هي مستوردة، أي إن ثمنها يسدّد بالعملة الأجنبية، لكنه سيبلغ نسبة كبيرة من مداخيل الأجراء في لبنان.

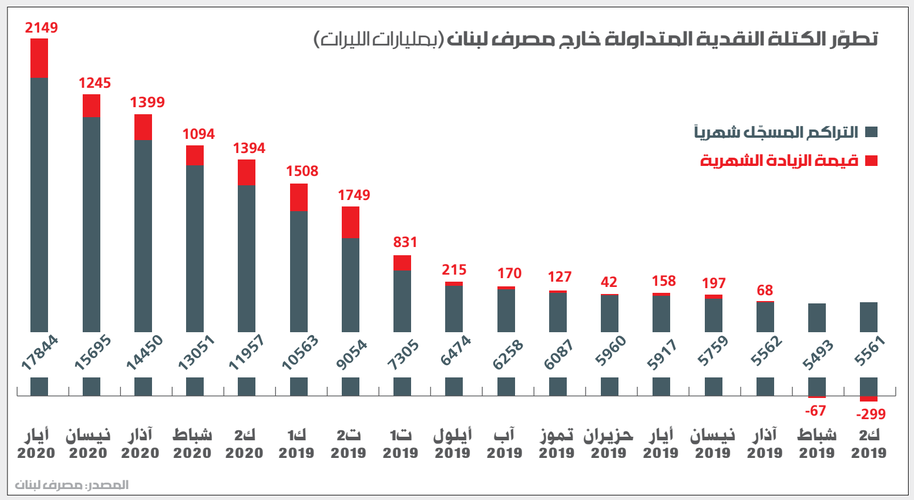

قراءات

تدمير الإنتاج في سوريا

الدم يسيل في جبل لبنان أيضاً

الأمجد سلامة

بمرور الأيام، يزداد مشهد الأزمة الاقتصادية - المالية اللبنانية تعقيداً. ففي الفترة الماضية أُضيف إلى المشهد قانون العقوبات الأميركية على سوريا «قيصر» بتداعياته الثقيلة على الحياة السياسية المحلّية وعلى النقاشات المتّصلة بالخروج من الأزمة. لكن انطلاقة أيّ نقاش في هذا القانون وأثره على مسارات حلّ الأزمة اللبنانية وإدارتها، يستوجب تمرير الحلّ عبر دراسة الجغرافيا السياسية والاقتصادية للبنان. أيّ خطوة بعيداً عن هذا الاعتبار هي هدر لوقت ثمين لا نملك ترفه. بناء أيّ نقاش في هذا السردية البلد المعزول عن محيطه تاريخياً لن يكون علمياً؛ فالتاريخ حتى في الزمن الذي يتصوّره بعض اللبنانيين بداية تشكّل الكيان (أي ما يسمّونه بإمارة جبل لبنان) لا يدعم فرضيات كهذه.

اقتصاد جبل لبنان

كان اقتصاد جبل لبنان يعتمد على ركيزتين أساسيتين؛ الأولى هي زراعة شجر التوت وتربية دود القزّ، والثانية هي بعض الحرف والصناعات التقليدية التي كانت تلبّي الكثير من حاجات السوق المحلّية. في كتابه «ثقافة الطائفيّة»، يشير أسامة مقدسي إلى أن بلدة دير القمر كانت أهم المراكز الحريرية في جبل لبنان. ففيها صانعو شالّات الصوف والمنسوجات الحريرية والقطنية والحدادون والخياطون ومصنّعو الصابون والدبّاغون والخيّازون بالإضافة إلى آلات وزن الحرير. وقبل عام 1860 كان في البلدة 300 نول لتكسي مشايخ جبل لبنان. إلّا أنّ هذا الأمر لا يعني أنّ الجبل كان ذا اكتفاء ذاتي. بل كانت أسواق بلداته مليئة بالسلع من حلب وصيدا ودمشق التي مدّت مشايخ الجبل ومالّاك الأراضي فيه من المواردنة والدروز، برأس المال على شكل قروض.

أمّا القطاع الذي يُعتبر مصدر الأموال الأساسي، فقد كان قطاع إنتاج الحرير أو تربية دود القزّ. زراعة شجر التوت وتربية دود القزّ لم تكن حكراً على الجبل فقط، بل كانت زراعة رائجة على امتداد الساحل السوري كلّه. فالإمبراطور البيزنطي «جستينيان الأول» كان أول من أدخل هذا القطاع إلى المشرق في القرن السادس، وشجّع زراعة شجر التوت وقدّم دود القزّ، بالأخص في الساحل السوري، نقلاً عن قيس فزو في كتابه «الحرير والتغيير الزراعي في لبنان 1860-1914».

> **لا يمكن فصل علاقات الإنتاج بين لبنان وسوريا إذا أراد اللبنانيون إعادة بناء قطاعاتهم الإنتاجية**

إنتاج جبل لبنان من الحرير كان يُصدّر إلى مدن الداخل السوري الكبرى، خصوصاً إلى دمشق وحلب اللتين كان فيهما أعداد هائلة من مشاغل غزل الحرير ونسجه. وبحسب مقدسي، فإن هذه العلاقة التكاملية كانت تسمح لجبل لبنان باستيراد حاجاته من الأساسيات كالقمح وبعض المواد الغذائية الأخرى من سهول سوريا (حوران والبقاع) وشمال فلسطين. إذ أن جبل لبنان لم يكن قادراً على إنتاج ما يكفي من المواد الغذائيّة لسكّانه وما تمكّن المزارعون من استصلاحه كان يُخصّص لزراعة شجر التوت لإنتاج الحرير، لأنه كان مصدر أرباح كبيرة تبرّر الاستثمار الكبير في الاستصلاح. واستصلاح الأراضي كان يتم عبر تحويل المنحدرات إلى مدرّجات، في عملية مكلفة تتطلّب أعداداً كبيرة من اليد العاملة لتنفيذها وصيانتها.

تشابك عضوي

يمكن وصف البنية الاقتصادية في جبل لبنان بانها كانت مترابطة بشكل عضويّ وطبيعي مع باقي محيطها السوري. تقدّم له محاصيل ذات ربحية عاليّة مقابل إمدادها بالحاجات الأساسيّة. هذه البنية تغيّرت تدريجاً بترابط جدليّ مع ازدياد ضعف الإمبراطوريّة العثمانيّة. فمنذ العقود الأخيرة للقرن الثامن عشر وحتى الثورة الفرنسية، كانت فرنسا تدخل السوق السوريّة لاستيراد الحرير عبر محطّات تجارية موزّعة في المدن السورية. هذا الطلب الفرنسي المطرد شجّع إقطاعيي الساحل السوري وأهاليه على زيادة الاستثمار في شجر التوت وإنتاج الحرير، حتى تحوّل قطاع إنتاج الحرير إلى القطاع الإنتاجي الأول على امتداد الساحل، كما يقول فزّو.

وبعد اجتياح نابوليون لمصر وقطع العلاقات الفرنسية العثمانيّة، عقدت الإمبراطورية العثمانيّة اتفاقاً يسمح لبريطانيا بدخول الأسواق السوريّة. وبعد احتلال مصر لسوريا، فتح محمد علي باشا الأسواق السورية للأوروبيين أكثر، بهدف نيل رضا الأوروبيين عن احتلاله. تعريض الأسواق السورية للتجارة الأوروبيّة بهذا الشكل دمّر الصناعات المحليّة سريعاً، خصوصاً صناعات النسيج التي لم تتمكّن من منافسة أسعار السلع المنتجة في مصانع حديثة في أوروبا. فعلى سبيل المثال، تقول ليلى ترزي فواز في كتابها «مناسبة للحرب: الصراع الأهلي في لبنان ودمشق عام 1860»، إن عدد الأنوال في دمشق قبل عام 1840 كان يبلغ 4000 مخصّصة لنسج الحرير والقطن. غير أن هذا الرقم انخفض إلى أقل من 1000 بحلول نهاية العقد، أي في أقل من عشر سنوات.

وضعف القدرة التنافسية لم يكن السبب الوحيد في انهيار صناعات النسيج، بل ثمة عامل آخر هو: فتح الباب أمام التجارة الأوروبيّة. فقد سُمح للمحطّات التجارية الأوروبيّة باستيراد كلّ ما يمكنها من محاصيل الحرير والقطن، ما حرم الصناعات المحليّة في دمشق وحلب وحماة وحمص من المواد الأولية المطلوبة للاستمرار في الإنتاج. هكذا شرح الأمر عبد الكريم رافق في دراسة بعنوان «تنظيم الحرف وأخلاقيات العمل وضغوطات التغيير في سوريا العثمانية». فأصحاب المشاغل في هذه المدن لم يكونوا قادرين على دفع أثمان محاصيل القطن والحرير التي تصدّر إلى أوروبا. هكذا، أصبح الشرق هو الرافد الأساسي للمواد الأولية للمشاغل الدمشقية والحلبيّة (ذات نوعية منخفضة)، وفي بعض الأحيان عبر إعادة شراء الحرير من مصانع الغزل الفرنسية. إضافة إلى ذلك، كانت الضريبة الجمركية على البضائع المستوردة 5% فقط، بينما كانت الضرائب العثمانية على التجارة الداخلية أعلى بكثير. وبحسب فزو، فإن هذا السياق ربط الأسواق السورية بالأسواق الأوروبيّة، وخصوصاً الفرنسية التي استعادت هيمنتها تدريجياً اعتباراً من عام 1831. وانفكّت، شكلاً، العلاقة العضوية بين أسواق جبل لبنان والساحل السوري وأسواق الداخل السوري، إلا أنها بقيت مرتبطة ببعضها البعض كونها تشكّل سوقاً واحدة للتجارة مع الأسواق الفرنسية. فقد أصبحت الأسواق السورية مندمجة بشكل كلّي مع الأسواق الفرنسية، حتى أن رأس المال الفرنسي تدفق بغزارة واعاد تشكيل البناء الاجتماعي. الاقتصادي للمدن السورية والأرياف المحيطة لها في العقود التالية.

ووفق فزو، فقد نشأت في جبل لبنان طبقة أثرياء جدد من خارج العائلات الإقطاعية التقليدية. طبقة تشكّلت من خلال وكالات التصدير والاستيراد التي كانت تمنحها المحطّات التجارية. وفي جبل لبنان خصّت المحطّات الفرنسية في بيروت المسيحيين بشكل أساسي بهذه الوكالات. فتشكّلت طبقة تجّار عام 1860. يقول مقدسي إن من ضمن الأسباب التي أدّت إلى حرب عام 1860 في جبل لبنان كان الركود الاقتصادي الأوروبي بين عامي 1857 و1858، والذي أدّى إلى تضرّر صناعة الحرير السورية، سواء الإنتاج أو التصنيع. وكذلك تلفت فواز إلى أن السبب الرئيسي للاقتتال الطائفي في دمشق بعد شهر من انفجار المعارك في جبل لبنان، كان الركود الأوروبي الذي ضرب طبقة التجار بشكل رئيسي، معطوفاً على الدمار الذي حلّ بصناعة النسيج الدمشقيّة. فالاختلالات في البنى الاجتماعية الاقتصادية للمجتمعات السورية المحليّة (من ضمنها مجتمعات جبل لبنان) أدّت إلى توترات تراكمت على مدى ثلاثة عقود منذ بداية الاحتلال المصري وحتى تفجّر الاقتتال الطائفي عام 1860. طبقات التجار الجديدة التي تشكّلت في المدن السورية كانت مرتبطة بشكل عضوي بالمحطّات التجارية الأوروبيّة وقنصليات دولها. وتوزّع الوكالات على التجار كان يتم بحسب تقدير كل قنصلية في كل مدينة، وكذلك الامتيازات الإضافية التي تُعطى لبعض التجار. ومع حلول الركود الاقتصادي الأوروبي بدأت المحطات التجارية الأوروبيّة والقنصليات بالإضافة إلى السيطرة الفرنسية المطّردة على تجارة الحرير. والعنف الطائفي كان مجرّد «رد فعل» على هذه الأحداث التاريخية على شكل من دون ثمن. فالارتباط بين جبل لبنان والداخل السوري، لم يكن أكثر وضوحاً من الثمن المشترك الذي دُفع عام 1860. يقول مقدسي إن من ضمن الأسباب التي أدّت إلى حرب عام 1860 في جبل لبنان كان الركود الاقتصادي الأوروبي بين عامي 1857 و1858، والذي أدّى إلى تضرّر صناعة الحرير السورية، سواء الإنتاج أو التصنيع. وكذلك تلفت فواز إلى أن السبب الرئيسي للاقتتال الطائفي في دمشق بعد شهر من انفجار المعارك في جبل لبنان، كان الركود الأوروبي الذي ضرب طبقة التجار بشكل رئيسي، معطوفاً على الدمار الذي حلّ بصناعة النسيج الدمشقيّة. فالاختلالات في البنى الاجتماعية الاقتصادية للمجتمعات السورية المحليّة (من ضمنها مجتمعات جبل لبنان) أدّت إلى توترات تراكمت على مدى ثلاثة عقود منذ بداية الاحتلال المصري وحتى تفجّر الاقتتال الطائفي عام 1860. طبقات التجار الجديدة التي تشكّلت في المدن السورية كانت مرتبطة بشكل عضوي بالمحطّات التجارية الأوروبيّة وقنصليات دولها. وتوزيع الوكالات على التجار كان يتم بحسب تقدير كل قنصلية في كل مدينة، وكذلك الامتيازات الإضافية التي تُعطى لبعض التجار. ومع حلول الركود الاقتصادي الأوروبي بدأت المحطات التجارية الأوروبيّة والقنصليات بالإضافة إلى السيطرة الفرنسية المطّردة على تجارة الحرير. والعنف الطائفي كان مجرّد «رد فعل» على هذه الأحداث التاريخية على شكل انفجار فوضوي مفاجئ لعلاقات الطبقات الدمشقية الدنيا والفلاحين اللبنانيين الفقراء بمحيطهم.

الاسباب الأنانية

اليوم، من الإجرام محاولة خداع اللبنانيين عبر الترويج بأن ما سيحصل في سوريا لن يطالنا إذا اخترنا الانخراط في المسار الغربي أو الناي بالنفس والوقوف على الحياد. فالسياقات التاريخيّة بين لبنان وسوريا تظهر جليّاً أن الارتباط حتميّ، ولا يمكن فصل علاقات الإنتاج بين السوقين، بالأخص إن أراد اللبنانيون إعادة بناء قطاعتهم الإنتاجيّة. وما سيجري على عمليات الإنتاج السورية سينعكس على الاقتصاد اللبناني بشكل عام والقطاعات الإنتاجية اللبنانية بشكل خاص. كما أثبت نهج العقود الثلاثة الماضية من تدمير للبنية الإنتاجية في لبنان، أنّه لم يفكّ ارتباط لبنان بمحيطه ويحقّق له «استقلالاً» عن البوابة السوريّة، بل دمّر الاقتصاد وفتحه على تدفّق رؤوس أموال سبّبت التضخّم وهجرة اليد العاملة اللبنانية. التاريخ والجغرافيا يوضحان أنّ لبنان لا يمكن أن يُعزل عن السياق التاريخي لسوريا، ولبنان ليس بمنأى عن الضرر الذي سيحلّ بالاقتصاد السوري ولا يمكنه ألّا ينخرط في الجهود لتخفيف تأثير العقوبات على سوريا، ليس من باب السياسات الإقليمية الكبرى بل من باب المصلحة الضرورية الآنية والمستقبلية للبنان.

إعادة إطلاق الاقتصاد - من أجل الحاجات الاجتماعية لا الأرباح

مايكل روبرتس

في الاجتماع الافتراضي الأخير الذي عقده المنتدى الاقتصادي العالمي، الوريث المسنّ للمملكة البريطانية، تحدّث الأمير تشارلز مع رئيسة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا. كان خطاب تشارلز جزءاً من إطلاق مشروع «The Great Reset» الذي ينخرط فيه المنتدى ومبادرة أمير ويلز للأسواق المستدامة بهدف إعادة بناء النظام الاقتصادي والاجتماعي ليكون أكثر «استدامة». تشارلز دعا إلى إعادة ضبط (Reset) الاقتصاد العالمي بعد انحسار جائحة COVID.

أعتقد أن هذه هي المرة الأولى التي أتفق فيها مع أحد أفراد «العائلة المالكة» على أي شيء. تشارلز على حق. نحتاج إلى إعادة ضبط الاقتصاد العالمي بعدما كشف الوباء عن كل إخفاقاته.

بالطبع، لم يفكر تشارلز في استبدال النمط الرأسمالي للإنتاج، بل دفعه ببساطة نحو العمل بشكل أفضل وأكثر عدالة على مسار «التنمية المستدامة». وحدّد «خطّة النقاط الخمس» التي كتبها له مستشاروه؛ أولاً، يجب أن ندرك «الترابط بين جميع الكائنات الحية». بعبارة أخرى، كان هناك انهيار في العلاقة بين الإنسانية والطبيعة. هنا اتفق تشارلز (من دون وعي) مع تحليل ماركس وإنغلز قبل أكثر من 150 عاماً، أنه مع تطوّر النمط الرأسمالي للإنتاج، انشقّ «الصدع الأيضي» بين البشر والطبيعة.

إن دافع الربح في ظل الرأسمالية أدّى إلى انتشار التصنيع والتحضر غير المنضبط على مستوى العالم. ارتفعت إنتاجية العمل مع عدد سكان العالم، ولكن من دون مراعاة البيئة والطبيعة وخصوصاً أنواع الحياة البرية، سواء كانت نباتات أو حيوانات. استبدلت الزراعة المحلية بالزراعة الصناعية المعولمة؛ دمّرت الغابات بقطع الأشجار والتنقيب عن المعادن والوقود الأحفوري. تمدّد البشر نحو المناطق النائية سابقاً وقريباً من مسبّبات الأمراض التي كانت موجودة في الحياة البرية منذ آلاف السنين. ثم قُذفت هذه الكائنات إلى الحيوانات المستزرعة الصناعية وإلى أسواق المواد الغذائية فأصابت البشر الذين ليست لديهم مناعة. إن COVID-19 هو مجرد واحد من هذه مسببات الأمراض الجديدة باسم «ضربات الطبيعة».

يسعى تشارلز لانتزاع اعتراف من قادة الاقتصاد الرأسمال الاستراتيجيين بهذا «الصدع»، والبحث عن طرق لإعادة الإنسانية إلى الانسجام مع الطبيعة على «مسار مستدام». لكنه تجاهل سؤال حول إمكانية ذلك في ظل نمط الإنتاج للربح وتراكم رأس المال من دون ضبط النفس. عملياً، شدّد تشارلز «على أن القطاع الخاص سيكون محرّك الانتعاش، وما شجعه على ذلك اعترافات قادة الأعمال بالأضرار اللاحقة بالبيئة التي ينتجها اندفاع غير مقيد للنمو».

في النقاط الخمس، أشار تشارلز إلى أن التصنيع غير المنضبط للعالم باستخدام الوقود الأحفوري للطاقة، أدّى إلى زيادة درجة «الاحترار العالمي» الذي يغير مناخ الكوكب بوتيرة سريعة كارثية. ولفت إلى وجوب إعادة ضبط الاقتصاد العالمي لتعزيز «صافي الانبعاثات الصفرية» في أقرب وقت ممكن. لكن كيف يتم ذلك؟ بحسب تشارلز: حسب السوق. «يمكن أن يوفر تسعير الكربون مساراً مهماً لسوق مستدام». في الواقع، إن تسعير الكربون يعني: لقد جرى تجاهل الفشل اللاحق بالحلّ المقترح للسيطرة على الانبعاثات. إذا كان هذا هو الحل الرأسمالي لظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ، فإن هذا الكوكب محكوم عليه بالفشل.

ومع ذلك، قدّم تشارلز حلاً آخر. كانت إحدى نقاطه الخمس: «الاستثمار يجب إعادة توازنه. يمكن أن يوفر تسريع الاستثمارات الخضراء، فرص عمل في مجالات الطاقة الخضراء، والاقتصاد الدائري والاقتصاد الحيوي، والسياحة البيئية، والبنية التحتية العامة الخضراء». مجدداً، لم يوضح من أين سيأتي هذا الاستثمار - القطاع الرأسمالي، صناعة الوقود الأحفوري؟ لم يذكر الاستيلاء على صناعة الوقود الأحفوري والتخلص التدريجي منها. بدلاً من ذلك، كان علينا الاعتماد على «الاستثمار الأخضر» لتصبح أكثر ربحية وخلق فرص عمل.

> **يجب أن نلغي ديون أفقر البلدان التي استغلّها متعددو الجنسية في الدولة الإمبريالية**

وفي آخر نقاطه، وضع آماله على العلوم والتكنولوجيا والابتكار، مدّعياً بأن إعادة تعيين الاقتصاد الرأسمالي العالمي على مسار مستدام يمكن تحقيقها «لأن البشرية على وشك تحقيق اختراقات محفّزة ستغير نظرتنا إلى ما هو ممكن وربح في إطار مستقبل مستدام». («ممكن وربح»). حسناً، هذا صحيح. هناك فيلم اسمه «The Planet of Humans» مؤلفه جيف غيبس ومايكل مور، انتُقد بشدّة لعدم دقّته ومقاربة المشكلة بمنهج مالتوس حول وجود عدد كبير من البشر. باستثناء ذلك، فإن الفيلم يظهر «الرأسمالية الخضراء» التي تعتمد على صناعة الوقود الأحفوري والشركات الرأسمالية الأخرى لتطوير تقنيات من شأنها إنقاذ الكوكب. هذا خداع. إن صناعة الوقود الأحفوري هي المولّد الرئيسي لانبعاثات غازات الدفيئة، والواقع أن الجيش العالمي هو المستخدم الرئيسي. لم يقدم تشارلز أي حلول هنا.

الرأسمالية ستفعل القليل أو لا تفعل شيئاً لإنقاذ الكوكب من كارثة مناخية أو لإعادة الانسجام إلى الطبيعة مع الطبيعة. هذا يتطلب التخطيط العالمي والسيطرة العامة على الطاقة وإنتاج الغذاء. أشارت ماريانا مازوكاتو، وهي تشتهر بكونها «الاقتصادية الأكثر إثارة للرعب» إلى أنه «نظراً إلى الطبيعة العالمية للاقتصاد، من دون خطة انتعاش عالمية حقيقية، لن يكون ممكناً إعادة ضبط الاقتصاد العالمي على أساس مستدام. نحن بحاجة إلى سياسات لا تكون تفاعلية فحسب، بل استراتيجية أيضاً تقرّبنا من صفقة خضراء جديدة عالمية يقودها الاستثمار. خطط جريئة لإنشاء مدن ومناطق خالية من الكربون يمكن أن تعزز الإبداع والابتكار».

تقول مازوكاتو إنه يجب «تذكّر عام 2020 باعتباره السنة التي أعيد فيها اكتشاف الحاجة إلى أنظمة صحية عالمية قوية، وتجنّب فيها العالم حدوث كساد جديد بصفقة جديدة خضراء وتعاف مدفوع بالاستثمار». لسوء الحظ بعدما شجّعت مازوكاتو على ضرورة أخذ الدولة زمام المبادرة وليس فقط تركها للسوق، تقدّم حلاً يقوم على «الشراكة» مع الرأسمالية. فأي صفقة خضراء جديدة تقوم على الشراكة مع صناعة الوقود الأحفوري ستفشل.

في ظل الجائحة الأخيرة، ثبُت فشل إنشاء نظام صحي قوي يهدف إلى منع موت البشرية من الأوبئة في المستقبل ويحمي المصابين عبر «الشراكة» مع شركات الأدوية الكبيرة التي تحقق أرباحاً وخدمات، والاستعانة بمصادر خارجية والإمدادات الطبية لمقاولين من القطاع الخاص.

فعلى سبيل المثال، قرّرت مفوضية الاتحاد الأوروبي، قبل سنوات، إنشاء هيئة شراكة (IMI) مؤلفة من مسؤولي المفوّضية وممثلي الاتحاد الأوروبي للصناعات الدوائية (EFPIA) الذي يضم أعضاؤه بعضاً من أكبر الأسماء في هذا القطاع، من بينهم GlaxoSmithKline، نوفارتيس، فايزر، ليلي وجونسون آند جونسون. كان لدى IMI موازنة بقيمة 5 مليارات يورو نصفها من المال العام ونصفها الآخر من الشركات، إلا أن هذه الأخيرة تسبطر على المشاريع البحثية وقد رفضت خطة الاتحاد الأوروبي لتسريع اكتشاف لقاح للوقاية من الوباء. قررت هذه الشركات الامتناع عن تمويل المشاريع مع ائتلاف ابتكارات التأهب للوباء، وهي مؤسسة تسعى إلى معالجة ما يسمى بالأمراض ذات المخطط الأولي مثل ميرس وسارس، وكلاهما فيروسات كورونية.

بدلاً من ذلك، قامت IMI بمشاريع حقّقت أرباحاً للشركات. خلص أحد التقارير إلى أنه بدلاً من «التعويض عن إخفاقات السوق» عبر الإسراع في تطوير الأدوية المبتكرة، بحسب اختصاصها، فإن IMI كانت موجودة من أجل أولويات السوق.

نفّذت كبرى 20 شركة أدوية في العالم نحو 400 مشروع بحثي جديد في العام الماضي، وفقاً لـBloomberg Intelligence. وكّرَ نحو نصفها على علاج السرطان، مقارنة بـ65 على الأمراض المعدية. ليس مربحاً العثور على أدوية للتعامل مع الأمراض التي تؤثّر في عدد أكبر من السكان وخصوصاً في البلدان الفقيرة. لكن لا داعي للقلق، فالاتحاد الأوروبي يخطط لإنفاق مليارات إضافية على الصفقات المتقدّمة في إطار شراكته مع شركات الأدوية للحصول على أدوية ولقاحات واعدة لمكافحة COVID-19. لذا فإن دافعي الضرائب سيسددون للشركات الآن المزيد من الأموال الكبيرة لتحقيق الأرباح.

أظهر الوباء أن السوق والاستثمار بغية الربح لا يمكنهما تقديم نظام صحي عالمي فعّال. المطلوب زيادة الاستثمار العام في الخدمات الصحية عبر شركات أدوية كبرى مملوكة من القطاع العام.

ردّاً على الأمير تشارلز، كتبت رئيسة صندوق النقد الدولي جورجيفا بعض الأفكار من أجل «تعزيز انتعاش أكثر شمولاً». كالعادة كانت الرسالة القديمة نفسها «زيادة وصول الناس إلى الفرص». صحيح، يجب أن يكون لدى الناس المزيد من الفرص لكسب المال، لكن ليس لديهم أي سيطرة على تخطيط الموارد للاحتياجات الاجتماعية وحماية الكوكب. تظل هذه المهمة كما كانت من قبل في أيدي رأس المال الكبير.

نعم، تشير جورجييفا إلى أننا نحتاج إلى «زيادة الاستثمار العام في الرعاية الصحية لحماية الفئات الأكثر ضعفاً وتقليل مخاطر الأوبئة في المستقبل. هذا يعني أيضاً تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، توسيع الوصول إلى التعليم الجيد والمياه النظيفة والصرف الصحي، والاستثمار في البنية التحتية الذكية مناخياً. يمكن لبعض البلدان أيضاً، توسيع نطاق الوصول إلى رعاية الأطفال العالية الجودة، وتعزيز مشاركة الإناث في العمل والنموّ على المدى الطويل». لكن كيف يتم ذلك؟ من خلال «تحسين كفاءة الإنفاق وتعبئة إيرادات عامة أعلى... عبر الإصلاح الضريبي: على سبيل المثال، رفع المعدل الأعلى لضريبة الدخل (و) يجب أن يكون هناك جهد منسق لمكافحة التدفقات غير المشروعة وسدّ الثغرات الضريبية، على المستويين المحلي والدولي». ولكن لا يوجد ذكر للحصول على الأموال الناتجة من التهرّب الضريبي العابر للحدود.

تقول جورجييفا إننا بحاجة إلى «مزيد من الاستثمار في التعليم - ليس فقط إنفاق المزيد على المدارس وقدرة التعلم عن بعد، ولكن أيضاً تحسين جودة التعليم والوصول إلى التعلم مدى الحياة وإعادة المهارات». ولكن كيف يمكن تحقيق ذلك من دون زيادات هائلة في الإنفاق العام وإنهاء الدعم للتعليم الخاص للأغنياء؟

تقول جورجييفا إننا بحاجة إلى «تسخير قوة التكنولوجيا المالية» للجميع. إنها تعني الخدمات المصرفية. لكن يمكن تطبيق التكنولوجيا أيضاً لضمان وصول الجميع إلى الإنترنت مجاناً عند نقطة الاستخدام. كيف يمكن تحقيق ذلك، من دون الملكية العامة لكبرى شركات الاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك المصارف نفسها؟

قائدة صندوق النقد الدولي تشير إلى التنسيق العالمي لإعادة ضبط الاقتصاد، إلا أن هذا التنسيق كان للأسف غائباً في التعامل مع الوباء، لأنه يعتمد على الحكومات الوطنية المرتبطة بمصالح القطاعات الرأسمالية الخاصة بها، ولأن التنسيق يعتمد على السوق وليس على الحاجة الاجتماعية.

يستعدّ رأس المال الكبير لمحاولة «العودة إلى الوضع الطبيعي» من خلال تعزيز ربحية رأس المال عن طريق الإقالة وخفض الأجور وتقديم الروبوتات والأتمتة لتحل محل العمالة الحية. غير أن أي إعادة للاقتصاد العالمي لا يمكن أن تتحقق من خلال «العودة إلى الوضع الطبيعي»، أي الربح الخاص كمحرّك للاستثمار والإنتاج والعمالة والصحة وحماية الكوكب. ما هو المطلوب من أجل إعادة ضبط الاقتصاد بناءً على الحاجة الاجتماعية؟ هذه بعض الاقتراحات:

- نحن بحاجة إلى خطة عالمية للعمالة، وظائف للجميع بأجر معيشي ورفع الرواتب وتحسين مزايا الاستفادة لأولئك الذين لا يستطيعون العمل إلى بما لا يقل عن ثلثي متوسط الأجر.

- نحن بحاجة إلى استثمارات عامة كبيرة في البنية التحتية والخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والإسكان والاتصالات. قد تؤدي إعادة توجيه الاستثمار هذه قريباً إلى إنشاء الكثير من هذه الخدمات مجاناً عند نقطة الاستخدام على مستوى العالم. يجب أن يكون الاستثمار متناغماً مع الطبيعة والكوكب.

- يجب التخلص التدريجي من صناعة الوقود الأحفوري، تماماً كما يجب أن يكون التبغ والجيش. التكنولوجيا موجودة للقيام بذلك، ما ينقص هو القوة الاقتصادية والسياسية في أيدي المؤسسات الديمقراطية بدلاً من رأس المال الكبير وممثليها الذين يتشدّدون حول «الإدماج» و«النمو المستدام».

- يجب أن نلغي ديون أفقر البلدان التي استغلتها الشركات المتعددة الجنسيات للدول الإمبريالية.

- يجب أن ننهي الجنات الضريبية.

- يجب إقرار نظام ضريبي متدرّج.

لا شيء من هذا ممكن بلا الملكية العامة لغالبية المؤسسات المالية والشركات المتعددة الجنسيات. هذا ما يجب أن يكون عليه إعادة إطلاق الإقتصاد.

* نقلاً عن مدونة مايكل روبرتس. للاطلاع على المقال بنسخته الأصلية: (https://thenextrecession.wordpress.com)

مقال

النيوليبرالية vs الصّين [6]

العنف لمواجهة همجية رأس المال

علي القادري *

تتطلب عملية استنساخ النموذج الصيني إعادة صياغة هيكلية السلطة ومراكز القوى بشكل منحاز إلى الطبقة العاملة. لن يكون ذلك سوى تحت مظلّة نفوذ الصين. هذا الأمر يقتضي تشكيل جبهة وطنية مشتركة ضد الطبقة الكمبرادورية وراعيها الإمبريالي. ورغم أن العديد من الكمبرادوريين يتوجّهون إلى الصين للحصول على التمويل، إلا أن نموّ الصين بحدّ ذاته، يضعف الأساس الذي تقوم عليه الطبقة الكمبرادورية لأنه يقوّض الهيمنة التي تقودها الولايات المتحدة وسطوتها المالية.

من ناحية التعريف، فإن رأس المال عبارة عن حرب تخوضها الأطراف ضد بعضها البعض. إلا أنه في الوقت نفسه، تؤسّس لأزمة وجودية لجميع الأطراف المنخرطة فيها. وفي ما يتعلق بالاحتفاظ بفائض القيمة، فإن محاكاة النموذج الصيني تشترط قيام دولة اجتماعية تحدّد سياساتها بشكل مستقل، أي إن لها القول الفصل في صياغة خياراتها السياسية. بالإضافة إلى الإجراءات الصناعية والتجارية وحساب رأس المال، التي تقوم بالحفاظ على الموارد وتعيد تدوير فائض القيمة الاجتماعي على المستوى الوطني. وفي ما يتعلق بالتسريب الذي يحدث لهذه الموارد نحو الخارج، وتالياً التأثير المباشر على النمو، يبيّن ويكس (2002) أن أداء دول أميركا اللاتينية كان ضعيفاً إذا قورن بأداء دول شرق وجنوب آسيا التي توسم باقتصادات ذات فعالية عالية. يعود ذلك، إلى كون الديون المتراكمة على الدول اللاتينية شكّلت عبئاً استنزف مدّخرات هذه الدول. من هنا كان التحكّم بالتدفقات المالية وتنظيمها صمام أمان للتنمية في الصين.

تتجلى التنمية من خلال ممارسة الطبقة العاملة لقوّتها ضمن الصراع الطبقي. هذا بحدّ ذاته المعيار والمقياس الحقيقي للديمقراطية. لذا، يكون التطور والنموّ في الصين، وعملية تخفيف حدّة الفقر دليلاً، بحكم الأمر الواقع، على أن العمال يصوّتون بشكل يومي على القرارات في الدولة، إنها الديمقراطية الشعبية، كما أكد الراحل سمير أمين (2016)، وهو ما يشير إلى السيادة على القرار السياسي.

إن التحكم في تدفقات فائض القيمة المتمثّلة نقدياً، من خلال التحكّم في حساب رأس المال والتصنيع المستقلّ، أمران أساسيان لتجربة التنمية الصينية. بعبارة أخرى، فإن الاستقلال هو حجم سيادة الناس، عبر دولتهم، على القرارات التي تحدّد معالم حياتهم اليومية. بينما في أماكن عدة، أدّت محاكاة النموذج الديمقراطي الأوروبي إلى غياب ملحوظ للدمقرطة كعملية تجسيد لسلطة الطبقة العاملة على الدولة. فالديمقراطية الأوروبية تطوّرت كآلية لتوزيع الموارد إلى شرائح من الطبقة العاملة بهدف ترسيخ حكم رأس المال المركزي وتوسيع الإمبريالية.

دولة الرفاه الأوروبية هي تجسيد لتدوير رؤوس الأموال في الداخل الأوروبي، وهي ديمقراطية اجتماعية تولد الفاشية في الداخل والإمبريالية في الخارج (برودر، 1933).

إن نقطة برودر الرئيسية هنا، هي أن الديمقراطية الاجتماعية تصل إلى هذه الحالة من خلال تأكيد حصريّة مجال تدوير رؤوس الأموال أوروبياً، على النقيض من تأكيد تجانس الإنتاج وظروف الأجور في جميع أنحاء العالم وتحصيل ذلك بأيّ وسيلة ممكنة. إن سيطرة الطبقة العاملة على الدولة ديمقراطياً، أمر مرهون بأن يفضي ذلك إلى تحسين إيجابي على الأحوال المعيشية للمواطنين وغير المواطنين، وخارج الحدود الوطنية أيضاً بما يمثّل الامتداد الطبيعي للطبقة العاملة العالمية والعابرة للحدود. إن سبب استخدام عبارة «بأي وسلية ممكنة» هو اعتقاد بأن العنف هنا ضروري -وإن لم يكن الخيار الوحيد - كوسيلة للدفاع عن النفس ضد همجيّة رأس المال.

تحدّد درجة المشاركة الشعبية مدى فعالية عملية إعادة توزيع الموارد، على عكس المسارات السياسية مثل مراقبات صناديق الاقتراع الموجهة لإعادة إنتاج حكم الطبقة الرأسمالية نفسها. وفي سياق العالم النامي الذي يتعرض غالباً للهجوم الإمبريالي تصبح فعالية مراقبة أو الحفاظ على مكاسب التنمية عملية صيرورة تعلم مستمرة، تنمو من خلال حجم المسافة التي تحافظ عليها الطبقة الوطنية الحاكمة من الإمبريالية: فك الارتباط، فالاستقلال هنا بحد ذاته عملية إنهاء الاستعمار على التنمية الوطنية، بما في ذلك إعادة اختراع مفاهيم التنمية ولغتها وممارستها. فالمساءلة المستمرّة أمام تنظيمات ديمقراطية الشعبية ترفع العائد الاجتماعي لإعادة التوزيع بمرور الزمن. ويشكل الاستقلال الخيط المشترك الذي يجمع كل الأبعاد المؤدية إلى التطور السليم من خلال تأميم المعرفة و الموارد.

من الصائب القول إن التنمية تتطلب الديمقراطية، لكن ليس أي ديمقراطية، وبالتأكيد ليست عمليات الديمقراطية الانتقائية على النمط الأوروبي. فحكم مجموعة من الأشخاص ممن يمثلون وجه رأس المال ليس ديمقراطية. وبالمثل، فإن قيام الطبقة العاملة المركزية بالتصويت لصالح حكومة إمبريالية تقصف وتغزو دولة نامية ليس ديمقراطية أيضاً. تقوم الطبقة العاملة المفتونة بإجراءات التصويت لمرة واحدة بإعادة إنتاج رأس المال وبشكله الأكثر تكثيفاً أي الإمبريالية، حيث إن التصويت للحروب الأوروبية-الأميركية هو تصويت لحصّة من الريع الإمبريالي.

تصوّت الطبقة العاملة في المركز لصالح الطبقة الإمبريالية. وبينما تؤثّر الظروف المادية في وعيها، فإن الطبقة العاملة في المركز تظهر تقارباً مع المنظور الأيديولوجي الذي يعكس غاية الشركات في تحقيق الأرباح القصيرة المدى. وكما في الثقافة الشعبية، يلخص القول المشهور: «ما هو جيد لشركة جنرال موتورز جيد لأميركا» روح هذا التقارب. من هنا يطرح السؤال: لماذا تفقد المؤسسات الوطنية استقلالها؟ لماذا خانت البرجوازية الوطنية في أقطار عدة الأهداف الوطنية؟

تحلّ الطبقات محل الدولة وتحدّ من حدودها الوطنية، لتلعب دور شكل من أشكال التنظيمات الاجتماعية، لتستمر صيرورة التاريخ من خلال عملية الإحلال هذه، ففي ظل رأس المال، يؤول التراكم إلى التدهور الحتمي بشكل يدمر الإنسان والطبيعة، فيخلق براعم جديدة من جهة ويقوم بتدمير غيرها على الجهة الأخرى.

الصين هي آخر فرصة جديدة يكون تطورها لعنة لرأس المال، فتراكم خمسمائة عام من الثروة عبر الهدر من خلال قانون فائض القيمة بشكل فاضح، تُوج تاريخياً بالإيديولوجية المعروفة باسم النيوليبرالية.

تطورت العلاقات الدولية اليوم إلى تناقض مركزي بين الصين المعولمة مقابل الولايات المتحدة الحمائية (لاوسين، 2018). ليكون الاعتداء على إيران وسوريا وفنزويلا والحرب في أوكرانيا عقبات أمام توسع السوق الصيني، حيث إن الاعتداء على إيران يعرض أمن الطاقة الصيني للخطر.

انطلاقاً من هنا، تدافع الصين عن نفسها من خلال الاشتراكية وتعزيز الجبهة الداخلية، كما أنها تساعد أولئك الذين يقعون تحت عبء العقوبات الإمبريالية وترفع مستويات المعيشة داخلياً. مع ذلك، فإن هيمنة الأيديولوجية الغربية تتسلل إلى كل زاوية وركن للعقل الاجتماعي العالمي، بما يضبب على الرؤية السليمة. فعلى سبيل المثال تخفي لحظة بيع علبة الكوكا كولا كل شبكة العلاقات القاهرة والحقيقة التي أدّت إلى عملية البيع هذه. ثم تختفي معها مسؤوليتنا الاجتماعية.

يقوّض صعود الصين نموّ الحضارة الأوروبية. هي الخزان الثقافي الذي مكنت أخلاقياته عملية التراكم عبر الهدر. فإيقاف هذه الحضارة هو ضرورة تاريخية. وبالتالي، علينا تقدير واعتبار عملية التقويض والإيقاف هذه، كممارسة للمسؤولية الاجتماعية. وفي ما يتعلق بالحجّة المضادة التي تسم الصين بالإمبريالية الصاعدة، فتتم هنا عملية قفز على واقع أن التنمية الصينية نشأت عكس التيار ورغم الصعاب، وتدور حول التعبئة الهادفة للموارد بطرق تحسن مستويات المعيشة ومعها الموارد الأساسية المتاحة لحرب الشعب.

لن يدّخر الغرب سلاحاً لإيقاف تقدّم الصين. ما يبرز في أرض الواقع اليوم، هو أن الدول الأصغر التي هي كيانات تابعة للإمبراطورية، أو امتدادات عضوية للإمبريالية، أو مستعمرات استيطانية ستقطع قريباً حبالها السرية مع انحسار إمبراطورية الولايات المتحدة. إن ما يجب أن يخشاه هو انتصار الإمبريالية وليس صعود الصين.

تنشأ حرب الشعب نظراً إلى كون التحسّن في مستويات المعيشة أو الزيادة في القوة الصينية، بالنسبة إلى رأس المال يقوّض أساس خلق فائض القيمة والقوة التي تنشرها الولايات المتحدة لانتزاع وتحويل القيمة من خلال الأقنية المالية. إن أسباب الحرب المستمرة هذه ليست جديدة كما أخبرنا لينين، إن الشرط المفصلي هو أن الصين تساعد في تطوير دول العالم الثالث التي يعني نهوضها واستقلالها لعنة للإمبريالية. فمن أجل خلق فائض القيمة كان يجب تفكيك دول العالم الثالث. تستشعر الإمبريالية هذا الخطر الوجودي، ولذا تصعّد هجمتها التي تقودها الولايات المتحدة على الصين. بالتأكيد إذا أرادت الصين البقاء، فعليها أن تموّل الجبهة الوطنية والطبقات العاملة في أماكن بعيدة. عليها أن تقاوم، ومن الأفضل أن تقاتل مع الطبقة العاملة حول العالم إضافة إلى تصنيع صواريخ أسرع من الصوت.

تحصيل التجانس في الإنتاج وظروف الأجور بأيّ وسيلة ممكنة

انجل بوليغان ـ المكسيك

* مفكر وأحد كبار أساتذة الجامعة الوطنية في سنغافورة ومعهد لندن للاقتصاد. من أبرز مؤلفاته «تفكيك الاشتراكية العربية» و«الحزام الواقي: قانون واحد يحكم التنمية في شرق آسيا والعالم العربي» و«التنمية الممنوعة».
- تعريب موسى السادة

مختارات من ورقة عمل أعدّها الكاتب وتنشر في ملحق رأس المال على حلقات